جامعة عين شمس
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
وحدة النشر العلمي

مجلة البحث العلمي في التربية

مجلة محكمة ربع سنوية

العدد 8 المجلد 23 2022

مجلة البحث العلمي في التربية (JSRE)

دورية علمية محكمة تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية - جامعة عين شمس.

الاصدار: ربع سنوية.

اللغة: تنشر المجلة الأبحاث التربوية في المجالات المختلفة باللغة العربية والإنجليزية

مجالات النشر: أصول التربية -المناهج وطرق التدريس -علم النفس وصحة نفسية -تكنولوجيا التعليم -تربية الطفل.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ٢٣٥٦-٨٣٤٨
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٢٣٥٦-٨٣٥٦

التواصل عبر الإيميل
jsre.journal@gmail.com

استقبال الأبحاث عبر الموقع الاكترونى للمجلة
https://jsre.journals.ekb.eg

فهرسة المجلة وتصنيفها
١- الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية
The Arabic Citation Index -ARCI
Publons -٢
Index Copernicus International -٣
Indexed in the ICI Journals Master List
٤- دار المنظومة - شمعة

تقييم المجلس الأعلى للجامعات
حصلت المجلة على (٧ درجات) أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية.

رئيس التحرير

أ.د/ أميرة أحمد يوسف سليمان
عميدة كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير

أ.د/ حنان محمد الشاعر
وكيلة كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير

أ.م.د. هالة أمين مغاوري
أستاذ الإدارة التعليمية المساعد
بقسم أصول التربية
كلية البنات - جامعة عين شمس

المحرر الفني

منى فتحي إبراهيم
معيدة بقسم أصول التربية
كلية البنات – جامعة عين شمس

إسراء عاطف عبد الحميد
معيدة بقسم الاجتماع شعبة اعلام
كلية البنات – جامعة عين شمس

الفلسفة الحاكمة لنظام الثانوية العامة الجديد في مصر بين الواقع والمأمول " دراسة اثنوجرافية "

د. صفاء طلعت مدكور*

المستخلص

هدفت الدراسة الوقوف على الفلسفة الحاكمة لنظام الثانوية العامة، وكذلك إيجابيات هذا النظام، مع الخروج بأهم المقترحات التربوية لتفعيل نظام الثانوية العامة الجديد ليحظى بقبول مجتمعي عام، ويحقق آمال وطموحات الطلاب وأولياء أمورهم لأجل مستقبل أفضل لهم ولمجتمعهم. واعتمدت الدراسة على المنهج الإثنوجرافي من خلال المقابلة العميقة مع بعض خبراء التربية والمعلمين والطلاب وأولياء أمورهم. وتوصلت الدراسة في إطارها النظري والتحليلي الكيفي إلى عدة نتائج أبرزها :أن نظام الثانوية العامة الجديد يختلف اختلافاً جوهرياً عن الأنظمة السابقة ، تحول التعليم وفق النظام الجديد لتطوير الثانوية العامة إلى التعليم المتمركز حول الطالب ، وكذلك التحول إلى التعليم الإلكتروني من خلال نظام التابلت ، تنوعت رؤى أفراد العينة حول إيجابيات نظام الثانوية العامة الجديد ، كما اتفقت الرؤى على سلبيات نظام الثانوية العامة والتي تتمثل بعضها في : أن النظام الجديد هو بمثابة تغيير سطحي لا يتطرق لأى بعد من أبعاد المنظومة التعليمية سوى نظم الإمتحانات والتقويم. أيضاً اتفقت الرؤى على أن فوقية القرارات دون حوار مجتمعي حول قضية قومية ومجتمعية – الثانوية العامة– من سلبيات هذا النظام، كما جاء التطوير من قمة الهرم التعليمي وكان من المفترض يبدأ من المراحل الأولى للتعليم. واتفقت العينة أيضاً على المعوقات التي تحول دون فعالية النظام الجديد للثانوية العامة أبرزها مقاومة المجتمع لفكرة الإصلاح والتطوير التربوي والتعليمي، عدم توافر البنية الأساسية اللازمة لإستيعاب إدخال منظومة " التابلت " في العملية التعليمية، أيضاً نظم الامتحانات ظلت تقليدية لسنوات طويلة وفجأة يأتي نمط جديد يتطلب تنمية مهارات عقلية عليا لم يتعود عليها الطلاب أوتم تدريبهم عليها فكانت أبرز المعوقات أمام تحقيق الطلاب لطموحاتهم وإخفاقهم في الإلتحاق بالكليات التي كانوا يطمحون إليها.

الكلمات المفتاحية: الفلسفة الحاكمة، النظام الجديد، الثانوية العامة، دراسة اثنوجرافية.

* مدرس أصول التربية ـ كلية التربية ـ جامعة طنطا ـ جمهورية مصر العربية.
* البريد الإلكتروني: safaamadkour368@gmail.com

تاريخ إستلام البحث : ٢٠٢٢/١٠/٥ تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٢/١٠/٣١

The Ruling Philosophy of The New High School System In Egypt Between Reality and Expectations “Ethnographic Study"

By
Dr. safaa talaat madkour

Lecturer, Department of the Foundation of Education- Faculty of Education- Tanta university

Abstract

The study aimed to identify the governing philosophy of the high school system, with the most important educational proposals to activate the new high school system to gain general societal acceptance. The study relied on the ethnographic approach .The study, reached several results: that the new high school system differs fundamentally from the previous systems, the transformation of education according to the new system for the development of high school to student-centered education, as well as the shift to e-learning through the tablet system, the visions of varied The sample members about the advantages of the new system for public high school, and the visions agreed on the negatives of the new system for public high school, some of which are: that the new system is a superficial change that does not address any of the dimensions of the educational system except examination and evaluation systems The visions also agreed that the superiority of decisions without a societal dialogue on a national and societal issue - high school - is one of the disadvantages of this system,. The sample also agreed on the obstacles that prevent the effectiveness of the new system for public secondary education, most notably the society’s resistance to the idea of educational reform and development, the lack of the necessary infrastructure to accommodate the introduction of the “tablet” system into the educational process.

Keywords: ruling philosophy, the new system, high school, ethnographic study.

Received on: 5/10/2022 **Accepted for publication on: 31/10/2022**

الفلسفة الحاكمة لنظام الثانوية العامة الجديد في مصر بين الواقع والمأمول " دراسة اثنوجرافية "

مقدمة

يشهد العصر الحالي تغيرات وتطورات سريعة ومتلاحقة في كافة مظاهر الحياة الإنسانية وجوانبها المختلفة.. وقد كان لهذه المظاهر الكثير من التداعيات على كافة الأصعدة، والكثير من المطالب التي تتمثل في وجود مواطنين مهرة قادرين على مواجهة هذه التطورات وتلك التغيرات، مواطنين يمتلكون قدرات عقلية عليا، ومكتسبة لمهارات تكنولوجية متقدمة؛ حتى يكونوا قادرين على الأخذ بأسباب العلم، والتعامل مع أوجه التقدم والتعايش مع مظاهر الحياة الجديدة في المستقبل. ولما كان توفير مثل هذه النوعية من المواطنين رهن بوجود نظام تعليمي عالي الجودة والكفاءة يمكن من خلاله تحقيق أفضل المخرجات التربوية التي يمكنها إحداث تغييرات جذرية في المجتمع من شأنها دفعه للأمام في سبيل تحقيق ما يصبوا إليه من تقدم وتنمية شاملة، لذا بذلت العديد من الجهود من قبل الدولة لتطوير منظومة التعليم – لاسيما مرحلة التعليم الثانوي العام وذلك لكونها مرحلة ذات أهمية خاصة داخل السلم التعليمي، حيت تتوسط حلقات مراحل التعليم ، يسبقها التعليم الأساسي ويتبعها التعليم العالي، فهي تؤدى دوراً مزدوجاً من خلال إعداد الطلاب لمواصلة التعليم العالي، أو للحياة العامة ؛ لذا فالتعليم الثانوي العام يقوم بدوراً في تشكيل شخصية الطلاب خلال فترة حاسمة من حياتهم هي فترة المراهقة ، والتي يتحدد في ضوئها مسار نموهم النفسي والاجتماعي.

وبذلك تعد مرحلة التعليم الثانوي العام البوابة الرئيسة التي ينطلق من خلالها الفرد لسوق العمل أو الجامعات على حد سواء، كما تهدف تلك المرحلة الى إعداد الطلاب للحياة جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي، أو المشاركة في الحياة العامة، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والقومية والسلوكية (وزارة التربية والتعليم (القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، المادة (٢٢)، ٧)*، وبناءً عليه نجد اهتماماً ملموساً في سياسات التعليم وما احتوته الأهداف العامة لنظام التعليم الثانوي بأن يكون هذا التعليم متوافقاً مع السياسات التنموية والإجتماعية والإقتصادية (صائغ، ٢٠١٠، ١) .

ويعتقد معظم المربين أن هذه المرحلة من السلم التعليمي يجب أن تحتل أهمية خاصة من الإصلاح والتطوير لتمكين الشباب من المقومات والمهارات التنافسية وفق المعايير العالمية، وكذلك تمكينهم من المعارف والمهارات التي تساعدهم إما على مواصلة الدراسة الجامعية أو الإلتحاق بسوق العمل.

ونظراً لما اتسم به العصر الحالي من التطور السريع والتغيرات المتلاحقة في شتى مجالات الحياة فيما يعرف بالثورة الرقمية أو الثورة الصناعية الثالثة؛ فقد شهد التعليم في مصر محاولات عدة استهدفت تجديده وتطويره، كما انعكست التغيرات على شكل الأنظمة التعليمية في جميع الدول حتى صار أمر تطوير التعليم أمراً حتمياً لمواكبة التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم المعاصر في جميع الميادين من أجل التكيف مع ثورة المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الحديثة (أبوعش،٢٠٢٢)، لاسيما التعليم الثانوي العام الذي يقع في صميم النظام التعليمي وفى موقع مفصلي وسط بين مرحلة أولى سابقه، وتعليم عال لاحق، بما يزيد من حجم التحدي الذي يواجهه تكنولوجياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ومن ثم فيمكن

(*) يشير إلى اسم المرجع، التاريخ، رقم الصفحة.

التسليم بأن " كل شيء ينطلق منه ويتجه إليه – في صميم كل إصلاح تربوي شامل. وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية للوقوف على الفلسفة الحاكمة لنظام الثانوية العامة الجديد الذي طرأت عليه تغيرات وتحولات عدة حظي البعض منها بالقبول والبعض الآخر بالرفض من قبل الرأي العام المصري ورجال التربية. لذا تبلورت مشكلة الدراسة

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تبلورت مشكلة الدراسة من خلال عدة منطلقات أساسية، أبرزها:

- أن نظام الثانوية العامة شهد العديد من مراحل التطوير، إلا أن نظرة المجتمع والتربويين تؤكد على ضعف المخرج وقلة كفاءته، وخيبة أمل للمستفيد الخارجي من هذا النظام.
- ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة أن سرعة تغيير السياسات التعليمية في مواجهة المشكلات التعليمية وصدور القرارات بلا تروى كان لها الأثر السلبي على التعليم بصفة عامة، والتعليم الثانوي بصفة خاصة (غنيمة، ١٩٩٠، ٥١٦)، (البرلسى، ٢٠٠٥، ١٧٦).
- واقع التعليم الثانوي العام في مصر يفتقر كثيراً من الديمقراطية والحرية والمشاركة عند التخطيط له، وعند رسم السياسة التعليمية له، حيث تستقل الإدارة المركزية بالوزارة بوضع السياسة التعليمية ورسم الخطط ووضع المناهج والأهداف، وما على مديريات التربية والتعليم في المحافظات سوى التنفيذ داخل مدارسها دون إبداء رأى أو اعتراض على سياسة معينة. ضحية ذلك الواقع هو مستقبل الأجيال التي تعلق آمالها وطموحاتها على تلك المرحلة المصيرية من حياتها لرسم مستقبلها وطريق حياتها.
- المعايش لواقع الثانوية العامة خلال السنوات الماضية يبرهن على أن سياسة تطوير نظام الدراسة والإمتحانات بالثانوية العامة في مصر لم تحظ بقبول مجتمعي عام، مما يتطلب إجراء دراسات تربوية لرصد الآراء لمختلف الشرائح المجتمعية المعنية، ومعرفة مدى الموافقة على ما يتبع من سياسات وإجراءات تعليمية والاطلاع على المشكلات المصاحبة لتطبيق القرارات والإجراءات، ووضعها أمام متخذ القرار ليأخذ صورة واقعية بعيدة عن محاولات تزييف الواقع.
- من خلال تتبع واقع نظام الثانوية العامة في مصر خلال السنوات الأخيرة وما نجم عن محاولات تجديده من ردود فعل مجتمعية وإعلامية متباينة، وحدوث تغييرات في نظام الثانوية العامة على فترات متقاربة كثير منها فجائية وصادمة للطلاب وأولياء الأمور والمجتمع الأكاديمي التربوي، ما بين مؤيد ومعارض.
- اتسمت السياسة التعليمية في مصر بعدم الاستقرار والتخبط في إصدار القرارات؛ نتيجة للتغيرات الوزارية المتعاقبة وارتباطها بشخص وزير التعليم. غير أن سياسات التعليم لا تخص شخص الوزير وحده، وإنما هي مسؤولية قومية ينبغي أن يشارك فيها كافة الأطراف المعنية من الطلاب والمعلمين والمجتمع بمؤسساته المختلفة لمناقشة قضايا التعليم وسياساته لكونها ضرورة قومية.
- عدم تبنى نظرية تربوية واضحة المعالم يقوم عليها النظام التعليمي.
- خضع نظام الثانوية العامة للعديد من عمليات التطوير ومن أهم مظاهر التطوير، أن الثانوية العامة مرت بمراحل مختلفة من حيث النظام والمناهج الدراسية ونظم وأساليب الإمتحانات، ونظام تنسيق القبول بالجامعات.
- في ظل التخبط في السياسات وإصدار القرارات، تفاقمت معها العديد من مشكلات الثانوية العامة، أبرزها مشكلة الدروس الخصوصية التي أصبحت بمثابة مدرسة موازية في ظل غياب دور المدرسة الأصلية

وعزوف الطلاب عن الحضور نتيجة لغياب دور المعلم والضغوط المتزايدة على الطلاب وأولياء الأمور من عدم استيعاب التطورات الجديدة التي لا يقوى عليها إلا كل ذي خبرة ومعرفة.

- أصبحت الثانوية العامة تشكل كابوساً، حيث تأرجحت عمليات التطوير من عام واحد لعامين بمرحلتين، للعودة ثانية للعام الواحد، ومن مواد إجبارية واختيارية.. لتبديلها معاً، ومن مواد منتهية.. لمتصلة، ومن نظام التحسين.. إلى اللاتحسين، ومن المجموع مجرداً.. لمقابلات شخصية وامتحان قدرات (ثابت، ٢٠٠٨).
- يشهد نظام الثانوية العامة عزوف الطلاب عن الإلتحاق بالتعليم الثانوي العام، وهو ناجم عن الإنفصال بين المدرسة وعملاءها من الطلاب، وكذلك عزوفهم عن الإلتحاق بالقسم العلمي، والتحول إلى القسم الأدبي.

ولاتزال القائمة طويلة من جملة الإخفاقات لتطوير نظام الثانوية العامة – المرحلة المصيرية التي يعلق عليها الآباء والأبناء كل طموحاتهم وآمالهم في التحاقهم بكليات تضمن لهم مستقبل أفضل؛ فإذا بهم يصيبهم خيبة الأمل والإحباط من نتائج التخبط في القرارات والسياسات التعليمية المتبعة والتي لا يكون ضحيتها سوى الطلاب ومستقبلهم المهني والعلمي. من هذه المنطلقات تبلورت مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس التالي:

ما الفلسفة الحاكمة لنظام الثانوية العامة الجديد في مصر؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الفلسفة الحاكمة للسياسة التعليمية في مصر بشأن تطوير نظام الثانوية العامة؟
٢. ما ملامح تطوير نظام الثانوية العامة في مصر من واقع السياسات والتشريعات؟
٣. ما ملامح ومرتكزات نظام الثانوية العامة الجديد بين البوكليت والبابل شيت؟
٤. ما اتجاهات الفكر التربوي بشأن تطوير نظام الثانوية العامة الجديد؟
٥. ما رؤية عينة الدراسة حول نظام الثانوية العامة الجديد؟
٦. ما آليات الخروج من أزمة الثانوية العامة في ثوبها الجديد؟

هدف الدراسة

هدفت الدراسة الوقوف على الفلسفة الحاكمة لنظام الثانوية العامة الجديد، وكذلك الوقوف على إيجابيات وسلبيات هذا النظام، مع الخروج بأهم المقترحات التربوية لتفعيل نظام الثانوية العامة الجديد ليحظى بقبول مجتمعي عام، ويحقق آمال وطموحات الطلاب وأولياء الأمور حول مستقبل أفضل لهم ولمجتمعهم.

أهمية الدراسة، تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها ممثلة في:

الأهمية النظرية:

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الجانب من تطوير التعليم حول الفلسفة الحاكمة لنظام الثانوية العامة الجديد في مصر – في ظل المتغيرات المحلية والعالمية التي تستدعى مسايرتها والأخذ بمعايير التطوير العالمية.
- تُعد الدراسة الحالية إضافة للبحث التربوي؛ لأنها تربط البحث في أصول التربية بفلسفة التخطيط والتطوير والاستراتيجيات القومية.

- تُعد الثانوية العامة قضية قومية ومجتمعية، يتحدد في ضوئها مصير ومستقبل الأجيال والمجتمعات على حد سواء.

الأهمية التطبيقية:

- توجيه أنظار القائمين على تخطيط وتطوير التعليم بأن تتضح الرؤى والفلسفات الكامنة وراء التشريعات والسياسات بعد حوار مجتمعي شامل ووضعها موضع التنفيذ إذا ثبت جدواها وفعاليتها للتطبيق.
- ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تصدر بحق طلاب الثانوية العامة وبشأن مستقبلهم.
- نشر ثقافة التطوير والتغيير بين كافة العاملين في الحقل التعليمي، وجعلها ثقافة مجتمعية لدعم الجهود وتحقيق النتائج المرجوة.

كما يتوخى من هذه الدراسة، أن تفيد الفئات التالية:

✓ المعلمون: بما تقدمه من إجراءات وآليات لتفعيل أداء المعلم في ظل تطبيق المنظومة الجديدة.
✓ الطلاب: لكون الثانوية العامة سنة مصيرية يتحدد في ضوئها مستقبل الطلاب وتجسد آمالهم وطموحاتهم في الإلتحاق بالكليات التي يرغبون الإلتحاق بها.
✓ المجتمع: وذلك بحصوله على قدرات وكفاءات بشرية تمتلك مقومات الجودة والكفاءة في الأداء.

منهج الدراسة وأدواتها

الدراسة الحالية معنية بالوقوف على الفلسفة الحاكمة لنظام الثانوية العامة الجديد، والوقوف على أبرز إيجابياته وسلبياته من وجهة نظر خبراء التربية، المعلمون، الطلاب وأولياء الأمور؛ لذا تعتمد الدراسة على المنهج الإثنوجرافي فهو "يستخدم كأداة لفهم أساليب مجتمع أو جماعة ما وطرقه في الحياة اليومية من خلال معرفة أفكار أعضائه ومعتقداتهم وقيمهم وسلوكياتهم، ويتم ذلك عن طريق الملاحظة بالمشاركة في الوضع الطبيعي الحياتي من طرف الباحث" (محمد، ٢٠٠٥، ٣٣). أما عن الأداة المستخدمة وفق المنهج الإثنوجرافي، المقابلة العميقة مع أفراد العينة ذات صلة بمنظومة التطوير.

عينة الدراسة

تنوعت عينة الدراسة بين رؤية خبراء التربية والمعلمين، والطلاب وأولياء الأمور، وبلغ حجم العينة (٢٨) كعينة عشوائية ممثلة للفاعلين والمنتفعين من منظومة التعليم.

مصطلحات الدراسة

ترتكز الدراسة الحالية على عدة مصطلحاتً وهي كالتالي:

١. **الفلسفة الحاكمة Governing Philosophy** تُعرف إجرائياً بأنها " جملة الأهداف الكامنة وراء السياسات والتشريعات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم بشأن تطوير نظام الثانوية العامة الجديد، ومدى التوافق بين تلك الأهداف النظرية وتطبيقها على أرض الواقع والتي تأرجحت بين المؤيد والمعارض لها على مستوى الرأي العام المصري ما بين خبراء التربية والتعليم، ومعلمين، وطلاب، وأولياء الأمور؛ وذلك لكون الثانوية العامة قضية مجتمعية وقومية بالدرجة الأولى ".

٢. **نظام الثانوية العامة الجديد،the new high school system** يُعرف إجرائياً بأنه " منظومة التعليم الجديدة في المرحلة الثانوية العامة في مصر، والتي بدأت وزارة التربية والتعليم تطبيقها بدءاً من عام ٢٠١٧ مع تطبيق نظام البوكليت، تلاها منظومة " التابلت " التي طبقت عام ٢٠١٩/٢٠١٨، إلى نظام " البابل شيت " عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢".

٣. **نظام البوكليت Booklet**، يُعرف إجرائياً بأنه " آلية للإمتحانات والتقويم في الثانوية العامة تقوم على دمج ورقة الأسئلة مع ورقة الإجابة في كراسة واحدة، على أن تتطلب الأسئلة إجابات مختصرة في حدود سطرين لثلاث أسطر، ويتضمن الإمتحان الواحد (من ٤٠ الى ٦٠ سؤال) في هذا النظام، وتشمل الأسئلة MCQ اختيار من متعدد، وصح وخطأ مع التعليل.

٤. **نظام البابل شيت Bubble sheet**، يعرف إجرائياً بأنه " "أحد أساليب الإمتحانات الحديثة في نظام الثانوية العامة التي تمنع تدخل العنصر البشري في تصحيحه منعاً لأي أخطاء أو وقوع أي ظلم على الطالب، حيث يتم تصحيحه بشكل إلكتروني. وهو نظام امتحانات يتضمن مجموعة من أسئلة الإختيار من متعدد، ويتم هذا الإختبار إما بشكل إلكتروني أو ورقي حيث يقوم الطالب بتظليل أحد الدوائر التي تشير إلى الإجابة الصحيحة".

٥. **دراسة اثنوجرافية Ethnographic study**، تكتسب البحوث الكيفية أهميتها في مجال التعليم من كونها تعكس العلاقات الخاصة بتقسيم القوة في المجتمع، وذلك من خلال ما تطرحه من أسئلة حول من يتعلم؟ وماذا يتعلم؟ وأحد مداخل تلك البحوث الكيفية المدخل الإثنوجرافي وهو مدخل مناسب للأبحاث ذات الصبغة الإجتماعية والتي تهتم بقضايا التعليم .(Bogdan,R.c.,and Biklen,s. k,2003,pp. 46-47) **وتُعرف الدراسة الإثنوجرافية إجرائياً** " فهم موضوع البحث – نظام الثانوية العامة الجديد- من منظور المشاركين أنفسهم (الفاعلين والمنتفعين من تلك المنظومة) فلا تقف عند دراسة السلوك أو الأفكار الخاصة بموضوع البحث، بل تتسع لفهم السياق الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه هذا المجتمع. حيث تتشابك القضايا التعليمية مع بقية أنساق المجتمع ".

وبذلك يقدم الباحث الإثنوجرافي صورة متماسكة تصف العالم الإجتماعي الذي يدرسه من خلال استخدام التفاصيل الحية وذلك من خلال: الوصف، وعرض الحوار، تصوير شخصيات البحث (روبرت إيمرسون وآخرون، ٢٠١٠، ١٦٤).

الدراسات السابقة والتعليق عليها

انطلقت الدراسة الحالية من العديد من الدراسات السابقة، وجاءت كالتالي:

دراسة (حسن عبد المالك ، ١٩٩١) ، استهدفت إلقاء الضوء على المشكلات التي يعانى منها نظام التعليم الثانوي العام من خلال مراحل تطوره ، وأيضاً الوقوف على أهم آراء ومقترحات أولياء الأمور ومدرسي التعليم الثانوي العام لتطويره ، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى نتيجة جوهرية وهى أن تقسم السنة الدراسية بالثانوية العامة إلى فصلين دراسيين متكافئين تماما من حيث المواد الدراسية ، وتوزيع الدرجات ، أسلوب أداء الإمتحان وتستخرج النتيجة النهائية للطالب في نهاية العام الدراسي من متوسط نتيجة الفصلين الدراسيين . وعلى نفس شاكلتها تأتى دراسة (سعيد عبد الفتاح، ١٩٩١)، والتي هدفت إلى الوقوف على أهم المبادئ والمنطلقات التي يمكن الإستناد إليها في تدعيم حركة إصلاح وتطوير التعليم الثانوي، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي لرصد وتحليل واقع التعليم الثانوي وما ناله من تطوير وإصلاح مع الكشف عن العوامل والمتغيرات التي أثرت على هذا الواقع. وتوصلت إلى: التأكيد على

وضوح الأهداف التي يرمى كل إصلاح لتحقيقها، التكامل والتنسيق بين التربية المدرسية واللامدرسية، التعاون والإنفتاح على المستحدثات التربوية بالنظم التعليمية المتقدمة والإفادة منها في ضوء ظروفنا.

أما دراسة (عفاف جايل، ٢٠١٦)، هدفت إلى رصد الجهود المحلية والعالمية لإصلاح التعليم الثانوي، مع آليات وتصورات لإصلاح التعليم الثانوي من منظور متكامل يستند إلى مجموعة من الأفكار والمبادئ بنظرة شمولية لإخراج التعليم من أزمته. واستخدمت المنهج الوصفي الإستشرافي. وتوصلت إلى وضع عدة سيناريوهات مقترحة لإصلاح منظومة التعليم الثانوي. وتأتى دراسة (هناء أبوبكر، ٢٠١٧) استهدفت رصد واقع نظام الدراسة والإمتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر، مع تقديم تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والإمتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي، وذلك بإستخدام المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج: ضرورة التجريب لأي قرار قبل تطبيقه، حتى يمكن الحكم على سلبياته وإيجابياته، استطلاع آراء الطلاب وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع ذات الصلة بمنظومة التعليم للتشاو رحول تلك القرارات ومدى فعاليتها للتطبيق. وعقب تطبيق آليات النظام الجديد للثانوية العامة تأتى دراسة (السيد رزق، ٢٠١٨)، التي استهدفت التعرف على الآثار المختلفة التي تعوق طلاب الثانوية العامة عن النجاح والتفوق، مع تصور مقترح لتفعيل دور البرمجة اللغوية العصبية في خدمة الجماعة لمواجهة قلق الإمتحان لدى الطلاب الراسبين بالمرحلة الثانوية نظام البوكليت.

واستخدمت منهج المسح الإجتماعي الشامل لجميع الطلاب الراسبين. وتوصلت إلى: وضع برنامج للبرمجة اللغوية العصبية لمواجهة قلق الإمتحانات وفق استراتيجيات متعددة كالإتصال، التعليم، التمكين، العلاج المعرفي السلوكي. أما دراسة (محمد المري، ٢٠١٨)، استهدفت التعرف على مستوى درجة مقياس الإتجاه نحو التطبيق التجريبي لنظام البوكليت في امتحانات الثانوية العامة، وتوصل الباحث إلى ضرورة تطوير المناهج وربطها بالواقع، تطوير نظام الميكنة الكاملة للإمتحانات من خلال نظام معلوماتي كامل من خلال بنوك الأسئلة والتصحيح الإلكتروني، وتطوير امتحانات الثانوية العامة بحيث تقيس المستويات العليا للتفكير والجوانب الوجدانية والمهارية العملية للطالب. أماعن مدى فاعلية نظام " التابلت " في الثانوية العامة، تأتى دراسة (أحمد نوار، ٢٠١٩). استهدفت طرح رؤية مستقبلية لدمج التابلت في مدارس التعليم الثانوي المصري، واستكشاف التحديات التي تواجه دمج التابلت في المدارس، مع التعرف على آليات تسلم الطلاب للتابلت في مدارس التعليم الثانوي. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي، والمنهج المستقبلي. وتوصل إلى نتائج أبرزها: توجد تحديات عدة تواجه تطبيق التابلت أبرزها ضعف الثقة في قدرات الطلاب على توظيف التابلت في أنشطة التعليم والتعلم، عدم امتلاك أولياء الأمور لمهارات التعامل مع التكنولوجيا مما يعوقهم عن مساعدة أبناءهم. وفى سياق تداعيات النظام الجديد للثانوية العامة، تأتى دراسة (أمل أحمد، ٢٠١٩) هدف البحث إلى تعرف الإحتياجات التدريبية لمعلمي المدارس الثانوية العامة في ضوء متطلبات النظام الجديد في مصر ٢٠١٨/٢٠١٩. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت إلى عدة نتائج: أن تسعى برامج تدريب المعلمين في مرحلة التعليم الثانوي العام إلى اكسابهم المعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا " أجهزة التابلت "، والتعليم والتعلم الإلكتروني، والإستراتيجيات التدريسية وأساليب التقويم وأساليب إدارة الفصل بما يتناسب مع متطلبات النظام التعليمي الجديد. وعن علاقة تطوير التعليم الثانوي العام في ضوء الثورة الرقمية تأتى دراسة (ياسمين عادل، ٢٠٢٢) تناولت تلك الدراسة من خلال اعتمادها على المنهج الوصفي نشأة التعليم الثانوي العام في مصر، ومبادرات تطويره، وتناولت مميزات استخدام التكنولوجيا الرقمية في العملية التعليمية. وتوصلت إلى عدة معوقات لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر على ضوء الثورة الرقمية أبرزها: عدم

توافر شبكات الإنترنت في القرى والنجوع، تغير مفهوم الضبط الإجتماعي عبر شبكات الإنترنت في مقابل الحرية الإلكترونية، الإنقطاع المتكرر للإنترنت أثناء تأدية الإمتحانات، اختزال الإنسان في مقابل الرقمنة والتواصل الإلكتروني. وبعد استعراض بعض الدراسات السابقة، يمكن استخلاص المعطيات التالية:

- تنوعت مداخل الدراسات السابقة في تناولها للتعليم الثانوي العام، فبعضها ركز على المعلم واحتياجاته التدريبية ليتوافق مع متطلبات النظام التعليمي الجديد كدراسة (أمل ،٢٠١٩)، والبعض الآخر على مداخل لإصلاح وتطوير التعليم الثانوي كدراسة (عفاف، ٢٠١٦)، والبعض الآخر ركز على نظم الإمتحانات في الثانوية العامة كدراسة (هناء، ٢٠١٧)، (السيد، ٢٠١٨). وركزت بعض الدراسات على منظومة التابلت في تطوير العملية التعليمية بالتعليم الثانوي العام واستخدام نظام " البوكليت " في الإمتحانات كدراسة (محمد، ٢٠١٨)، (أحمد، ٢٠١٩).
- المنهج المستخدم: تنوعت الدراسات السابقة في نوعية المناهج والأساليب البحثية المستخدمة، فغالبيتها اعتمد على المنهج الوصفي باستثناء دراسة (عفاف، ٢٠١٦) اعتمدت على المنهج الإستشرافي، ودراسة (أحمد نوار، ٢٠١٩) اعتمد على المنهج المستقبلي بجانب الوصفي.
- استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات وكانت منطلقاً لها، إلا أنها اختلفت عنها في عدة مداخل، أولها: تناولها الفلسفة الحاكمة لنظام الثانوية العامة الجديد بدءاً من تطبيق نظام البوكليت ومنظومة التابلت على الصف الأول الثانوي ٢٠١٨/٢٠١٩، وانتهاءً بتطبيق نظام " البابل شيت " في امتحانات الثانوية العامة للأعوام ٢٠٢١/٢٠٢٢. ثانيها: اعتمدت الدراسة على المنهج الإثنوجرافي أحد مداخل البحوث الكيفية التي تهتم بقضايا التعليم من خلال المقابلة العميقة مع بعض خبراء التربية والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

أولا: الفلسفة الحاكمة لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر من واقع السياسات والتشريعات

تحددت أهداف التعليم الثانوي العام وفق المادة رقم (٢٢) من القانون رقم (٢٣٣) لعام ١٩٨٨ في " إعداد الطلاب للحياة جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي أو المشاركة في الحياة العامة والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية " (وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨). وفق هذا الهدف تقع على هذه المرحلة تبعات أساسية وجوهرية من أهمها إعداد الشباب ليجدوا لهم مكاناً بالمجتمع وإعداد الكوادر العلمية من شباب الجامعات لمواجهة متطلبات المجتمع في المجالات المختلفة. وفى هذا السياق، يمكن توضيح فلسفة السياسة التعليمية في مصر بشأن تطوير نظام الثانوية العامة كالتالي: (عبد المنعم، & رزق،١٩٧٩)، (طعيمه، ١٩٩٠).

- **عقد الثمانينيات،** حيث تضمنت هذه السياسة الإرتفاع بمستوى الثانوية العامة بحيث تصبح مرحلة منتهية وتؤهل الطلاب للعمل والإسهام في مجالات الإنتاج والخدمات. وفى هذا الإطار أكد المجلس القومي للتعليم في دورته الثامنة ١٩٨١/٨٠ على العدول عن نظام التشعيب في المدرسة الثانوية العامة والأخذ بنظام الإختيار بين المواد على أن يجمع الطالب بنسب متفاوتة بين المواد العلمية والمواد الأدبية وما يضاف إليها من مواد فنية وعملية. وقد طرح المجلس بديلين في هذا الشأن: (المجالس القومية المتخصصة: الدورة الثامنة ١٩٨١/٨٠)، (المسيري، ٢٠٠٢).

- البديل الأول: يستمر العمل بنظام الدراسة الموحدة في الصفين الأول والثاني، ويقتصر الإختيار بين المواد على الصف الثالث الذي يتقدم الطالب في نهايته إلى الشهادة الثانوية العامة. وبدأ تطبيق هذا الإختيار اعتبارا من أكتوبر عام ١٩٨١، ويطبق الإختيار في الصف الثالث ابتداء من أكتوبر ١٩٨٣، ويكون أول امتحان للثانوية العامة وفق نظام الإختيار في يونية ١٩٨٤.
- البديل الآخر: يبدأ الإختيار من الصف الثاني مما يجعل من الصعب على الطالب تعديل اختياره أو العدول عن بعض المواد التي اختارها.

وجاء القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ لتحديد أهداف المرحلة الثانوية العامة، ليؤكد ما أوصى به المجلس القومي للتعليم في دورته ٨١/٨٠، وقد أوصى المجلس بما يلي:

- ✓ يتم العدول عن نظام التشعيب والأخذ بنظام الإختيار بين المواد الدراسية بدءاً من الصف الثالث.
- ✓ الدراسة في الصفين الأول والثاني عامة وموحدة وشاملة لجميع المواد واللغات التي تدرس.
- ✓ تتدرج الوزارة في تطبيق نظام الإختيار بين المواد أو يكون إحلال نظام الإختيار محل نظام التشعيب تدريجياً والسماح بفترة انتقالية بين النظامين لمدة أربع سنوات ابتداء من ٨٦-١٩٨٩. والسماح بثلاث سنوات أخرى للتصفية. بحيث لا يسمح بالإمتحان في الثانوية العامة طبقاً لنظام الإختيار اعتبارا من عام ١٩٩٢.

إلا أن المادة ٢٦ في القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ (وزارة التربية والتعليم: القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١. المادة (٢٦) أشارت إلى أن " تكون الدراسة عامة في الصف الأول وتخصصية اختيارية في الصفين الثاني والثالث" ووافق مجلس الشعب عام ١٩٨٨ على مشروع تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، وعدلت المادة ٢٦ الخاصة بالتعليم الثانوي العام على أن تكون الدراسة بالصفين الأول والثاني عامة تجمع بين الطلاب وتخصصية اختيارية في الصف الثالث.

كما نصت المادة " ٢٧" من نفس القانون على أن تنظم مواد الدراسة وخططها والمناهج والإمتحانات من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم، على أن تتضمن مواد الدراسة مواداً أساسية لجميع الطلاب وأخرى للإختيار وفقا لإستعداد الطالب وقدراته. وقد أرجعت استراتيجية تطوير التعليم (وزارة التربية والتعليم ،١٩٨٩)، (وزارة التربية والتعليم. قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨) أسباب ذلك إلى:

١. تكامل المعرفة بين العلوم الطبيعية والإجتماعية.
٢. عدم اكتمال النضج في اختيار الطالب تخصصه، كما أن التشعيب المبكر لا يتيح الفرصة الكافية لمراعاة الفروق الفردية والإتجاهات والإستعدادات عند الطلاب.
٣. التأكيد على أن التعليم الثانوي مرحلة منتهية، تعد الطالب للحياة العملية مما يتطلب اعطاءه قدراً أكبر من المعرفة في الصف الثالث قبل إعداده لهذه الحياة.
٤. يؤدى التشعيب المتأخر إلى عدم ارهاق الطالب مبكراً بمعلومات كثيرة في مواد التخصص.

- مع تنفيذ هذا التعديل على الصف الثاني اعتبارا من العام الدراسي ١٩٩٠/٨٩ تطرقت خطة التنفيذ إلى أهمية وجود معيار آخر غير امتحان الثانوية العامة لتمييز الطالب الذي يلتحق بالتعليم الجامعي، وأشارت هذه الخطة إلى ثلاثة اتجاهات فيما يخص القبول بالجامعات:

١. إضافة امتحانات القبول في الجامعات الى الإمتحانات المقررة لمواد الثانوية العامة.

٢. تنظيم امتحان تحريري للقبول ينظمه المجلس الأعلى للجامعات يكون منفصلاً عن امتحان الثانوية العامة.
٣. إضافة عام رابع إلى التعليم الثانوي العام يخصص للمواد المؤهلة للتعليم الجامعي.

لكن اقتصر التنفيذ على نظام التشعيب (القسم العلمي بشعبتيه: العلوم والرياضيات- شهادة الآداب) بدءاً من الصف الثالث، ويعقد الإمتحان في نهايته من دور واحد، ويمنح الناجحون شهادة إتمام الدراسة الثانوية. ونظراً إلى أن التعليم الثانوي العام يؤهل للدراسة الجامعية، ويضمن فرص الترقي التعليمي والإجتماعي لمن يتخرج فيه ترتب على ذلك وجود مشكلة مزمنة في العملية التعليمية تتمثل في المجموع المرتفع الذي يشكل الهم الأكبر للأسرة؛ مما يلقى على الطلاب وأولياء الأمور أعباء نفسية واقتصادية مرهقة تزداد كل عام. وفى الوقت نفسه تلقى هذه المشكلة على التعليم الجامعي كثيراً من الضغوط أمام رغبة أولياء الأمور في إلحاق أبناءهم بالجامعة. وتتبلور جوانب مشكلة الثانوية خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، في الآتى:

- ✓ التزام المدرسة الثانوية العامة بمنهج موحد في قسميها العلمي والأدبي بعيداً عن ميول وقدرات الطلاب
- ✓ تكدس الخطة الدراسية بالكثير من المواد، وتسير نظم الإمتحانات بالنظم التقليدية التي تهدف إلى قياس الحفظ والتلقين دون قياس القدرة على التخيل والإبداع.
- ✓ لم يدخل أي تعديل على الشعبتان العلمية والأدبية يتناسب مع التطورات الحادثة في ذلك الوقت.

عقد التسعينيات، ظلت الدراسة عامة في الصفين الأول والثاني وتخصصية في الصف الثالث، واعتباراً من عام ١٩٩٢/٩١ أدخل نظام الإختيار في الصف الثالث الثانوي وتشعيبه إلى شعبتين آداب وعلوم، ويتم دراسة مقررات إجبارية مشتركة ومقررات أساسية تخصصية ومقررات اختيارية داخل التخصص للمستوى الرفيع للراغبين. إلا أن التشعيب لم يكن أكثر من تعديل في شكل النظام، أما محتواه ومضمونه وأهميته وجودته كل هذه العناصر ظلت دون تعديل تقريبا.

ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٤٣ عام ١٩٩٤بشأن خطة الدراسة بمرحلتي الثانوية العامة بالصفين الثاني والثالث بدءاً من العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤، وأصبحت شهادة الثانوية العامة على مرحلتين يمثل الصف الثاني المرحلة الأولى، ويمثل الصف الثالث المرحلة الثانية. ويدرس الطلاب في كل مرحلة ثلاث مجموعات من المواد الدراسية: اجبارية لجميع الطلاب، والثانية اختيارية والثالثة تطبيقية اجبارية بالإضافة الى مواد المستوى الرفيع؛ ذلك لمحاولة ضمان الحد الأدنى الضروري للحفاظ على عناصر الثقافة في المجتمع مع تلبية ميول الطلاب وتأهيلهم لاستكمال التعليم العالي والجامعي.

ثم تلا القرار السابق، القرار ١٤٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن امتحان شهادة الثانوية العامة والنهايات الصغرى والكبرى وأزمنة الإجابة لمواد الإمتحان اعتبارا من العام ١٩٩٥/٩٤، وأشار القرار إلى: (وزير التعليم، قرار وزاري رقم (١٤٤) بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٥).

- يتم إجراء الإمتحان على مرحلتين للحصول على شهادة إتمام الثانوية العامة، المرحلة الأولى في نهاية الصف الثاني الثانوي العام، والمرحلة الثانية في نهاية الصف الثالث الثانوي العام. والسماح للطالب في نهاية كل مرحلة بالتقدم للإمتحان في المواد المقررة في امتحان واحد أو امتحانين، الأول في شهر مايو والثاني في أغسطس من نفس العام، وذلك في كلا المرحلتين مع إعطاء الطالب حق دخول الامتحان في المواد التي رسب أو التي يريد تحسين مجموع درجاته فيها مع إمكانية ترحيل أي من المواد التي سبق دراستها أو قام بتأجيلها إلى مرحلة ثالثة، وهكذا على مدار أربعة امتحانات.

- اعتبار المواد التطبيقية مواد نجاح ورسوب، ولا تضاف درجاتها للمجموع الكلى.
- يحسب للطالب أعلى الدرجات التي حصل عليها في امتحانات المواد المقررة في المرحلتين.

➢ وباستقراء مواد قانون التعليم السابق، وتطبيق نظام الثانوية العامة على مراحل يمكننا الخروج بمجموعة من الملاحظات أبرزها:

١. ارتفاع التكلفة في ظل الظروف المجتمعية ومعدلات الإنفاق على التعليم الثانوي، يظهر ذلك في التكلفة المادية اللازمة لعقد الإمتحانات خاصة في العام الأول للتجربة والمصاحب لنظام الثانوية العامة (النظام القديم) والمتمثل في الدفعة المزدوجة بكل مشكلاتها.
٢. التخبط في السياسات والتشريعات والقرارات الوزارية، نتيجة حرص المسئولين على التيسير على المواطنين والطلاب نتيجة الضغوط الجماهيرية.
٣. تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية واستمرار أعبائها طوال عامين كاملين للإفلات من عنق الزجاجة نحو المستقبل نتيجة الحرص من قبل الطلاب وأولياء الأمور على الحصول على المجاميع العالية التي تؤهلهم لدخول الجامعة.
٤. الحاجة الماسة إلى العنصر البشرى اللازم لأجل العمليات الإدارية والمراقبة والتصحيح.
٥. معيار القبول بالجامعات هو المجموع الكلى للدرجات التي يحصل عليها الطالب بعد اجتياز عدد من الإمتحانات تصل بين إثنين الى أربعة امتحانات على مدى عامين كاملين في ظل فرص تحسين المجموع، وتجاوز بعض الطلاب النهاية العظمى للمجموع بإضافة المستوى الرفيع.

ثم جاء القرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩٧(وزارة التربية والتعليم. قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١) لتعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ حيث عدلت المادة ٢٩ على أن يعقد الإمتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين، الأولى في نهاية السنة الثانية، والأخرى في نهاية السنة الثالثة. ويعقد في نهاية الصف الثاني امتحان عام من دورين. وينقل الناجحون في جميع المواد إلى الصف الثالث، ويسمح للراسب في الدور الأول في مادة أو مادتين بالتقدم لإمتحان الدور الثاني. ويعقد في نهاية الصف الثالث امتحان عام من دورين، ويمنح الناجحون في جميع المواد شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة. ويسمح للراسب في الدور الأول في مادة أو مادتين لإمتحان الدور الثاني. ولا يحصل الطالب في امتحان الدور الثاني على أكثر من خمسين في المائة من النهاية الكبرى لدرجة المادة. ويعمل بهذا القانون اعتبارا من العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧.

وجاء القرار الوزاري رقم ٤١٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن خطة الدراسة في مرحلتي الثانوية العامة (وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم (٤١٩) بتاريخ ٧/٢٢)، أشار القرار إلى ما يلي:

١. يدرس الطالب في المرحلة الأولى (الصف الثاني) المواد التالية: المواد الإجبارية، المواد التخصصية ويختار منها مادة واحدة، المواد التطبيقية (إجبارية) ويختار منها مادة واحدة.
٢. يدرس الطالب في المرحلة الثانية (الصف الثالث) المواد الدراسية الآتية: المواد الإجبارية، التخصصية ويختار ثلاث مواد، مواد المستوى الرفيع (اختيارية) يختار منها مادة واحدة.
٣. مادة التربية الدينية والتربية القومية مواد نجاح ورسوب ولا تضاف درجاتها إلى المجموع الكلى.
٤. في حالة اختيار الطالب لمواد المجموعة الأدبية يختار ثلاث مواد اختيارية تخصصية، ويختار مادة واحدة من مواد المجموعة العلمية.

٥. في حالة اختيار الطالب لمواد المجموعة العلمية يختار ثلاث مواد تخصصية، ويختار واحدة من مواد المجموعة الأدبية.

➢ وباستقراء ملامح السياسة التعليمية بشأن تطوير نظام الثانوية العامة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، يتضح ما يلي:

✓ غياب الفلسفة التعليمية الواضحة التي ينبع منها التطوير، وهو ما أكدته الدراسات التي قامت بها لجان التطوير من قبل وزارة التربية والتعليم، وهذا بدوره يبرز غياب استراتيجية واضحة المعالم مما يجعل السياسة التعليمية غير قابلة للتحقيق.

✓ افتقار التطوير إلى نظرية تربوية واضحة المعالم، حيث جاء وفق قرارات تتسم بالمركزية في إصداراها وما يصحبها من الإكراه في تنفيذها.

✓ معظم عمليات التطوير أقرب إلى التعديل منها إلى التطوير والتغيير؛ فمعظم التعديلات التي تمت بشأن التطوير لم تأت نتيجة دراسة أو تجريب؛ وإنما ارتبطت في الغالب بالتغيرات السياسية والإجتهادات الشخصية.

✓ الفجوة بين الأهداف المرسومة للتعليم الثانوي العام وواقع التطبيق الفعلي.

✓ على الرغم من حصول الطلاب على المجاميع المرتفعة إلا أنه ينقصهم الإعداد للحياة، ويتركز الإهتمام على توصيلهم إلى المرحلة الجامعية.

✓ لا يترك للمدارس الثانوية العامة من السلطات إلا القليل مع كثرة اللوائح والتعليمات التي تصدر عن الوزارة أو المديريات مما يعوق التجديد والإبتكار والتطوير.

✓ التخبط في إصدار القرارات وتنفيذها، كان ضحيته الطالب وآماله وطموحاته التي كان يعلقها على تلك المرحلة المصيرية من حياته، إضافة إلى تفاقم الضغوط النفسية والمادية على الأسر المصرية بشأن مستقبل أبناءهم.

بدايات القرن الحادي والعشرين، حيث ورد في وثيقة مبارك والتعليم عام ٢٠٠٠ (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢) أنه لمسايرة الإتجاهات العالمية المعاصرة حرصت الوزارة على السعي إلى تطوير نظام التعليم الثانوي مستندة إلى معايير الجودة العالمية بما يحقق أهداف المجتمع ويواكب التغيرات العالمية وحاجات سوق العمل، وتم الإتفاق على عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي. وكانت أهم ملامح التطوير: (وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب، ٢٠٠٢)

أولاً: ما يخص أهداف التعليم الثانوي العام

١. تمكين خريج التعليم الثانوي من الإستمرار في التعليم مدى الحياة تعلماً ذاتياً نشطاً.
٢. تنمية قدرة الخريج على العمل المنتج في سوق العمل من خلال إكسابه المعلومات والمهارات العلمية والعملية ومهارات التواصل والتفاوض في الحياة العملية.
٣. تنمية المواطنة بتعميق الهوية وتنمية ولاء الطالب لوطنه ومعرفته لتاريخه وواقعه وحقوقه ومسئولياته

ثانياً: تطوير المناهج الدراسية، تم تشكيل لجنة عليا للمناهج في ٢٠٠١/١٠/٢٢ وانتهت إلى وضع تصور مقترح كالتالي:

١. مواد إجبارية لجميع الطلاب (٤-٥) مواد تحقق قاعدة مشتركة لجميع الطلاب.
٢. المواد المؤهلة لدخول الجامعات: تخصصية علمية أو إنسانية (٢-٣) مواد.

٣. مواد اختيارية متنوعة تراعى رغبات ومواهب الطلاب واحتياجات البيئة الجغرافية، وإتاحة الفرصة أمام الطالب للإختيار لمقرر من أي تخصص آخر غير تخصصه.
٤. أنشطة تركز على المهارات العملية: مهارات يدوية، أنشطة رياضية، أنشطة فنية، بحوث فردية ومشتركة، خدمة المجتمع، كمبيوتر.

ثالثاً: التقويم، حيث يتم الأخذ بنظام التقويم الشامل للأداء المدرسي بحيث يتم التركيز على:

١. التقويم المستمر، يبدأ مع بداية العام الدراسي حتى نهايته.
٢. التقويم التراكمي، تقويم مجمل أداء الطالب في سنوات المرحلة التعليمية.
٣. التقويم متعدد لكل جوانب التعلم (شخصية، نفسية، عقلية، مهارات عملية، مواظبة، تعاون مع الزملاء، إبداع).
٤. التقويم المتنوع متعدد الأدوات: امتحانات شفهية، اختبارات سريعة، بحوث ومشروعات، اختبارات أداء، دراسات ميدانية، بطاقات ملاحظة، نتائج المسابقات الرياضية والفنية).
٥. التقويم التشخيصي، حيث يمكن للتطوير من تعديل المسار ودعم الطالب والمدرسة بدلاً من اعتباره مشكلة أو محنة يجب اجتيازها.

باستقراء ما سبق، نستنتج ما يلي:

- ✓ على الرغم من وضوح الأهداف وتحديدها تظل الإنجازات بعيدة عن مواجهة التحديات نظراً لصياغتها بصورة عامة تتسع لكل الإجتهادات؛ مما يجعلها تحتاج إلى التحديد والوضوح حتى تساعد على تصور السبل لتحقيقها.
- ✓ دائما ما تأتى الأهداف مثالية على الورق، ولا يأتي التنفيذ على مستوى التنفيذ، أو تكون هذه الأهداف والسياسات في وادٍ والتنفيذ في وادٍ آخر.
- ✓ يتطلب هذا التطوير مواظبة الطالب والمعلم منذ أول يوم إلى آخر يوم من العام الدراسي وهذا لا يحدث في الواقع. ففي المرحلة الثانوية العامة (وما يعادلها) لا يذهب الطالب إلى المدرسة مع حلول شهر يناير وقد يكون قبل ذلك، مما جعل وزير التعليم يصدر قراراً وزارياً لإعادة قيد الطلاب بالمدارس الثانوية العامة بسبب الغياب (وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (١٩٠) بتاريخ ٢٠٠١/٩/٥)، وهذا يتعارض مع التقويم المقترح الذي يستلزم مواظبة الطالب والمعلم (الذي قد يطلب من الطلاب الذهاب إلى الدرس الخصوصي قبل أن تنتهي فترة اليوم الدراسي من بداية العام إلى نهايته، فضلا عن الهدر التعليمي الناتج.
- ✓ قد تتدخل ذاتية المعلم في عملية التقويم نتيجة المحسوبية أو الدروس الخصوصية.

إضافة الى ما سبق تجدر الإشارة إلى ردود الأفعال حول هذا النظام من قبل التربويين والمشتغلين بالحقل التعليمي وأولياء الأمور، حيث تطالعنا الصحف (أخبار اليوم، ٢٠٠٢)، (الأهرام المسائي، ٢٠٠٢/٧/٢٢) بين فترة وأخرى عن هذا النظام الجديد وضوابطه، تحت عناوين مختلفة منها: الثانوية العامة تبحث عن شاطئ ترسو عليه، مشروع نظام جديد للثانوية العامة، مجموع الثانوية العامة سيكون على ثلاث سنوات، تقويم الطالب طوال العام ودرجات على كل نشاط. وكلها ترسم ملامح السياسة التعليمية بشأن تطوير نظام الثانوية العامة خلال تلك الفترة.

❖ **ومن خلال استعراض محاولات تطوير نظام الثانوية العامة في مصر، يمكننا استخلاص التالي:**

- منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين وحتى تم توجيه عناية خاصة من قبل وزارة التربية التعليم لمرحلة الثانوية العامة نتج عنها كثير من التغييرات في ملامح المرحلة نظراً لما تمثله من أهمية في السلم التعليمي والإعداد للتعليم العالي والجامعي وأيضا لسوق العمل، فهي مرحلة مفصلية لجموع الشعب المصري.
- في كل تغيير يحدث لنظام الثانوية العامة تكون المبررات تخفيف العبء الدراسي على الطلاب، وتخفيف العبء النفسي والإقتصادي على أسرهم، والقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية
- اقتصرت معظم محاولات التطوير في خطة الدراسة على إضافة مواد دراسية أو حذفها، أو زيادة وزنها النسبي، وتتضمن مواد الدراسة مواد أساسية لجميع الطلاب، وأخرى اختيارية وفقا لإستعداد الطلاب وميولهم.
- أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى انفصال نظم الامتحانات عن تطوير العملية التعليمية بكل أبعادها، وهذا يعنى اقتصار فهم التقويم على برمجة عقول الطلاب في ضوء نمط الامتحان والنجاح فقط؛ فمن العيوب كون الطالب أسيراً لثقافة الذاكرة ومرجعيات السلطة وعمليات الحفظ والاسترجاع للرصيد المعرفي والثقافي، ونقله من جيل الى جيل، والاعتماد على المعلم والكتاب المدرسي المقرر والامتحان فيما حفظه (جايل، ٢٠١٦، ٤٤٩).
- تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية، التي أصبحت تشكل القاعدة والأساس بالنسبة للطلاب بينما صارت المدرسة هي الإستثناء، وبروز مشكلة الغياب التي تزداد وضوحاً بنهاية العام الدراسي، وانتهاءً بانتشار ظاهرة الغش الجماعي.

والمتتبع للقرارات السابقة والملامح العامة للسياسة التعليمية بشأن تطوير نظام الثانوية العامة يجد مجموعة من التعديلات والتغييرات المتلاحقة هي كما يلي:

١. صدر القانون رقم (٢١١) لسنة ١٩٥٣ لتنظيم التعليم الثانوي وتقسيمه إلى مرحلتين: الإعدادية والثانوية، ونص على جعل مدة الدراسة الثانوية ثلاث سنوات يتخصص فيها الطالب.
٢. ظل هذا التنظيم سارياً حتى صدور القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ الذي يشترط على الطلاب الراغبين في الإلتحاق بالصف الأول الثانوي أن يكونوا حاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي المادة (٢٣)، وأن تكون الدراسة عامة في الصف الأول ويختار التخصص بدءاً من العام الثاني، ويعقد في نهاية السنة الثالثة امتحان عام يمنح الناجحون فيه شهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة المادة (٢٨). **وبذلك تم العدول عن نظام التشعيب والأخذ بنظام الإختيار بين المواد.**
٣. ووفقا لوثيقة تطوير التعليم في مصر التي صدرت عام ١٩٨٧ في عهد الدكتور أحمد فتحي سرور تم إعداد مبادرة للتعليم الثانوي المصري ارتكزت على عدة محاور.. أبرزها: (سرور، ١٩٨٩، ٢١٦-٢١٨).

✓ غرس المهارات والقدرات الفكرية على اختلاف مستوياتها في الطلاب والعمل على تنميتها مع تشجيع الطلاب على تكوين ملكة الإبداع والتجديد.
✓ تطوير الدراسة في المدارس الثانوية بحيث تصبح مرحلة منتهية تؤهل الطلاب للعمل.
✓ الحد من الإنفصال الحاد بين القسمين العلمي بشعبتيه والأدبي.
✓ وضع معايير قومية للإمتحانات وإيجاد نظام للقبول في التعليم الجامعي والعالي لا يعتمد على الثانوية بصورتها.

ورغم وضع خطة تنفيذية للإستراتيجية فإنه لم يُقدر لها التنفيذ بسبب التغيير الوزاري.

٤. صدر القرار الوزاري رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨، عادت الثانوية العامة إلى نظام السنة الواحدة، فكان الصفين الأول والثاني دراسة عامة والتخصص يقع في الصف الثالث فقط، الذي كان بمثابة سنة الشهادة الثانوية العامة.

٥. في عام ١٩٩٢/٩١، تعدل نظام الدراسة في الثانوية العامة، وتم إدخال المواد الإختيارية لدراسة ميول وقدرات الطلاب، وكذلك هذا أول عام يتم فيه دراسة المستوى الرفيع للطلاب، بما يساعد على زيادة المجموع.

٦. صدر القانون رقم (٢٥٣) لسنة ١٩٩٤ ، تحول نظام الدراسة في الشهادة الثانوية إلى النظام الممتد بين العامين الثاني والثالث الثانوي، وكانت الدراسة تتم بموجب مواد إجبارية ومواد اختيارية يختارها الطالب عند التخصص في الصف الثاني الثانوي مادة (٢٦) ، ووفقاً لهذا النظام (المرحلتين) كانت تحسب درجات الطالب بمتوسط ما حصل عليه من درجات في نهاية السنة الثانية والثالثة مادة (٢٨) ، وفى العام نفسه أدخل نظام تحسين المجموع الذى أصبح فيه بموجب مادة (٢٩) من حق الطالب التقدم لامتحان دور ثان في شهر أغسطس لتحسين درجاته في المواد التي يرغب فيها سواء رسب أو لم يرسب (مؤتمر تطوير التعليم الثانوي ٢٠٠٨/٥/١٢).

- ووفقا لنظام تحسين المجموع كان يحق للطالب دخول الإمتحان لأربع مرات، وإن كان الغرض منها مصلحة الطالب، إلا أنها سياسة أرهقت كاهل الدولة والطلاب والأسرة المصرية، حيث تزايدت معدلات الإنفاق على التعليم لكافة البنود لأربع امتحانات متعاقبة، تزايد الضغوط النفسية والمادية على الطلاب وأسرهم. وقد أثار نظام التحسين جدلاً واسعاً بين الخبراء ووصفوه بأنه نظام نزل علينا بالباراشوت لإلهاء الأسرة المصرية عن متابعة الحياة العامة وخاصة الحياة السياسية، وفشل نظام التحسين فشلاً ذريعاً بعد حصول الطلاب على مجاميع خرافية وصلت مئات الطلاب إلى ١٠٥٪ وأصبح الطالب الحاصل على ٩٥٪ طالبا فاشلاً لا يجد مكاناً في كليات القمة، وقد أدى هذا إلى حالة الطوارئ والإرهاق للأسرة لمدة ٢٤ شهرا متصلة والدخول في دوامة التحسين.

٧. في سبتمبر١٩٩٧، ألغى العمل بنظام التحسين بقرار من رئيس الوزراء الأسبق الدكتور كمال الجنزوري، بينما ظلت الثانوية العامة تدرس بنظام العامين ونظام الشعبتين (بدران، ٢٠٠٠، ٧٠).

٨. صدر القرار الوزاري رقم (٨٨) لسنة ٢٠١٢ بأن يجرى الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلة واحدة في نهاية السنة الثالثة اعتبارا من العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٣ (الطواب، ٢٠٢٠).

٩. ٢٠١٣، تم إدخال التابلت لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر وكانت البداية في ٦ محافظات حدودية، ووقع اختيار وزير التعليم على تلك المحافظات لانخفاض كثافة الفصول بها، وبلغ عدد الأجهزة التي تم توزيعها وقتها ٢٥٠ ألف جهاز بتكلفة مالية بلغت ٤٠٠ مليون جنية، وبلغ متوسط سعر الجهاز الواحد بنحو ١٤٢٠ جنيهاً، وتم وضع المناهج عليها، وتعاقدت الوزارة مع إحدى شركات التأمين لتتولى عمليات الصيانة، إلا أنه بعد تلك الاستعدادات فشلت التجربة.

١٠. ٢٠١٩، بدء استخدام التابلت بداية من الصف الأول الثانوي وتم توزيعه على الطلاب الذين ما لبثوا أن أساءوا استخدامه بعد أيام من تسليمه للمدارس، حيث انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي فيديو لعدد من طلاب مدرسة ثانوية بالشرقية، والذين حاولوا عن طريق البلوتوث الشاشة الذكية الخاصة بالتابلت الى شاشة لعرض الرقص والأغاني داخل الفصول (ياسمين عادل، ٢٠٢٢، ٢٣).

١١. بدت الحاجة واضحة للبحث عن نظام بديل للثانوية العامة ينهى مسلسل الرعب الذي تعيشه الأسرة المصرية، خاصة بعد مهزلة التسريبات والغش الجماعي في الثانوية العامة في عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وتأكيد المسئولين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوثه، واضطرت الوزارة إزاء هذا الأمر الى الغاء امتحان بعض المواد الدراسية وتأجيل البعض الآخر الأمر الذي يضع وزارة التربية والتعليم في أزمة حقيقية، حيث أن وقائع تسريب امتحانات الثانوية العامة تشير الى خطأ مؤسسي فادح (سليمان، ٢٠١٧، ٤٠٧).

١٢. صدر القرار الوزاري رقم (٣٥٧) لسنة ٢٠١٥ بإضافة درجات السلوك والغياب في المرحلة الثانوية، ونص في مادته الأولى على أنه " يمنح طلاب الصف الثالث الثانوي العام المقيدون بالمدارس الرسمية والخاصة عشر درجات بواقع سبع درجات للمواظبة على الحضور، وثلاث درجات للانضباط السلوكي خلال العام الدراسي تضاف للمجموع الكلى لتصبح الدرجات (٤٢٠) درجة ".

١٣. صدر القرار الوزاري رقم (٣٨٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن وقف سريان العمل بالقرار رقم (٣٥٧)، ونص في مادته الأولى على وقف سريان العمل بالقرار الوزاري المشار إليه خلال العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، على أن تطبق كافة القواعد والأحكام التي كان معمولاً بها من قبل. وذلك نتيجة لتضارب الآراء حول هذا القرار وكثرة معارضته من قبل الطلاب وأولياء الأمور لصعوبة تحقيق العدالة فيه وتأثيره على تكافؤ الفرص التعليمية.

١٤. في سبتمبر ٢٠١٨ قررت وزارة التربية والتعليم إلغاء العمل " بنظام الثانوية العامة القديم " وأعلنت العمل بالنظام الجديد للثانوية العامة، الذي بدأ تطبيقه على طلاب الصف الأول الثانوي عام ٢٠١٨/٢٠١٩. (الطواب، ٢٠١٩) . تتناوله الدراسة الحالية في المحور التالي.

ثانياً: الثانوية العامة في مصر بين نظامين (القديم – الجديد)

١. النظام القديم للثانوية العامة

- من خلال السياسات والتشريعات السابق ذكرها، تتضح معالم النظام القديم؛ ففيه تكون شهادة الثانوية العامة على سنتين من خلال الصفين الثاني والثالث الثانوي، يمر بهما طلاب الثانوية العامة ثم تجمع درجات السنتين، ويأخذ متوسطهما الذي يعتبر المجموع الكلى للشهادة الثانوية التي تحدد مصير الطلاب فيما بعد من حيث اختيار الكلية التي تلاءم المجموع الذي حصل عليه الطالب خلال السنتين.
- انقسم النظام القديم إلى شعبتين (الأدبية، العلمية (رياضة، وعلوم)، وكل منهم له المواد التي يتخصص في دراستها مع وجود بعض المواد المشتركة بين الشعب المختلفة.
- تواجد خلال هذا النظام (نظام تحسين المجموع)، لتأهيل الطلاب لدخول كليات أفضل.
- ويعد الملمح العام خلال هذا النظام، تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية التي حملت الأسرة المصرية أعباء مادية كبيرة، وتحمل الطلاب معها الكثير من الأعباء النفسية في العامين الدراسيين حرصاً منهم على تحقيق نتائج أفضل **(ما بين نظامين جديد وقديم للثانوية العامة (http://www.horytna.net/Articles/Details/177/118008/2014).**

وعلى الرغم من مزايا النظام القديم التي تبلورت في : إتاحة الفرصة للطالب للتنقل بين الشعب خلال المواد الإختيارية والإجبارية ، وأتاح الفرصة للطالب لتعويض الدرجات في المرحلة الأولى ، كذلك وجود المستوى الرفيع في النظام القديم يزيد من مجموع الطالب ؛ إلا أن هذا النظام القديم كان يكلف الدولة أعباء مالية في طباعة الإمتحانات على سنتين ، وأيضاً تكلفة إعداد اللجان الإمتحانية ، وأعباء التصحيح

والإغتراب على المدرسين ، أيضاً حجم المادة العلمية يدرس بشكل متكامل في النظام القديم كما أن هذا النظام أرهق الأسرة المصرية مادياً خلال سنتين ، كما أنه كان يمثل ضغطاً نفسياً على الطلاب وأسرهم لمدة عامين ، وتفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت الآن مدرسة موازية للمدرسة الأصلية .

٢. النظام الجديد للثانوية العامة

النظام الجديد للثانوية العامة جاء بعد الإطلاع على قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة 1981 وتعديلاته، وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية (٢٧١) لسنة ١٩٩٧ بتنظيم وزارة التربية والتعليم، وعلى القرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦بشأن نظام تقويم الطلاب، وعلى القرار الوزاري رقم (٢٣٧) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم قبول أعذار غياب طلاب التعليم الثانوي العام، وعلى القرار الوزاري رقم (٨٨) لسنة ٢٠١٣ بتعديل القرار الوزاري رقم (٨٨) لسنة ٢٠١٣، وعلى موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٧.

أ. فلسفة النظام الجديد للثانوية العامة وأهدافه

أشار وزير التعليم "طارق شوقي " (٢٠١٨، ٤) إلى أن الهدف من تطوير النظام التعليمي في مراحل التعليم ما قبل الجامعي بشكل عام يكمن في توفير تعليم عصري ويواكب مستويات التعليم في الدول المتقدمة، ويتسم بمستوى عالٍ من الجودة مجاناً، وذلك من خلال نظام تعليم جديد يتمتع به كافة أبنائنا في المدارس الحكومية، وأن يحصلوا على مستوى من التعليم المتميز، والذي ينتهي بمهارات القرن الحادي والعشرين. فضلاً عن تشجيع الطلاب على البحث والمعرفة والإبتكار والإبداع، وبث فكرة روح الفريق، ودمج التكنولوجيا، واستخدام بنك المعرفة، وجعل التعليم متعة (شوقي، ٢٠١٨).

وبناءً عليه تقوم فلسفة التعليم الثانوي العام في مصر على مجموعة من المبادئ منها: مبدأ النسبية الثقافية، مبدأ الإنسانية، مبدأ التوفيقية، ومبدأ عالمية حقوق الانسان (المتولي، ٢٠١٦، ١٦١).

- ✓ وقد صدر القرار الوزاري (١١٣) بتاريخ ٢٠١٨/١١/٣ الذي ينص على" الموافقة على بدء تطبيق مشروع النظام التعليمي الجديد على الصف الأول الثانوي العام بداية من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩(مجلس الوزراء المصري (٢٠١٨). القرار رقم (١١٣).
- ✓ وتنفيذاً لهذا القرار بدأت وزارة التربية والتعليم في تنفيذ برنامج لإصلاح التعليم، وكان لإصلاح التعليم الثانوي نصيب وافر من هذه البرامج، ومن أهم العناصر الرئيسة للبرنامج: (البنك الدولي (٢٠١٧). ١-١٢)، (عطية، عصام ،٢٠٢١، ٢٩).
  - تهيئة الظروف اللازمة لعملية التعليم.
  - التطوير المهني للمعلمين والقيادة التربوية.
  - وضع وتنفيذ نظام لتقييم الطلاب يركز على التعلم.
  - استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحسين عملية التدريس والتعلم، وإقامة البنية التحتية الرقمية على مستوى فصول الدراسة وعلى كل مستويات الإدارة.
  - التوسع في استخدام موارد التعلم الإلكتروني المتاحة من خلال بنك المعرفة المصري، ورسم خريطة المحتوى بين إطار المناهج وموارد بنك المعرفة.
  - التحول تدريجياً عن الكتب الدراسية إلى موارد التعلم الرقمية.

غير أنه لم تطرأ أي تعديلات جوهرية في أهداف التعليم الثانوي العام؛ فمعظمها مقتبس من قانون التعليم رقم (٢) لسنة ١٩٩٤، وقانون التعليم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، المادة (١٠). وهذا التغيير الطفيف يتركز على الإستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في المناهج التعليمية والإمتحانات من خلال نظام التابلت، مع محاولات وزارة التربية والتعليم لإنهاء الدروس الخصوصية

ب. ملامح النظام الجديد للثانوية العامة

لقد صدرت مجموعة من القرارات الوزارية بشأن وضع ملامح النظام الجديد للثانوية العامة تنفيذاً لتلك التوجهات، أبرزها ما يلي: (طارق شوقي. ٢٠١٨).

١. الإعتماد على أنظمة التعليم القائمة على التواصل؛ وذلك بإتاحة موارد بنك المعرفة المصري وما يتضمنه من بنية معلوماتية ومنصات تعليمية إلكترونية ومحتوى رقمي للطلاب والمعلمين والآباء يتم الإطلاع عليه من خلال (تابلت) تم تسليمه للطلاب لغرض الدراسة والإمتحانات
٢. أكدت وزارة التربية والتعليم أن فلسفة التغيير في الثانوية العامة الجديدة المعروفة " بالثانوية التراكمية " ، هدفها الإنتقال بالطالب من سياسة الحفظ والتلقين إلى البحث والمعرفة والتفكير والفهم والإبتكار، وإكسابه مهارات تساعده على بناء شخصيته والتعايش مع الآخرين ، وكذلك الإنتقال بالطالب من مرحلة متلقى للمعلومة إلى مرحلة مشارك في عملية التعلم داخل الفصل ، وذلك من خلال استخدام أجهزة "التابلت " في الوصول إلى أكبر عدد من مصادر المعرفة سواء على بنك المعرفة أو السيرفرات نفسها والتي تشير فيديوهات تفاعلية ، وكتب خارجية ، ومصادر معرفة متعددة عليها ، ومن ثم يستطيع الطالب أن يبحث عن المعلومات التي يحتاجها ، ويعلم نفسه بنفسه ، وهو ما يعرف بالتعلم الذاتي والتعلم النشط (حسين ، ٢٠١٨، ٣-٤) . ووفق تلك الفلسفة يصبح الطالب أكثر إيجابية ويكون طرفاً أساسياً في العملية التعليمية في النظام الجديد للثانوية العامة وليس سلبياً كما في النظام القديم.
٣. أوضحت وزارة التربية والتعليم أن فلسفة التغيير في الثانوية العامة هدفها تغيير نظام التقييم بمنح الطالب أكثر من فرصة لخوض الإمتحان للقضاء على رعب الثانوية العامة الموجودة حالياً ؛ لأن الطالب يدخل امتحان واحد ، وبالتالي يعتبر بمثابة فرصة واحدة للطالب تمثل مستقبله ومصيره ، فضلاً عن أن سياسة التغيير في الثانوية العامة تضمن للطالب تحقيق التعلم المستمر مع حصوله على درجة تؤهله للإلتحاق بالجامعة بعد خوضه الإمتحانات المحددة خلال ثلاث سنوات دراسية بالمرحلة الثانوية العامة ، وأن استخدام طرق مثل الإمتحان والتصحيح الإلكتروني يضمن تحقيق الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص بين الطلاب (حسين ، ٢٠١٨، ٤) ، هذا النظام من شأنه يعمل على توفير موارد مالية كبيرة تصرف في نظم الإمتحانات والتقويم المتبعة في النظام القديم.
٤. يعتمد النظام الجديد للثانوية العامة على: (الطواب، ٢٠١٩)

- ✓ تغيير أدوات التقييم والإمتحانات حتى يتم إكساب الطالب مهارات معينة وأيضاً إنهاء طرق التعلم التقليدية التي تعتمد على الحفظ والتلقين إلى الفهم والإستذكار.
- ✓ يعتمد النظام الجديد على الحاسب اللوحي " التابلت " كوسيلة تمكن الطالب من الوصول إلى المحتوى الرقمي على بنك المعرفة وأداء الإمتحانات بشكل إلكتروني يقضى على التظلمات والإجابات النموذجية.

٥. كما أشار الوزير طارق شوقي إلى " أن بعد إلغاء نظام التنسيق في نظام الثانوية العامة الجديد أصبح تقدير الثانوية العامة (ممتاز ، جيد جدا، جيد ، مقبول) ، سوف يتقدم الطالب الحاصل على الثانوية العامة بعد إعلان كل كلية على حدة عن حاجتها لعدد معين من الطلاب كمثال تعلن كلية طب القاهرة عن حاجتها

إلى (٥٠٠) طالب فقط ، وأي طالب يرغب في التقدم إلى الكلية يأخذ ملفه ويتقدم إلى الكلية التي يريد التقدم لها ، وسوف تعلن الكلية عن امتحانات القبول الخاصة بها في الكيمياء أو الرياضيات أو الفيزياء ، وسوف تكون جميع الإمتحانات عن طريق الحاسب الآلي وغير خاضعة للعنصر البشرى ، بالإضافة أنه يجوز للطالب التقدم لجميع كليات الطب في جميع أنحاء الجمهورية وإذا لم يتوفق في الإختبارات يجوز له التقدم مرة ثانية ، ولكن بشرط عدم مرور خمس سنوات من تاريخ حصوله على شهادة إتمام الثانوية العامة (عمران ٢٠١٨، ٢٨). (طارق شوقي.٢٠١٧)

ت. بنية النظام الجديد للثانوية العامة في مصر:

يمكن عرض بنية النظام الجديد للثانوية العامة في مصر كالتالي:

أولاً: نظام الدراسة، تسير الدراسة طوال الثلاث سنوات في النظام الجديد للثانوية العامة على نظام العام الكامل الذي يقوم على أساس دراسة عدد معين من المقررات الدراسية خلال عام دراسي، ثم يؤدى الطالب خلاله أربع امتحانات فيما درسه في كل ماده على حده. ويؤخذ على هذا النظام أنه " لا يتيح للطالب الفرصة لإختيار المواد الدراسية التي يشتمل عليها منهج العام الدراسي، هذا إلى جانب أنه نظام غير مرن، ولا يواجه الفروق الفردية بين الطلاب سواء من حيث قدراتهم أو ظروفهم، كما أنه لا يسمح بسرعة تطوير المقررات الدراسية، يضاف إلى ذلك أنه قد يسبب الملل لدى كل من المعلم والطالب لطول مدة الدراسة، وامتدادها طوال عام دراسي كامل دون تغيير " (الصغير، ٢٠٠٤، ٢٤٠).

ويؤكد العديد من التربويين أن نظام العام الدراسي الكامل يتميز ببساطته ووضوحه وسهولة تنفيذه، وقلة التكاليف اللازمة في تطبيقه من حيث الجهد والمال والوقت، وقلة الحاجة إلى خبرات معقدة، أو أجهزة فنية حديثة باهظة التكاليف، أو تدريب وتأهيل عال مكلف للكوادر البشرية لتنفيذه، والإشراف على خدماته وأجهزته إدارياً، وكذلك قلة حاجته إلى أعداد كبيرة من تلك الكوادر (طه، & القطري، ٢٠٠٩، ٣٩).

ثانياً: نظام التشعيب

- ✓ بدأ نظام التشعيب في الثانوية العامة بصدور القانون رقم (٢١١) لسنة ١٩٥٣ والذي نص على:" أن تكون الدراسة عامة لجميع الطلاب في السنة الأولى، ثم تنقسم إلى شعبتين (علمي وأدبى) مع بداية السنة الثانية " (الفقى، ٢٠١٠، ٢٥٤).، ولقد كان ذلك أمراً استلزمته ثورة يوليو ١٩٥٢واتجاهاتها، حيث اتجهت إلى تصنيع البلاد واستثمار مواردها الإقتصادية والطبيعية لتوفير احتياجات البلاد وتحقيق اكتفائها الذاتي ومضاعفة دخلها القومي (الصغير، ٢٠٠٢، ٦٣).
- ✓ ثم صدر القانون (١٣٩) لسنة ١٩٨١ والذي نص على: " أن تكون الدراسة عامة دون تخصص في الصف الأول وتتفرع في الصف الثاني إلى شعبتي الآداب والعلوم، وتتفرع في الصف الثالث شعبة العلوم إلى شعبتي العلوم والرياضيات " (وزارة التربية والتعليم ،١٩٨١، ١٣).
- ✓ ثم صدر تعديل للقانون ١٣٩ لسنة١٩٨١ بالقانون (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨، ونصت المادة (٢٦) من القانون على: " أن تكون الدراسة في الصفين الأول والثاني عامة لجميع الطلاب وتخصصية اختيارية في الصف الثالث الثانوي العام فقط مع الإبقاء على عدد الشعب كماهي (وزارة التربية والتعليم ،١٩٨٨، المادة ٢٦). وعلى ذلك فقد كان هناك نظامان مطبقان بالتعليم الثانوي العام بالنظام القديم، كما يوضحهما الشكل رقم(١)

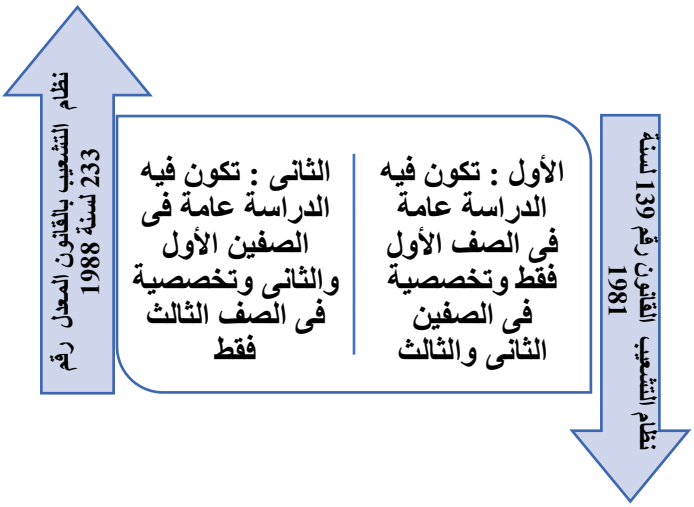

الشكل رقم (١) يوضح نظام التشعيب في النظام القديم للثانوية العامة في مصر

اعداد الباحثة

- ✓ ثم صدر القانون (٢) لسنة ١٩٩٤ والذي ألغى بمقتضاه نظام التشعيب، وصار التعليم الثانوي العام مكون من أربع شعب هي: علوم – رياضيات – أدبي – عام، وتخصص الطالب بات من السنة الثانية (وزارة التربية والتعليم ،١٩٩٤، ٤)، وذلك بهدف إعداده لمتابعة التخصص في مرحلة التعليم العالي والجامعي.
- ✓ أما النظام الجديد للثانوية العامة، والمطبق على الصفين الثاني والثالث الثانوي في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩، فالدراسة فيه عامة في الصف الأول دون تخصص، وتتفرع في الصف الثاني الثانوي إلى شعبتي الآداب والعلوم، وتتفرع في الصف الثالث شعبة العلوم إلى شعبتي العلوم والرياضيات (وزارة التربية والتعليم ،٢٠١٦، ٤-٥).
- ✓ أما بالنسبة لنظام التشعيب (أدبي، علمي "علوم، رياضيات ") في نظام الثانوية الجديدة، والذي شرعت وزارة التربية والتعليم في تطبيقه على الصف الأول الثانوي بداية من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩، فقد قررت إلغائه في الثانوية العامة بعد مرور ١٢ سنة ومع وصول أول دفعة في نظام التعليم الجديد لمرحلة الثانوية العامة، وسيدرس الطالب طوال الثلاث سنوات خليطاً من العلوم، والإنسانيات، والآداب؛ لتخريج طالب على علم وثقافة كافية لسوق العمل (وزارة التربية والتعليم ،٢٠١٧، ٣-٥).

ومما سبق يتضح أن نظام التشعيب في التعليم الثانوي العام على مدار الأعوام الماضية ظل متأرجحاً ما بين ما هو أدبي وعلمي، وأحياناً علمي علوم أو رياضيات، إلى أن تقرر إلغائه في الثانوية العامة الجديدة. كما يتضح أن يوجد حالياً نظامان مطبقان بالتعليم الثانوي العام، كما يوضحها الشكل رقم (٢)

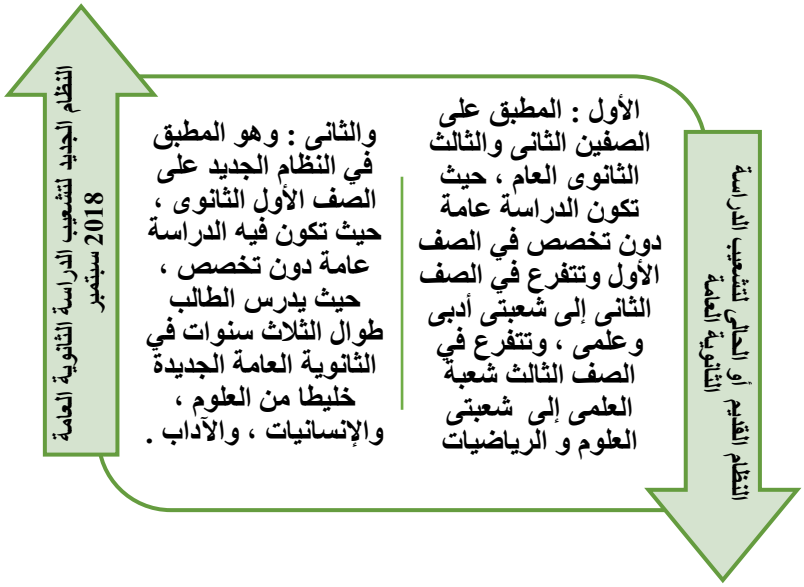

الشكل رقم (٢) يوضح نظام التشعيب بين نظامي الثانوية العامة (القديم – الجديد)

إعداد الباحثة

ثالثاً: خطة الدراسة ومناهجها

أكدت الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠ على أن " بعض المناهج تعاني من الجمود عن مسايرة الإتجاهات الحديثة وارتباطها بمجتمع التعلم واقتصاد المعرفة، حيث لا يتيح للطالب فرصاً كافية للإبتكار والإبداع والتفكير الناقد أو تبنى بداخله القدرة على المبادرة الفردية، واحترامها، والتنافس الشريف، والعمل في فريق، إضافة إلى وجود القصور في البرامج التدريبية على التعلم الذاتي وتنمية المهارات طبقا لمتغيرات السوق، وتحديد المهارات المطلوبة وتصنيف المهن " وزارة التربية والتعليم ،٣٩،٢٠١٤). وأهم ما يميز المناهج التعليمية في هذا النظام الجديد، ما يلي: (وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧، ٤).

١. المناهج الدراسية في هذا النظام لم تعد ورقية، وإنما إلكترونية محملة على أجهزة التابلت (الحاسوب اللوحي).
٢. إتاحة المناهج التعليمية على بنك المعرفة المصري، وتوفير كل المعلومات والكتب والمراجع التي يحتاجها الطالب في الثانوية العامة.
٣. المنهج الدراسي لم يعد مقرراً مغلقاً على ما بداخله من معلومات إنما يتوسع إلى وضع معلومات مفتوحة تتيح مساحة للتفكير.
٤. المناهج التعليمية تمكن الطالب من معارف وقيم ومهارات الحياة في القرن الحادي والعشرين، وتعتمد المناهج على تحقيق الغايات الأربع للتعليم: تعلم لتعرف، تعلم لتكون، تعلم لتعمل، تعلم لتتعايش مع الآخر.
٥. المناهج الجديدة تربط التعليم بأسواق العمل المحلية والعربية والدولية، وتراعى التحديات التي تواجه المجتمع المصري.
٦. تدريس العلوم والرياضيات لطلاب المرحلة الثانوية العامة يكون باللغة الإنجليزية.
٧. المقررات الدراسية في المرحلة الثانوية العامة الجديدة تنقسم إلى قسمين: مواد أساسية، وأخرى اختيارية.

٨. تتضمن المناهج التعليمية في المرحلة الثانوية العامة الجديدة أنشطة متعددة تعمق ثقافة المواطنة والإنتماء والثقة بالنفس وقبول الآخر.

- وقد قررت وزارة التربية والتعليم تطبيق النظام الجديد للثانوية العامة على الصف الأول الثانوي في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ بنفس المقررات الدراسية الموجودة في النظام القديم إلى حين تغييرها. (وزارة التربية والتعليم ،٢٠١٨، ٤).

ورغم هذه المواصفات القياسية لتطوير المناهج التعليمية، فلم يتم بناء مناهج جديدة حتى الآن رغم مرور خمس سنوات على البدء في تطبيق النظام، ومازال التدريس يتم بنفس المقررات التي كانت موجودة في النظام القديم للثانوية العامة فيما عدا التخلي عن طباعة الكتب الدراسية والإكتفاء بإتاحة المقررات إلكترونياً.

رابعاً: أساليب وطرق التدريس

تتنوع طرق وأساليب التدريس في النظام التعليمي الجديد للثانوية العامة إلى: المناقشة والحوار، أسلوب حل المشكلات، إعداد التقارير والبحوث، التدريبات العملية، الحاسوب " التابلت "، التعلم التعاوني، التعلم الذاتي، التعلم النشط، بالإضافة إلى الأنشطة التي تقيس مستوى التفكير لدى الطلاب، وتزيد من مهاراتهم الذهنية والتعليمية.

خامساً: نظام التقويم

يعد تطوير نظام التقويم والإمتحانات مدخلاً من أهم مداخل الإصلاح التعليمي في المرحلة الثانوية، وخاصة في ظل نظام استمر لفترة طويلة امتحان تقليدي ويعمل وفقاً لمتطلباته، وأي تطوير في منظومة التعليم الثانوي لن يحقق أهدافه ما لم يتم تطوير نظم الإمتحانات والتقويم. ويعتقد أن إصلاح نظام امتحان الشهادة الثانوية العامة يتطلب أن ينظر إلى النظم التعليمية التي طورت نظم امتحاناتها والإستفادة من هذه النظم. وفى ضوء الإطلاع على بعض التجارب والخبرات العالمية في تطوير امتحانات الثانوية العامة، ورغبة من الدولة في تخفيف العبء عن الطلاب، والإقلال من حدة ورهبة الثانوية العامة؛ لذا قام مجلس الوزراء المصري بإصدار القرار الوزاري رقم (١١٣) لسنة ٢٠١٨ في شأن نظام التقويم الجديد في الثانوية العامة، تضمن ما يلي: (مجلس الوزراء المصري (٢٠١٨)

١. إلغاء نظام امتحان كل عام بمفرده، والقضاء على الإمتحان الواحد في المادة والذي كان يسبب رعباً كبيراً لأولياء الأمور والطلاب، ويضيع فرصة الكثير من الطلاب في الإلتحاق بما كانوا يتمنوه من كليات.
٢. تطبيق النظام التراكمي في التقويم على جميع سنوات الثانوية العامة ابتداءً من الصف الأول الثانوي وحتى الصف الثالث الثانوي العام. (**لم ينفذ القرار حتى الآن**).
٣. على كل طالب من طلاب الثانوية العامة أن يخوض عدد ١٢ امتحان في السنوات الثلاثة، ثم يتم رصد درجات الطالب في المادة واختيار أعلى ٦ درجات حصل عليها الطالب في كل مادة حتى يكون هناك فرص حقيقية لكل طالب في الحصول على أفضل الدرجات في كل مادة بدلاً من أن يخوض الإمتحان لمرة واحدة.

- إلا أن هذا البند من القانون ١١٣، تم التخبط بشأن تنفيذه بالنص على رصد أعلى ٤ درجات لإمتحانات الدفعة الأولى التي يتم تطبيق النظام عليها، حيث أصبحت الإمتحانات تجريبية، ثم امتحانات واحدة على مستوى كل فصل دراسي بالنسبة للصف الأول والثاني، وامتحانات واحدة لطلاب الصف الثالث الثانوي للدفعة الأولى عام ٢٠٢٠ /٢٠٢١ على أن يسمح للطالب بدخول امتحانات التحسين، ثم العدول مرة أخرى بدخول الدور الثاني في حال الرسوب.

٤. إلغاء النظام الموحد لإمتحانات الثانوية العامة على مستوى الجمهورية على أن تكون الإمتحانات على مستوى كل مدرسة على حدة وفى التوقيت الذي يناسبها، حيث يتم اختيارالأسئلة بشكل عشوائي ودرجة سهولة وصعوبة واحدة من بنك الأسئلة، وإرسالها إلى الطالب عبرالإنترنت مباشرة دون وسيط بشرى على أن يتم التصحيح إلكترونياً.

- إلا أنه تم العدول عن هذا النظام المعلن بجعل الإمتحانات على مستوى الجمهورية خلال العاميين الماضيين كما كان متبعاً، والنص في آخر تعديل على أنه يجوز تقسيم الطلاب في كل مادة إلى مجموعات متعددة، يتم إجراء الإمتحان لكل منها على حدة، في أوقات مختلفة ووفقا لنماذج مختلفة، وعند التنفيذ الفعلي لأول اختبار للصف الثالث الثانوي بالنظام الجديد، لم يتم تنفيذ الفكرة واكتفت الوزارة بإعداد اختبار واحد في كل مادة بنسخ متعددة يتم فيها تغيير ترتيب الأسئلة فقط (عبد الفتاح، ٢٠٢١، ٣٤).

٥. تعديل نظام التقويم الورقي لتصبح الإمتحانات كلها إلكترونية، ويقوم الطالب باستقبالها وحلها عبر جهاز " تابلت "، ويتم تصحيحها أيضاً بشكل إلكتروني.

- لكن نتيجة لعوامل عدة، منها الضغط المجتمعي على متخذي القرار، وعدم كفاءة الشبكات في الإختبارات التجريبية، اقترح أولاً الدمج بين التابلت والإمتحانات الورقية بنظام (البابل شيت)، وأمام صعوبات هذا الأمر تم إلغاء الإعتماد على التابلت بصفة نهائية في امتحانات عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٦. الإمتحانات عبارة عن بنوك أسئلة يتم وضعها من خلال معلمي الثانوية العامة وتخزينها وحمايتها لدى جهة سيادية.

٧. جميع الإمتحانات بنظام الكتاب المفتوح (open Book) والذي سيكون من خلال " التابلت " الموجود مع الطالب.

٨. لا تعتمد الإمتحانات على الأسئلة الموضوعية فقط وإنما بوجود أسئلة مقاليه تتيح للطالب الكتابة والتعبير ويتم تصحيحها يدوياً وفق معايير معينة.

- تم تطبيق ذلك في اختبارات عامي ٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ تم تعديل ذلك فيما صدر من قرارات للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١ والإقتصار في الإمتحانات جميعها على أسئلة الإختيار من متعدد – نظام البابل شيت).

٩. بالنسبة لعدد المواد ومجموع الدرجات والنهايات الصغرى والكبرى لدرجات المواد مازال الوضع على النظام القديم لحين تغيير المناهج وفقاً للنظام الجديد (وزارة التربية والتعليم ٢٠١٨، ٥).

١٠. إلغاء الإمتحانات الشفوية، حيث لا يسمح للمعلم بالتحكم في درجات الطلاب، وسيحصل الطالب على درجاته بالكامل من خلال الإمتحانات التحريرية التي سيخوضها عن طريق بنك الأسئلة.

١١. يشترط لحضور الطالب الإمتحانات عدم تجاوز نسبة الغياب المقررة قانوناً في كل سنة دراسية.

- وإذا كان النظام الجديد للثانوية العامة قد تم وضعه أساساً بهدف التغيير في منظومة التقويم والإمتحانات ، ومحاربة الدروس الخصوصية ، والتقليل من شبح الخوف والرعب من امتحان الثانوية العامة على الطلاب وأولياء الأمور، فضلاً عن تحقيق العدالة والمساواة بين الطلاب من خلال تطبيق نظام الإمتحان

والتصحيح الإلكتروني ، ومنح الطالب فرصة للتعويض إذا أخفق في امتحان ما ، والحد من ظاهرة تسريب الإمتحانات في الثانوية العامة في السنوات الأخيرة ، فظهور أصوات عديدة تنتقد هذا النظام وما أتى به من إجراءات جديدة أضافت أعباء ضخمة على كاهل الأسرة المصرية سواء أكانت أعباء مادية من دروس خصوصية تستمر لمدة ثلاث أعوام بدلاً من عام واحد ، أم أعباء وضغوط نفسية واجتماعية نتيجة الصراع المحتوم بين الطلاب لزيادة درجاتهم في الثانوية العامة ، بالإضافة الى الإمتحان عبر الإنترنت والإنقطاع المستمرله بالإضافة إلى عدم تدريب الطلاب والمعلمين على كيفية الدراسة والإمتحان بواسطة أجهزة " التابلت " ..، كل ذلك وغيره دفع الكثير من الطلاب وأولياء أمورهم إلى المناداة بضرورة العودة إلى النظام القديم للثانوية العامة .

خلاصة ما سبق، نستنتج أن النظام الجديد للثانوية العامة يؤسس على فلسفة:

- التخلص من نظام الفرصة الواحدة في امتحانات الثانوية العامة وتطبيق نظام التقويم التراكمي.
- الإعتماد على التكنولوجيا في التعليم " التابلت "، وبنك المعرفة، والإمتحانات والتصحيح الإلكتروني.
- إلغاء القسم العلمي والأدبي في الثانوية، وتطبيق المواد الدراسية متعددة التخصصات (علوم، إنسانيات، آداب).
- الإنتقال من التعليم التلقيني إلى التعلم القائم على نشاط المتعلم، ومن التعليم النظري إلى التعليم المرتبط بحياة المتعلم.

ث. تعديلات نظام الثانوية العام الجديد من عام ٢٠١٨/٢٠٢٢

تلك التعديلات تمثل في جوهرها ملامح ومرتكزات نظام الثانوية العامة الجديد، وهي كما يوضحها الجدول رقم(١).

جدول رقم (١) يوضح تعديلات نظام الثانوية العام الجديد من عام ٢٠١٨/٢٠٢٢

نظام الثانوية العامة عام ٢٠١٨/٢٠١٩	نظام الثانوية العامة ٢٠٢٠/٢٠٢١	نظام الثانوية العامة ٢٠٢١/٢٠٢٢	نظام الثانوية العامة ٢٠٢٢
أعلنت الدولة البدء التدريجي في خطة رقمنة المناهج التعليمية. توزيع مليون جهاز تابلت تعليمي على طلاب الصف الأول الثانوي كخطة تجريبية. تم توزيع الأجهزة مجاناً على طلاب المدارس الحكومية. تعديل نظام الثانوية العامة بحيث يكون نظام التقييم على ثلاث سنوات، عن طريق عدد من الإمتحانات يخوضها الطالب على مدار	• تم الإنتهاء بالكامل من تعديل نظام الثانوية العامة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، ابتداء من الصف الأول الثانوي. استمرت مناهج الثانوية العامة كما هي ولم تتغير. تغيرت طريقة التقييم والإمتحانات، حيث أدى الطالب ١٢ امتحاناً في ٣ سنوات أختار منها أفضل ٤ امتحانات من حيث الدرجات التي حصل عليها الطالب مما يعطى فرصة أكبر للتعويض. اعتمدت الإمتحانات في	✓ يتم تطبيق امتحان (البابل شيت) والتصحيح الإلكتروني على الثانوية العامة ٢٠٢١/٢٠٢٢. استمرار الإمتحانات الربع سنوية لتدريب طلاب الصفوف الثلاثة على التابلت. استمرار التشعيب علمي علوم ورياضة وأدبي. عدم عودة تطبيق نظام التحسين في الثانوية العامة٢٠٢١/٢٠٢٢ ضمن تعديلات نظام الثانوية وإلغاء التظلمات	▪ تهدف الوزارة إلى تغيير نظام الإمتحانات في الثانوية العامة لاعتمادها على الفهم ونتاج التعلم، والقضاء على أسئلة الحفظ والتلقين. ▪ سيتم عقد امتحانات تجريبية لطلاب الثانوية العامة للعام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢، قبل الإمتحانات الرسمية، حتى يتمكنوا من الإطلاع على شكل امتحانات الثانوية العامة الجديد، ولن تكون ورقية، الكترونية ١٠٠٪. ▪ سوف ينتهي العمل بنظام

السنوات الثلاثة. (لم ينفذ هذا القرار) • يتم احتساب المجموع التراكمي على أساس الدرجات الأعلى بنسب تدريجية تضمن حضور الطلاب وخوضهم جميع الإمتحانات. • يتم إلغاء نظام المواد المنتهية، حيث تكون الدراسة في جميع المواد ممتدة على مدار العام. • كما أعلن وزير التعليم عن إلغاء تقسيم " علوم – رياضة) داخل الشعبة العلمية ، بحيث يصبح التقسيم إلى شعبتين فقط " علمي – أدبى) .	النظام الجديد على إعمال الفكر والتحليل والإبداع لقياس المهارات الفكرية والمعرفية للطالب. لم تكن الإمتحانات قومية على مستوى الجمهورية ، بل لكل مدرسة أن تمتحن طلابها في التوقيت الذى يناسبها لمنع الغش والتسريب .	على النتيجة. بحيث لا يستطيع الطالب الدخول الامتحان مرة أخرى في حالة حصوله على درجات قليلة، وبالتالي يدخل امتحان الفرصة الثانية لتحسين المجموع.	التشعيب إلى علمي علوم وعلمي رياضة بدفعة الثانوية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١.، والدفعات التي تليها. • يتاح لطلاب الصف الثاني الثانوي، إمكانية التحويل بين علمي وأدبى وتغيير اللغة الثانية، خلال الفصل الدراسي الأول .

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢١).

إعداد الباحثة

ج. امتحانات الثانوية العامة وتجربة استخدام التابلت

تؤكد استراتيجية رؤية مصر ٢٠٣٠ على أن التعليم يجب أن يساهم مساهمة كبيرة في التحول الإجتماعي خلال الثلاثة عشر عاماً القادمة ، وفى هذا الصدد ، تُحدد الإستراتيجية ثلاثة أهداف لتنمية الإمكانات البشرية : تحسين جودة النظام التعليمي بما يتسق مع النظم الدولية ، توسيع نطاق الحصول على التعليم للجميع ، تحسين القدرة التنافسية للنظام ، ونواتج عملية التعلم في مختلف المناطق وفئات السكان ، وسيكون النظام المتصور للتعليم والتدريب مرتكزاً على الطالب ، ويشجع على التفكير النقدي ، ويهدف إلى تخريج متعلمين / متدربين ذوى قدرات فنية عالية (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،٢٠١٧، ١٣٩-١٤٠).

- ومن ثم بدأت مصر تأخذ خطوات فعلية في دمج التابلت في التعليم الثانوي وفق ما يلي: (محمد سيد ،٢٠١٨).

– بدأت فكرة إدماج التابلت بالمدارس في عام ٢٠١٣/٢٠١٢مع وزير التعليم الأسبق " إبراهيم غنيم " ، وأعلن مشروع التعليم التفاعلي ، وكان الهدف منه استبدال الكتاب المدرسي بجهاز التابلت ، ومع التغيير الوزاري لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ تولى " محمود أبو النصر " وزارة التربية والتعليم ، وبدأ في تعميم الفكرة على طلاب الصفين الأول والثاني الثانوي في (٦) محافظات ، كان الإقتصار عليهم راجعاً لقلة الكثافة في فصول هذه المحافظات ، وقد أعلنت الوزارة أن المشروع تكلف (٤٠٠) مليون جنية ، ولم توجد أي معايير لتقييم نتائج التجربة الأولى ، ومع بدء تطبيق المشروع ، ذكرت الوزارة أنها سوف تقوم بتوزيع (٢٥٠) ألف جهاز تابلت على الطلاب والمعلمين ، وتدريب (١٢) ألف معلم للعمل على الأجهزة ،

وحددت الوزارة أهدافها للتجربة في أن يصبح الجهاز بديلاً عن طبع الكتاب المدرسي ، فيستخدمه الطلاب في الإطلاع على المناهج ، وأداء الواجبات المدرسية والإمتحانات ، بالإضافة إلى إنشاء حالة تفاعل بين المعلمين والطلاب والمناهج ، ولم تستمر التجربة كثيراً بسبب مشاكل البنية التحتية ، ومع تولى الوزير " الهلالي الشربيني " الوزارة(سبتمبر ٢٠١٥- فبراير ٢٠١٧) ، عادت فكرة تطبيق التجربة مرة أخرى للنقاش ، ولكنها واجهت رفضاً من قبل أولياء الأمور، خصوصاً بعد فشلها في المرة الأولى ، وفى ظل انعدام وضوح رؤية الوزارة لكيفية تطبيقها مرة أخرى بطريقة تتفادى الأخطاء السابقة ، ولم يكن واضحاً من سيتحمل تكلفة التجربة مرة أخرى ، الحكومة أم أولياء الأمور ، وبدأت المطالبات بالتركيز على حل المشاكل الأساسية للتعليم ، وطالب الوزير باسترداد التابلت من الطلاب .

- وعادت فكرة تطبيق نظام التابلت داخل المدارس مع الوزير الأسبق " طارق شوقي " ، فأعلن عن البدء التدريجي في خطة رقمنة المناهج التعليمية ، من خلال البدء في توزيع مليون جهاز تابلت تعليمي على طلاب الصف الأول الثانوي كخطة تجريبية ابتداءً من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ ، وقد تم توزيع الأجهزة مجاناً على طلاب المدارس الحكومية ، وطبع الكتب المدرسية بجانب التابلت ، وأعلنت الدولة عن تعديل نظام الثانوية العامة بحيث يكون التقييم تراكمي على ثلاث سنوات ، ويتم احتساب المجموع التراكمي على أساس الدرجات الأعلى بنسب تدريجية تضمن حضور الطلاب وخوضهم لجميع الإمتحانات ، كما سيتم إلغاء نظام المواد المنتهية ، حيث ستكون الدراسة في جميع المواد ممتدة على مدار العام ، كما أعلن عن إلغاء تقسيم " علوم – رياضة " داخل الشعبة العلمية ، بحيث يصبح التقسيم إلى شعبتين فقط " علمي – أدبى " ، ويتم الإنتهاء بالكامل من تعديل نظام الثانوية العامة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، ابتداءً بالصف الأول الثانوي ، وستبقى مناهج الثانوية العامة كما هي ولا تغيير إلا في طريقة التقييم و الإمتحانات (زايد، ٢٠١٧).

ولكن هذا النظام (التابلت) يشوبه العديد من نقاط الضعف كانت عقبة في سبيل تنفيذه بالشكل المطلوب والمنشود من قبل وزارة التربية والتعليم، حددتها العديد من الدراسات كالتالي: (محمد، ٢٠٢١، ٣٣٩-٣٤٤)، (حمدي، ٢٠١٩، ١-٢).

١. الإستجابة لتغيير المناهج في المرحلة الثانوية العامة للتوافق مع النظام الجديد.
٢. تعديل نظم التقييم والإمتحانات ليتم تصحيها إلكترونياً مما يزيد فرص التخمين.
٣. مقاومة التغيير من قبل بعض المعلمين والعاملين بالحقل التعليمي مما يؤثر على فاعلية تطبيق النظام.
٤. ضعف تدريب المعلمين والطلاب على استخدام التابلت في التعليم.
٥. ضعف خدمات الصيانة من قبل وزارة التربية والتعليم للأجهزة التي يتم تسليمها للطلاب، مما أعقبها مشكلات خطيرة متعلقة بسقوط السيستم أثناء الإمتحانات التي يؤديها الطلاب.
٦. مواصفات الأجهزة التي تم توزيعها على الطلاب من حيث كفاءة التخزين، مما يستلزم التصفح على الإنترنت وعدم تخزين أي ملفات على الجهاز، وذلك يستلزم تكلفة عالية في استخدام الإنترنت، كذلك انخفاض الجرامات وذلك جعل التصفح صعب.
٧. اتباع الهرم المقلوب في تطبيق نظام (التابلت) بدءاً من طلاب المرحلة الثانوية وهم في أعلى السلم التعليمي قبل الجامعي وعدم البدء في التطبيق على طلاب المرحلة الإبتدائية.
٨. . تعرض النظام لهجمات تكنولوجية من قبل قراصنة الإنترنت والتي أدت لحدوث مشكلات أثناء الإختبارات.
٩. ضعف تغطية الإنترنت في بعض الأماكن كالقرى والأقاليم، مما يهدد قدرات الطلاب على الدراسة والبحث طوال العام.

١٠. ارتفاع تكلفة الإنترنت مما هدد بنجاح تطبيق هذا النظام في المناطق ذات المستوى الإقتصادي والإجتماعي المنخفض، مما انعكس على تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب.

وقد تم مناقشة نظام الثانوية العامة الجديد بمجلس الشيوخ المصري، وشهدت الجلسة ١٩ ابريل ٢٠٢١، مناقشة مشروع تعديل قانون التعليم المقدم من الحكومة والخاص بنظام الثانوية العامة الجديد، وشهدت الجلسة مناقشات بين الرفض ودفاع وزير التعليم طارق شوقي. واستهدفت التجديدات المقترحة تعديل نظام الثانوية العامة كالتالي: **(هذه الإقتراحات لم ينفذ منها سوى نظام التقويم والإمتحانات الإلكترونية من خلال التابلت)**

- يصبح نظام الثانوية العامة ثلاث سنوات على أن يحتسب المجموع على أساس ما يحصل عليه الطالب من درجات في نهاية كل سنة دراسية من السنوات الثلاث.
- يتيح مشروع القانون للطالب بأداء أكثر من محاولة في امتحان نهاية العام لكل سنة دراسية.
- يسمح بأداء امتحانات الثانوية العامة الكترونياً من خلال نظام التابلت.
- بموجب هذا القانون سيحق للطالب دخول الإمتحان أكثر من مرة، على أن تكون المرة الأولى فقط دون رسوم والباقي برسوم.
- يسمح مشروع القانون بعودة نظام التحسين في بعض المواد بمقابل سداد رسوم لا تتجاوز خمسة آلاف جنية عن المادة الواحدة.

غير أنه رأت لجنة التعليم بمجلس الشيوخ، أن هذا المشروع يمثل عبئاً على شريحة كبيرة من المجتمع لما يشوبه من عدم الدستورية ، في الوقت الذى أبدى فيه ممثل وزارة التعليم في اجتماع اللجنة ما يفيد برغبة الوزارة في عقد امتحانات لتحسين المجموع يدخلها الطلاب الراغبون في تحسين درجاتهم لعدد من المرات بعد موافقة وزير التعليم ، وهذا النص بهذا الشكل يتيح ذلك ، إلا أن لجنة التعليم رأت أن هذا الأمر يثير شبهة عدم دستورية ، إذ أنه يتعارض مع مبدأ دستوري وهو " مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٩ من الدستور ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين " المنصوص عليه في المادة (٩) من الدستور (جاويش، & عبد القادر ، ٢٠٢١، ٤).

وبرؤية تحليلية لما سبق، نستنتج ما يلي:

- ✓ احتلت قضية التعليم مواقع الصدارة ولاسيما الحديث عن الثانوية العامة والتطوير الذي طال السنة المصيرية الصف الثالث الثانوي وما يصاحب ذلك من قلق الطلاب وأولياء أمورهم فيما يخص الإمتحانات ونظام القبول بالجامعات.
- ✓ اتضح من التشريعات والقوانين التي طالت بنية الثانوية العامة عدم وضوح الرؤية لدى القائمين على السياسة التعليمية مما نتج عنه التخبط في اتخاذ القرارات، وتغيير الكثير منها عما كان مقرراً له منذ بدء الإعلان عن ملامح السياسة الجديدة؛ مما سبب ارتباكاً لدى كثير من الأسر المصرية.
- ✓ ركزت فلسفة التطوير في النظام الجديد للثانوية العامة على الإمتحانات وكأنها هي الهدف الأسمى من التطوير. رغم أن الإمتحانات كما هو معروف في أبجديات العلوم التربوية والخبرة التعليمية ليست الهدف الأساس من عملية التعليم، وإنما هي وسيلة تكشف عن أوجه القوة والضعف بقدر ما تساعد بالفعل على التطوير الفعال للتعليم.

- ✓ اعتمد تطوير نظام الإمتحانات على الإقتصار على الإختبارات الموضوعية ورغم أن الأدبيات السابقة قد نادت بضرورة تطوير أسئلة امتحانات الثانوية العامة، إلا أنها أيضاً أوصت بعدم الاقتصار على الأسئلة الموضوعية التي تستدعى الإجابة عنها بعلامات (صح أو خطأ) أو إكمال عباراتها بإضافة كلمة إلى غير ذلك مما يتطلب حفظ الذاكرة. واقترحت الإضافة اليها بما يسمى أسئلة المقال التي تستدعى القدرة على التفكير والتنظيم وسلامة التعبير (عمار، ٢٠١٢).
- ✓ تصدير نظرة دونية من الخطاب الرسمي للتعليم للرأي المعارض للسياسات التربوية واتهام المعارضين بسوء النية ووصف الوزير لهم بأنهم يريدون " عكننة " المصريين، وأن الوزارة منذ عامين يتم جلدها.. ومش معقول كل ما نعمل حاجة كويسة يتم إحباطها، وأن من يعارض النظام الجديد هم أصحاب وتجمعات مصالح، يضرب النظام الجديد مصالحهم، ومن الطبيعي أن يتربصوا به ويحاولوا هدمه، وجزء من أصحاب المصالح داخل المنظومة التعليمية (القصاص، ٢٠١٨)، (طارق شوقي، اليوم السابع، ٢٠١٨).

ثالثاً: الثانوية العامة الجديدة بين نظامي البوكليت والبابل شيت

إن إصلاح منظومة التعليم بمختلف مراحله كل لا يتجزأ، كما أنه عملية مستمرة تتواكب مع متغيرات ومستحدثات العصر وتحدياته المتسارعة والمتشابكة والتي يتطلب الدخول في عصر المعرفة والثورة التكنولوجية، مما يجعل التعليم أحد أهم مشروعات الأمن القومي للدولة، والتي ينبغي أن نسعى إلى تطويرها بصفة مستمرة لكي نواكب تطورات العصر.

ويعد التقويم أحد الجوانب المهمة في عمليات التطوير التربوي التي تتطلب المراجعة والتحسين بشكل مستمر؛ لتكون معياراً صادقاً وموضوعياً للحكم على مدى فاعلية العملية التعليمية، وإصدار القرارات الخاصة بتحسينها. وفى هذا السياق، تشكل امتحانات الثانوية العامة حدثاً قومياً مهماً بالنسبة للطلاب وأولياء أمورهم، فبعد أن ينهى الطلاب الإمتحان يتحدد في ضوئه مستقبلهم فإما أن يواصلوا رحلتهم التعليمية أو أنهم يتجهوا اتجاه آخر في مجالات الحياة. وهذا يعنى أن مستقبل الطلبة الأكاديمي أو المهني مرهون بنتائج ذلك الإمتحان، وبذلك أصبح منعطفاً حرجاً يتحدد عنده مستقبلهم وفرصتهم في التعليم.

وقد حدثت إشكاليات متعددة في الأعوام الماضية بشأن امتحانات الثانوية العامة من اختراق للقوانين واستخدام وسائل الغش الجماعي من خلال التكنولوجيا ، تصوير الإمتحانات وتسريبها عبر مواقع التواصل الإجتماعي الأمر الذى جعل وزارة التربية والتعليم تفكر في تغيير نظام الثانوية العامة – لاسيما نظم الإمتحانات والتقويم – والنتيجة أن قامت وزارة التربية والتعليم باتخاذ قراراً يتم في ضوئه استخدام نظام البوكليت Booklet في امتحانات الثانوية العامة بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦ ذلك لتجنب مشكلات التسريب والغش داخل اللجان ويعطى فرصاً متساوية لدى الجميع ليحصل كل طالب على حقه في الإمتحان .

١. نظام البوكليت Booklet ٢٠١٧/٢٠١٦

أعلنت وزارة التربية والتعليم اعتمادها لنظام البوكليت في امتحانات الثانوية العامة ، والذى يتضمن تغييراً في أنماط الأسئلة والأجوبة ، ودمج ورقتي الأسئلة والإجابة ، بالإضافة إلى التركيز على وضع أسئلة تقيس مهارات الفهم والإستنباط والإستنتاج ، والإعتماد على عدد أكبر من الأسئلة التي تتطلب إجابات موجزة ؛ وذلك لتجنب الإطالة والتركيز على الكيف وليس الكم " (خليل ، ٢٠١٨، ٦) ، وهدفت الوزارة

في إطار قرار تغيير شكل امتحانات الثانوية العامة ، إلى الحد من الغش الإلكتروني ، على أن لا يؤثر ذلك على الشكل الجوهري العام للإمتحانات ، وكانت البداية بنشر (١٠) نماذج لعشر مواد مختلفة وتباعاً تم إضافة باقي النماذج . وأعلنت الوزارة في بيان صحفي أنها تبذل جهوداً موسعه في كافة قطاعاتها وأجهزتها لإخراج امتحانات الثانوية العامة خلال العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦ بصورة جيدة، لتلافى سلبيات امتحانات الأعوام السابقة **(عماد، ٢٠١٧).**

أ. مفهوم نظام البوكليت

تبنت وزارة التربية والتعليم نظام " البوكليت "؛ وذلك لمنع تسريب الإمتحانات، وهي القضية التي سببت أزمات عدة للوزارة ولطلاب الثانوية العامة على مدار الأعوام الماضية. وأكدت الوزارة أن ستكون هناك نماذج مختلفة لكل امتحان، يُراعى فيها تغيير ترتيب الأسئلة، حتى تكون عملية تسريب الإمتحانات أصعب بكثير (شمس الدين، ٢٠١٧).

وتتحدد طبيعة نظام " البوكليت" في: أنه يتم سرد الأسئلة في كل صفحة وأسفلها مكان فارغ للإجابة فيها دون الحاجة لورقة إجابة منفصلة؛ وذلك للحد من عمليات تصوير الورقة الامتحانية في اللجان الامتحانية وكذلك الخروج من الإمتحان بعد نصف الوقت والمصرح فيه الخروج من الإمتحان مما يساعد على تسريب الأسئلة والتي يمكن عن طريقها القيام بعمليات الغش الإلكترونية. وفى نظام البوكليت يتم عمل نماذج مختلفة تقوم على تبديل الأسئلة الإمتحانية في الترتيب حيث يختلف ترتيب الأسئلة في ورقة كل طالب عن الآخر بحيث لا يستطيع الطلاب الغش في اللجان الإمتحانية، وكذلك إلغاء الأسئلة الإختيارية وجعل الإمتحان إجباري وينبغي على الطالب حله، ويعتمد الإمتحان على الفهم وسرعة التذكر وليس الحفظ، علاوة على أنه شامل لكافة أجزاء المنهج (محمد، ٢٠١٧).

وكان الهدف من نظام "البوكليت " ويعتبر من مميزاته أيضاً هو القضاء على ظاهرة الغش الإلكتروني لإمتحانات الثانوية أو الحد منها والتي ظهرت منذ عدة أعوام ، حيث تقوم على افتراض أن كثرة عدد أوراق الإمتحان وكثرة عدد الأسئلة لن يعطى الفرصة الكافية للطالب لتصوير الورقة ورفعها على مواقع التواصل الإجتماعي، إذ أن الطالب إذا قام بتصوير الورقة ورفعها على الإنترنت فلن يستطيع الحصول على الإجابة من صفحات الغش ، لأن لجنة الإمتحان الواحد سيكون بها (٤) نماذج من الإمتحان متضمنة نفس الأسئلة ولكن بترتيب مختلف ، كما سيُمكن نظام البوكليت المصححين من أن يقرأوا إجابات الطلبة بموضوعية وبالتالي إعطاء كل طالب حقه باعتبار أن الإجابة على الأسئلة سيكون في مساحات صغيرة ، ولا يلتزم المصحح بدقة عند التصحيح بإجابة نموذجية (عماد ، ٢٠١٧)

ويُعرف نظام " البوكليت " إجرائياً: بأنه آلية للإمتحانات والتقويم تقوم على دمج ورقة الأسئلة مع ورقة الإجابة في كراسة واحدة، على أن تتطلب الأسئلة إجابات مختصرة في حدود سطرين لثلاث أسطر، ويتضمن الإمتحان الواحد (من ٤٠ الى ٦٠ سؤال) في هذا النظام، وتشمل الأسئلة MCQ اختيار من متعدد، وصح وخطأ مع التعليل.

ب. مميزات نظام البوكليت

حددت العديد من الأدبيات مزايا نظام البوكليت الجديد لإمتحانات الثانوية العامة ٢٠١٧/٢٠١٦، في الآتي: (شريف، وجيه (٢٠١٧)

- ✓ يُسهل من عملية الإجابة وحل الأسئلة بالنسبة للطلاب، حيث تكون أسئلة نظام البوكليت عبارة عن ٦٠٪ منها أسئلة اختيارية وصواب وخطأ، ويتم حل الأسئلة في نفس كراسة الإجابة، مع تغيير ترتيب الأسئلة وشكلها حسب كل مجموعة بهدف القضاء على ظاهرة تسريب الإمتحانات والغش الإلكتروني بنسبة كبيرة.
- ✓ يساعد نظام البوكليت على عدم تشتت المصحح ما بين ورقتي الإجابة والأسئلة.
- ✓ العدل في تقدير الدرجات عند التصحيح بين جميع الطلاب، ويقضى على تظلمات الثانوية العامة بنسبة كبيرة.
- ✓ ترتيب الأسئلة سيكون مختلف من مجموعة لأخرى من الطلاب داخل اللجنة الإمتحانية، لكنها نفس الأسئلة.
- ✓ يقلل نظام " البوكليت " من فترة الإجابة على الأسئلة أو الإسترسال في الإجابة؛ فالأسئلة MCQ ستأخذ وقت أقل نسبياً عن الأسئلة الأخرى التي تحتاج إلى كتابة واسترسال في الإجابة عليها.

وفى هذا السياق، يعبر خبراء التعليم عن أن النظام الجديد للإمتحانات يصب في مصلحة الطلاب، كونه يقلل من أساليب الغش والتسريب وبالتالي يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب، كما يحقق الإنضباط والإستقرار.

وأبرز مميزات نظام البوكليت كالتالي: (حسين، اليوم السابع، ٢٠١٧)

- ✓ إلغاء النظام القديم للإمتحانات المتمثل في توفير ورقة للأسئلة وأخرى للإجابة.
- ✓ ضم الورقتين في ورقة واحدة.
- ✓ يجيب الطالب في نفس كراسة الأسئلة.
- ✓ تتراوح الأسئلة ما بين (٤٠) إلى (٦٠) جزئية.
- ✓ لا توجد أسئلة اختيارية والطالب سوف يجيب على جميع الجزئيات.
- ✓ تعتمد جميعها على الفهم والتذكر وليس الحفظ والتلقين.
- ✓ الأسئلة مختصرة.
- ✓ تتولى جهة سيادية طباعة الأسئلة.
- ✓ يتم طباعة المادة قبل الإمتحانات بأيام قليلة.
- ✓ توفير نماذج من الإمتحانات على موقع الوزارة والتدريب عليها.
- ✓ توزيع الدرجات المخصصة لكل مادة على الجزئيات الموجودة بالإمتحان.
- ✓ مدة الامتحان كما هي (٣) ساعات أو أقل حسب المادة.
- ✓ تم اعتماد النظام الجديد من قبل مجلس الوزراء.
- ✓ توفير صفحة أو صفحتين في نهاية كراسة الأسئلة لاستخدامها كمسودة للطالب.
- ✓ تكون الإجابة في حدود المساحة الموجودة.
- ✓ تشمل جميع الأسئلة الواردة المنهج بأكمله.

- ✓ تصميم استمارة حضور للطلاب بشكل يتضمن خانة بها رقم النموذج وعدد الأوراق التي تسلمها الطالب.
- ✓ ترجمة نماذج الإمتحانات لمدارس اللغات.
- ✓ يهدف نظام " البوكليت" إلى منع الغش الإلكتروني وتسريب الإمتحانات والقضاء على الدروس الخصوصية.
- ✓ تعتمد الإمتحانات في معظمها على أسئلة الإختيار من متعدد وليس الأسئلة المقالية.

ت. أهم عيوب نظام البوكليت

أثار هذا النظام في وقته حالة من الجدل الكبير بين أوساط المعلمين وأولياء الأمور والطلاب، حيث وجهوا إليه بعض الإنتقادات، أبرزها: (غنايم، ٢٠١٧، ٥).

- توقيت الإعلان عن النظام الجديد " البوكليت " جاء متأخراً، حيث تم الإعلان عن تطبيق هذا النظام من قبل المسئولين بوزارة التربية والتعليم بعد مرور ما يقرب من خمسة أشهر على بداية الدراسة، وأشار أولياء الأمور أنه كان من الأفضل الإعلان عنه مع بداية العام الدراسي.
- إرباك حسابات الطلاب فيما يخص الإمتحانات، خاصة وأنهم تدربوا على طريقة معينة للإمتحانات بالدروس الخصوصية، وإعلان الوزارة عن النظام الجديد فهذا يعنى تغيير كافة النماذج التي تدربوا عليها، كما أنهم لم يتدربوا على نماذج جديدة تتوافق مع النظام الجديد.
- التغيير سطحي، حينما أعلنت وزارة التربية والتعليم عن تغيير نظام امتحانات الثانوية العامة، لم تكن لديها رؤية وفلسفة واضحة يتم في ضوئها تغيير المناهج الدراسية؛ لذا ظلت المناهج الدراسية دون تغيير، مؤكدين على أن هذا يعتبر تغيير في أسلوب التقويم الخاص بالطلاب فقط، دون تغيير المنهج المقدم للطلاب.
- الطلاب لم يتدربوا على هذا النظام الجديد، حيث كانت أهم مخاوف أولياء الأمور آنذاك أن طلاب الثانوية العامة تعودوا على نظام معين في الإمتحانات، وكان من الأفضل تطبيقه على مرحلة تعليمية كاملة وليس على طلاب الصف الثالث الثانوي فقط، حتى يتم تدريب الطلاب عليه منذ الصغر.
- وعلى الرغم من هذا التوجه في السعي لتطوير نظم الإمتحانات في التعليم المصري؛ إلا أن هناك بعض التحفظات على تطبيق نظام " البوكليت " على طلاب الثانوية العامة في امتحانات ٢٠١٧، وذلك لعدة أسباب، أبرزها: (منسي، & البنا، ٢٠١٧، ١٣).
- لا يمكن بحال من الأحوال الزعم بالقضاء على ظاهرة تسريب الإمتحانات أو الغش فيها لمجرد تبنى نظام البوكليت، حيث لا يوجد رابط منطقي بينهما كونه لا يعالج الخلل فيما ظهر من تحدى من المواقع الإلكترونية مما يوحى بوجود مشكلة أخلاقية في أحد أو بعض العناصر البشرية التي تمثل أحد حلقات إدارة موقف التقويم علا أو دنى موقعها في هذا الكيان.
- رغم تعدد مداخل وأساليب التقويم في نظام البوكليت والتي تجمع بين صياغة فقرات (أسئلة) الإختيار بعد اختيار الفئة المناسبة (فئة الفقرات ذات الإجابة المنتقاة: مثل الصواب والخطأ، والإختيار من متعدد، والمزاوجة، وفئة الفقرات ذات الإجابة المصوغة مثل: الإجابة القصيرة والإنشائية المحددة) إلا أنها لا تركز فيما هو مطروح من نماذج على الأسئلة ذات الطبيعة الإنشائية المفتوحة التي تقيس التفكير الإبداعي.
- رغم تعدد جوانب التقويم في نظام البوكليت والتي تهتم بتقدير كافة جوانب أو أوجه الفهم عند الطلاب دون التركيز على القدرة على التذكر أي يجب التركيز على الشرح والتفسير والمقارنة والتصنيف وتكوين

المفاهيم والعلاقات والتطبيق؛ إلا أنها لا تركز فيما هو مطروح من نماذج على الأسئلة التي تقيس القدرة على التوقع والتنبؤ والتخيل والتحليل واتخاذ القرار وحل المشكلات والتفكير الإبداعي.

- أي نظام عادل للتقويم لابد وأن يتلاءم بل ويتفق مع استراتيجيات التعليم والتعلم المستخدمة في تنمية التحصيل الدراسي للطلاب ممارسة وتدريساً، كما يرتبط سلفاً بكل من المحتوى المعلوماتي وطريقة التدريس والأنشطة والوسائل والمعينات التعليمية وأساليب التقويم المحددة لعناصر المنهج كافة. وبالتالي مفاجأة الواقع بنظام البوكليت في غيبة عن ممارسته مما زاد من مأسوية الموقف أمام الطلاب باعتباره كائن غريب لم يتعودوا عليه.
- تطبيق عملية التقويم بنظام البوكليت على نهاية المرحلة الثانوية العامة قد يزيد من معدلات الخطأ للحكم على فعاليته نظراً لما يحمله الطلاب والمعلمين من اتجاهات سلبية تجاهه مما يزيد من قلق الإختبار الذي يؤثر حتماً بطريقة سلبية على أداء الطلاب.
- غياب التدريب على نظام البوكليت سواء للمعلمين أو الإداريين أو الطلاب على التجربة الجديدة.

٢. نظام البابل شيت Bubble sheet ٢٠٢١ /٢٠٢٢

بعد إعلان وزير التربية والتعليم طارق شوقي، بإلغاء فكرة الإمتحان الإلكتروني وتحويلة إلى ورقى لطلاب الصفين الأول والثاني الثانوي، بامتحانات الفصل الدراسي الثاني، بنظام " البابل شيت"، حيث أنه نظام امتحان وتصحيح يقوم على الإختبارات.

أ. مفهوم نظام البابل شيت وأهدافه Bubble Sheet

في الآونة الأخيرة اتجهت الكثير من المؤسسات التعليمية إلى تقنية البابل شيت Bubble Sheet – System، حيث يعتمد شكل الإختبارات على أسئلة الإختيار من متعدد وتكون الإجابة بتظليل الدائرة التي تشير إلى الإختيار الصحيح ويتم تصحيح هذا النموذج بشكل إلكتروني بإستخدام ماسحات ضوئية وأنظمة مخصصة.

ويعرف البابل شيت إجرائياً بأنه "أحد أساليب الإمتحانات الحديثة التي تمنع تدخل العنصر البشري في تصحيحه منعًا لأي أخطاء أو وقوع أي ظلم على الطالب، حيث يتم تصحيحه بشكل إلكتروني. وهو نظام إمتحانات يتضمن مجموعة من أسئلة الإختيار من متعدد، ويتم هذا الإختبار إما بشكل إلكتروني أو ورقي حيث يقوم الطالب بتظليل أحد الدوائر التي تشير إلى الإجابة الصحيحة.

وقد أثبت نظام البابل شيت كفاءة عالية في تقييم الطالب، وحقق أهداف عدة أبرزها: (ماهو البابل شيت...؟ ريمارك).

- ✓ الوقت والجهد للطالب والمعلم.
- ✓ سهولة التصحيح مما يسمح بإصدار النتائج والتقارير اللازمة بشكل سريع وفوري.
- ✓ يتم تصحيحه بشكل آلي مما يمنع من تدخل أي عنصر بشري والحد من الظلم الذي يتعرض له الطالب والأخطاء.
- ✓ يمنع هذا النظام الغش بشكل كبير، مما يزيد من النزاهة والموضوعية في تقييم الطلاب وإعطاء الدرجة المستحقة لكل طالب.
- ✓ هذا الأسلوب يسمح للمعلم بوضع أسئلة عديدة تشمل جميع جوانب المنهج الدراسي وتقيس مستوى فهم الطالب بشكل عميق.

ب. مزايا البابل شيت

امتحان البابل شيت له العديد من المميزات والأهداف كما ذكرنا في الفقرة السابقة، ولكن من أهم مميزاته بالنسبة للطالب هو أن هذا الأسلوب يقيس بشكل أساسي مهارات فهم الطالب للمنهج الدراسي، مما يجعل المذاكرة أكثر سهولة وأيضًا التقييم يكون مستحق بشكل أكبر. (ما هو البابل شيت ...؟، ريمارك)

- يتم تصحيح الإجابات في نِظام البابل شيت إلكترونيًا، وذلك بإدخال الإجابات إلى جهاز الكمبيوتر.
- عدم تدخل المدرس في عملية التصحيح إلا إذا تطلب الأمر.
- يجب التركيز بشكل كبير في نِظام الإجابة بطريقة البابل شيت، كما أنه يعتمد على الدقة والسرعة في الإختيار.
- يختلف نِظام البابل شيت بأسلوبه عما اعتاده الطلاب في الإمتحانات التحريرية التقليدية.
- توضع أسئلة النظام من قبل خبراء متخصصين في صياغة الأسئلة.
- وتنشر بوابة أخبار اليوم الالكترونية (١٥) معلومة عن مزايا نظام البابل شيت في امتحانات الثانوية، هي كالتالي: (بوابة الأخبار الإلكترونية (٢٠٢٢)

١. نظام البابل شيت في امتحانات الثانوية العامة، يعتمد على الاسئلة الإختيارية وليست المقالية، فهو عبارة عن اختيار من متعدد.
٢. يقوم الطالب بتسليم البابل شيت بعد تدوين وكتابة اسمه والكود الخاص به ورقم الجلوس عليها.
٣. تعطي للطالب ورقتين ورقة اسئلة وأخرى للإجابة تسمى "البابل شيت" مدون بها أرقام الأسئلة مثل السؤال رقم (أ) يندرج أسفله (١، ٢، ٣، ٤) بدوائر ويقوم الطالب باختيار الحل من خلال التظليل على الدائرة.
٤. اقرأ السؤال الأول بشكل جيد، ثم ضع المسطرة الحديد على إجابة السؤال الأول في ورقة البابل شيت حتى لا تظلل السؤال الذي بعده لأن حجم الدوائر صغيرة.
٥. السؤال الذي لا تعرفه أو متردد فيه أتركه وجاوب على الذي يليه.
٦. بعد اكتمال الإمتحان للمرة الأولى سترى أنك تركت عدة أسئلة ارجع إليها وأجب عليها وأنظر في ساعتك التي أمامك دائماً.
٧. في حالة الإجابة على البابل شيت والتابلت في نفس الوقت يجب ان تكون الإجابة متطابقة بين الإثنين وفي حالة اختلاف الإجابة ستكون الدرجة صفر. وينصح بالإجابة على البابل شيت الورقي قبل الإلكتروني، على أن يتم تبيض الإجابات فور الإنتهاء منها ورقياً على التابلت.
٨. يسمح بدخول الإمتحان بالكتاب المدرسي مع كتابة الملاحظات ولكن لن يسمح بدخول أي أوراق أخرى.
٩. يحتاج نظام الإجابة بالبابل شيت إلى تركيز شديد من الطالب.
١٠. ينمي قدرات التحليل والتقويم لدى الطالب.
١١. أسئلة امتحانات البابل شيت، تقيس مستوى ما فهمه الطالب وليس ما حفظه.
١٢. أسئلة امتحان البابل شيت ستوضع وفقاً لنظام التقييم الجديد التي تعتمد على الفهم والتفكير وقياس المهارات ونواتج التعلم لدى الطلاب.
١٣. يكافح نظام البابل شيت الغش لأن كل سؤال له وقت محدد للإجابة عليه.
١٤. يجري تصحيح الإجابات بنظام البابل شيت إلكترونياً، دون تدخل اي عنصر بشري، من خلال الماسحات الضوئية.

١٥. عند الإجابة يجب عليك إتباع ما يلي:

أ. ضع ساعتك أمامك لأنك في سباق مع الوقت.

ب. يُمنع استخدام القلم الجاف.

ج. عند الخطأ في الإجابة وتريد مسحه استخدم الأستيكة وامسح الإجابة الخطأ جيداً.

د. عند تظليل خيارين بالسؤال الواحد يتم إلغاء هذا السؤال ولن يحسب لك.

ه. لا تخرج إلا بعد انتهاء الوقت المحدد للإمتحان حتى لو أجبت على كل الأسئلة.

و. يجب أن يكون معك بعض الأدوات التي تستخدم أثناء الإمتحان وهي:

- قلم رصاص ((B2لأن هذا النوع خطة صغير وسريع ويسهل تظليل الدائرة بسرعة.
- مسطرة حديد.
- أستيكة كبيرة.
- براية للقلم الرصاص.
- ساعة يد أو ستوب واتش للوقت.
- قلم جاف.

ت. عيوب البابل شيت، تتلخص في نقطتين: (ريمارك، ما هو البابل شيت...؟).

- إذا قام الطالب بتظليل إجابته بالقلم الجاف فسوف يواجه صعوبة في تغيير إجابته مرة أخرى، إلا إذا كانت المؤسسة التعليمية تستخدم نظام ريمارك أوفيس التي تقوم بتصحيح الإجابات بشكل إلكتروني ويمكنها إحالة هذا الموقف إلى الأستاذ المختص لوضع تقييم مناسب للإجابة.
- نظام البابل شيت لا يقيس جميع مهارات الطالب من كتابة وتحليل وحل مشكلات، لأنه قائم بشكل أساسي على أسئلة الاختيار من متعدد فقط ولا يوجد أي أسئلة مقالية

٣. الفرق بين نظامي البوكليت والبابل شيت في امتحانات الثانوية العامة بنظامها الجديد

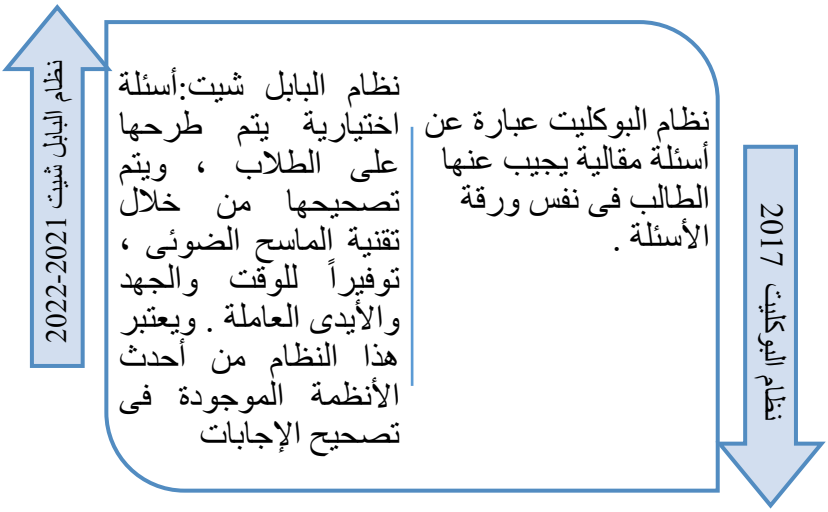

الشكل رقم (٣) يوضح الفرق بين نظامي البوكليت والبابل شيت
إعداد / الباحثة

رابعاً: اتجاهات الفكر التربوي تجاه ملامح ومرتكزات نظام الثانوية العامة الجديد

باستقراء ما سبق، يتضح أنه منذ سنوات عديدة تسعى وزارة التربية والتعليم لإصلاح المنظومة التعليمية في مصر؛ للخروج من حيز التأخر في تطوير المنظومة التعليمية، والإنطلاق للعالمية، وذلك للحاق بركب الدول المتقدمة تعليمياً وتماشياً مع التوجه العام للقيادة السياسية في مصر بشأن النهوض بالتعليم لبناء جيل قادر على مواكبة المتغيرات في محيطه العالمي.

ومنذ أن تولى الدكتور طارق شوقي وزير التربية والتعليم الحقيبة الوزارية، عكف على تبنى منظومة جديدة للتعليم عُرفت إعلامياً ب "منظومة التابلت "، حيث قرر عمل تغيير جذري في شكل ونظام التدريس، علاوة على تغيير نهج أسئلة الإمتحان لتعتمد على خلاصة الفهم بدلاً من الحفظ والتلقين، وتقرر تطبيق النظام الجديد من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩على طلاب الصف الأول الثانوي بشكل تجريبيي؛ وذلك للتعرف على المنظومة الجديدة على أرض الواقع.

وبين مؤيد ومعارض للنظام، انطلقت وزارة التربية والتعليم في طريقها نحو تطبيق المنظومة الجديدة التي عُرفت فيما " النظام التراكمي "، الذي يتلخص في جمع درجات سنوات الدراسة لطلاب الثانوية العامة وأخذ متوسطهم للمجموع لدخول الجامعة، وذلك للقضاء على فكرة " بعبع" الثانوية العامة عند الطلاب وأولياء الأمور بحسب ما أعلنته وزارة التربية والتعليم قبيل تطبيق المنظومة الجديدة.

وبعد مرور عام دراسي كامل على تطبيق المنظومة الجديدة ظهرت عدد من الإيجابيات جعل البعض يتيقن من مزايا المنظومة ، وفى المقابل برزت عدد من الثغرات التي كانت من شأنها إفساد جهود وزارة التربية والتعليم وجعلها في موقف لا تحسد عليه ، بل جعلها في موقع المسئولية الكاملة نتيجة ما يحدث من إخفاقات لتطبيق المنظومة الجديدة دون دراسة جدية وضياع مستقبل جيل بأكمله نتيجة تلك الإخفاقات ، وفي مقدمة تلك الثغرات : وقوع منصة الإمتحانات " السيستم " ، وعدم تدريب المعلمين على الشكل التدريسي الجديد ، مما جعل البعض في شك من نجاح هذه المنظومة بل وصل الحال إلى توقع البعض فشلها وإيقاف العمل بها .

ومن المنطقي إزاء أي فكر تجديدي أن تنقسم الإتجاهات والآراء تجاهه بين مؤيد ومعارض ، سواء من قبل خبراء التربية ، والعاملين في الحقل التعليمي والتربوي ، وأولياء الأمور ، ففي الوقت الذى أشاد به بعض التربويين بهذا التجديد اعتماداً على أن الأجهزة اللوحية " التابلت " يمكن أن يستخدم بفاعلية في تحقيق الأهداف التعليمية ، وتحسين مداخل التدريس وطرائقه ، وتنظيم محتوى التعلم والأنشطة ، وتعدد وتنوع مصادر التعلم ، وإجراء المشروعات البحثية ، ومشاهدة الفيديوهات التعليمية ، وتوفير المخازن التي كانت تستخدم في تخزين الكتب ، وتوفير الوقت والجهد المبذول في عملية التعلم ، وفى توفير التكاليف التي كانت تنفق على التعليم ، الأمر الذى جعل أساتذة التربية تصرح " بأنه قد آن الأوان لنظامنا التعليمي أن يساير العصر الحديث ، فلم نعد نملك رفاهية الوقت لنضيعه في الجدل بعد أن ثبت بالدليل القاطع والتجربة العملية – في العديد من الدول التي استخدمت التابلت التعليمي – أن إستخدام التكنولوجيا في التعليم يوفر الوقت والجهد والتكاليف (ناصف ، ٢٠١٨، ٢٢١) .

في المقابل كانت هناك مبررات لدى كثير من أساتذة التربية وأولياء الأمور لرفض مشروع القرار الوزاري بتطوير نظام الثانوية العامة حيث اعتبرها أحدهم تأكيداً على الرؤية الفوقية من جانب متخذ القرار في طرح إصلاح منظومة التعليم حسب رؤيته دون حوار مجتمعي يسمح بمشاركة الفئات المعنية ، كما هو الحال مع إصلاحات مماثلة على مدار سنوات يتم فرضها فجأة دون مبرر، ويتم التراجع عنها بعد فترة دون مبرر أيضا ؛ مما يقلل ثقة الرأي العام المصري في عملية صنع القرار التعليمي ، مما يدعم فكرة إعادة إنتاج مركزية السلطة والقرار التعليمي والإصلاحات المرتبطة بشخص متخذ القرار، مما ينعكس بالسلب على منظومة التعليم على المدى البعيد .

بالإضافة إلى أن اعتبار الثانوية العامة شهادة تراكمية يضاعف عبء الثانوية العامة على الأسرة المصرية، ويزيد من سوق الدروس الخصوصية لثلاث سنوات وليس لسنة واحدة مما يزيد من أعباء الأسرة المصرية، وهناك تجربة سابقة تم تطبيقها لفترة زمنية ثم تم التراجع عنها دون تقييمها، وهي أن تكون شهادة الثانوية العامة على مرحلتين (عبد الله، ٢٠١٧، ٩٦).

أما عن تجربة " التابلت " واجهت بإنتقادات كثيرة من أهمها: افتقار المدارس للبنية التحتية اللازمة لتشغيل التابلت، وعدم تأهيل المعلمين والطلاب للتعامل مع التعلم الرقمي والإمتحانات الإلكترونية، وأيضاً ضيق الوقت أمام الوزارة لتغيير المناهج وطرق التدريس القديمة لتناسب الفلسفة الجديدة للتطوير.

وفى هذا السياق، أشار البعض إلى أن هذا التطوير لم يمس جوهر التربية والتعليم، وإنما جعل العملية التعليمية نظاماً للإمتحان فقط؛ فالطالب يتقدم للإمتحان أكثر من مرة كما جعل الطلاب وأولياء الأمور يلهثون وراء الدروس الخصوصية؛ وذلك لأن الدرجات ما زالت هي الهدف المنشود للإلتحاق بالكليات، وكذلك لم يخلص هذا النظام الطلاب من الرهبة والخوف من إمتحانات الثانوية العامة، فبعد أن كان الرعب عند الطالب وولى الأمر على مدار عام كامل أو عامين أصبح الخوف على مدار ثلاث سنوات (أحمد، ٢٠١٩، ٤٨٨).

- واتفقت معظم الآراء على ضرورة الربط بين تطوير الثانوية العامة ضمن نظرة شاملة للمنظومة التعليمية ككل، وربطها بظروف المجتمع ومتطلبات تطبيق النظام الجديد. وذلك لعدة مبررات، أبرزها: (مجاهد، ٢٠١٩، ١٢٩).

١. سرعة اتخاذ القرارات وتطبيقها قبل دراستها بشكل كافٍ من قبل المتخصصين، ودون الرجوع للمعلمين وأولياء الأمور بوصفهم المستفيدين من القرارات والمنفذين لها في الوقت نفسه.
٢. التخبط في نظام التشعيب الذي تراوح تطبيقه عموماً بين نظامين:

أ. النظام الأول: الدراسة فيه عامة في الصفين الأول والثاني الثانوي وتخصصية في الصف الثالث بين العلمي والأدبي، وأحياناً التخصص في علمي العلوم وعلمي الرياضة.
ب. النظام الثاني: وهو المعمول به قبل تطبيق النظام الجديد بأن تكون الدراسة عامة في الصف الأول فقط وتخصصية في الصفين الثاني والثالث.

- ورغم الإعلان في فلسفة النظام الجديد عن إلغاء نظام التشعيب في الثانوية العامة، وقيام الطالب بدراسة خليط من العلوم والإنسانيات والآداب طوال سنوات الدراسة الثلاثة؛ وذلك لتخريج طالب على علم وثقافة كافية لسوق العمل، إلا أن وزارة التربية والتعليم أشارت إلى أن هذا النظام لن يتم العمل به إلا مع وصول أول دفعة تم تطبيق النظام الجديد عليها منذ المرحلة الإبتدائية إلى المرحلة الثانوية العامة وليس من الآن.

٣. يعتمد النظام الجديد على بنك المعرفة والتابلت التعليمي ونظام التقويم المستمر، وتطبيق الإمتحانات بنظام (open book) التي تتطلب الفهم العميق والتحليل والإستنتاج وهوما لم يتعود عليه الطلاب والمعلمون طوال السنوات السابقة مما قد يسبب صدمة كبيرة للطالب عندما يلتحق بالثانوية العامة ؛ لذا ينبغي الإنتقال بالتدريج من نظام إلى آخر، وأن يحتسب العامان الأول والثاني الثانوي كأعوام للتدريب على النظام وتقييم مدى إمكانية تطبيقه كنظام نهائي للثانوية العامة ، وفى حالة نجاحه يمكن تطبيقه في العام الثالث ، ومن الممكن بدء التطوير من أول السلم التعليمى بتطبيقه على الطلاب الملتحقين بالصف الأول الإبتدائي بدلاً من الإستعجال بتطبيقه على طلاب الثانوية العامة مباشرة – خاصة وأنها سنة مصيرية بالنسبة لمستقبل الطلاب.

خامساً: نظام الثانوية العامة الجديد في الميزان

باستقراء السياسات والتشريعات الخاصة بتطوير نظام الثانوية العامة في مصر، يتضح ما يلي:

- أن نظام الثانوية العامة الجديد يختلف اختلافاً جوهرياً عن الأنظمة السابقة.
- تشمل برامج الإصلاح عدة مكونات للنظام التعليمي في الثانوية العامة بنظامها الجديد منها: النمو المهني المستمر للمعلم، الموارد الإلكترونية، استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم، وكذلك نظم التقويم والإمتحانات.
- تحول التعليم إلى التعليم المتمركز حول الطالب.
- التحول من التعليم التقليدي القائم على الحفظ والتلقين إلى التعلم القائم تنمية مهارات التفكير والتأمل والتحليل، وتنمية مهارات الحياة.
- التحول إلى التعليم الإلكتروني من خلال نظام " التابلت ".
- التحول في التقييم إلى النظام التراكمي.
- تحول دور المعلم في ظل استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية من كونه ملقن إلى موجه وميسر للطالب للبحث عن المعلومات.
- حاجة المعلمين إلى التنمية المهنية المستمرة في ظل تطوير نظام الثانوية العامة والتي يتطلب معها معلم على قدر من المهارة في استخدام التكنولوجيا وتوظيفها في التدريس والإمتحانات والتقويم.

مثل تلك التغييرات التي لحقت بنظام الثانوية العامة في السنوات القليلة الماضية تتطلب معها ثقافة مدرسية تتسم بالإيجابية وقبول التغيير والتعاون والمبادرة وعدم اليأس والإحباط. في المقابل على السادة المسئولين التريث في إصدار القرارات مع أخذ الموعظة مما حدث نتيجة القرارات العشوائية التي كان ضحيتها الأول والأخير هو الطالب، وأن يتكاتف الجميع من أجل بناء تعليم جيد ينتج أجيالاً يعتمد عليها. ولكن للأسف خلال السنوات الماضية منذ تطبيق أنظمة التعليم الجديدة الخاصة بتطوير الثانوية العامة بدءاً بنظام البوكليت وتبنى نظام " التابلت " كأحد آليات التدريس والتقويم في ذات الوقت وانتهاءً بنظام البابل شيت، قد أصاب بعض الطلاب وأولياء الأمور الإحباط واليأس في إمكانية التحاق أبنائهم في الكليات التي يرغبونها، لنظراً لأنهم لم يتعودوا على مثل تلك الأنظمة في التقويم والإمتحانات في الوقت الذي لم تتغير فيه المناهج بما يتلاءم مع تلك التغييرات الجوهرية.

بعد كل هذه الملابسات التي تحيط بنظام الثانوية العامة الجديد أصبح من الضروري تبنى مشروع وطني جاد للنهوض بالعملية التعليمية بشتى مراحلها ومجالاتها لتلافى السلبيات التي يئن منها الطلاب وأولياء الأمور معا وينهى الرعب الذي تعيشه الأسر المصرية خوفاً على مستقبل أبناءهم، خاصة انعدام التخطيط، وعدم استقرار السياسة التعليمية ويرتبط ذلك بالقرارات الوزارية المتتالية فصار التغيير في السياسة التعليمية مرتبط بشخص الوزير لا المؤسسة التعليمية.

سادساً: ماذا بعد.. نظام الثانوية العامة الجديد؟! (صدى البلد (٢٠٢٢). الدكتور رضا حجازي)

أصدر الدكتور رضا حجازي وزير التربية والتعليم عقب توليه الحقيبة الوزارية العديد من القرارات التي هدفها طمأنة الشارع المصري وأولياء الأمور بشأن سلاسة سير العملية التعليمية، خاصة فيما يخص أسلوب تقييم طلاب شعبة الأدبي في امتحانات الثانوية العامة، خاصة لأن أكثر الإنتقادات التي وجهت لها أنها لا تناسب طبيعة المواد، لأن إجابات أسئلة الأدبي في الإختيار من متعدد جميعها تحتمل الصواب.

- **نظام التعليم الجديد.**

أكد حجازي، أنه سيتم الإستمرار في نظام التعليم الجديد لأنه فلسفة دولة، ولكن سيكون هناك تعديلات في بعض آليات التنفيذ، كما تطرق خلال تصريحاته عبر صدى البلد، مع الإعلامي أحمد موسى، إلى نظام التقييم في الثانوية العامة، مؤكداً أنه لن يبدأ طلاب الثانوية العامة، العام الدراسي الجديد قبل أن تتضح لهم كل الأمور ومنع وجود لبس في أي شيء، وأنه قد كلف لجنة لدراسة نظام امتحانات الثانوية العامة.

- **وفى هذا التقرير نستعرض ملامح التعديلات التي سوف يدخلها الدكتور رضا حجازي وزير التربية والتعليم على نظام التعليم الجديد**

❖ **تعديل أسئلة امتحانات الثانوية العامة**

أما عن أسئلة الثانوية العامة، ونظام تقييم الشعبة الأدبية، أكد الدكتور رضا حجازي، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، إنه سيتم تشكيل لجنة تقييم وتقويم في الثانوية العامة من خلال لجنة التربية بالمجلس الأعلى للجامعات، موضحاً أن اللجنة ستبحث شكل الأسئلة، موضحاً أنه لن يتم إلغاء امتحانات الاختيار من متعدد ولكن سيتم دعمها بـ الأسئلة المقالية..

أما عن التابلت، أكد حجازي أنه مهم جدا وسيتم توظيفه في اختبارات قصيرة على فترات زمنية متفاوتة لا توجد لها درجات، بهدف تعريف الطالب هل يسير على المسار الصحيح، مؤكدا أن نظام التقييم رائع وسيتم الإبقاء على الأسئلة التي تقيس الفهم والتحليل والتطبيق وأي شيء حدث بشكل جيد سيتم الاستكمال عليه..

في هذا الصدد، قال الدكتور مجدي حمزة، الخبير التربوي، إن الدكتور رضا حجازي وزير التربية والتعليم، يهدف لإرسال رسائل طمأنة إلى أولياء الأمور والطلاب على مستقبلهم والعملية التعليمية، موضحاً أن حجازي يريد تغير شكل ومنظومة التعليم وتفادي الأخطاء التي وقعت فيها منظومة الدكتور طارق شوقي، فيما يخص امتحانات الثانوية العامة، حيث أكد أن سوف يتم تقويم وتقييم نظام الثانوية العامة والإمتحانات والتصحيح، ودراسة إرجاع الأسئلة المقالية إلى ورقة الإمتحان مرة أخرى، وهذا أفضل قرار.

وأوضح حمزة لـ "صدى البلد"، أن نظام الإختيار من متعدد كان سبباً في انخفاض مجاميع الطلاب في الثانوية العامة، بينما تزيد الأسئلة المقالية درجات الطلاب وتقيس قدرات مختلفة مثل الحفظ والتركيز فيه، أما أسئلة البابل شيت تقيس الابتكار والقدرة على ربط العلاقات والتركيز في تفاصيل المنهج، ولكن الطلاب لم يكونوا قد تدربوا عليه، وبالتالي دمج الإثنين معاً أفضل قرار.

❖ **عودة الأسئلة المقالية.**

وأضاف حمزة، أن الطلاب لم يتدربوا بشكل كافي على نظام البابل شيت، خاصة الثانوية العامة الماضية، لم تنزل نماذج استرشاديه غير المفاهيم والتي كانت عبارة عن شرح للمنهج، عكس السنوات السابقة، حيث كان ينزل ٥ نماذج استرشاديه لشكل الإمتحان في كل مادة، موضحاً أن بذلك يكون قد عاد النظام الجديدة مرة أخرى برجوع الأسئلة المقالية مع الإختيار من متعدد.

بشكل نهائي.. استقرت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على تضمين أسئلة امتحانات الثانوية العامة جزئيات مقالية يجيب عنها الطالب بأسلوبه دون الارتباط بنموذج الإجابة طالما أن الإجابة صحيحة، حيث أكدت الوزارة أن الأسئلة المقالية سوف تشمل جميع المواد الدراسية بجانب الأسئلة الإختيار من متعدد على أن يتم التصحيح الكترونيا.

وأوضحت وزارة التربية والتعليم، أن الأسئلة المقالية سوف تمثل ثلث الأسئلة أي بما يعادل من ٢٥حتى ٣٠٪، وباقي الأسئلة اختيارية بنسبة ٧٠٪، على أن توزع درجة الإمتحان وفقا للوزن النسبي لكل سؤال ولا تغيير في مجموع الثانوية العامة أو طريقة الإلتحاق بالجامعات، مشددة على أن الأسئلة أيضا من خلال بنوك الأسئلة ويشارك في مراجعتها ووضعها الموجهين ومديري عموم تنمية المواد الدراسية بالوزارة.

وأشارت وزارة التربية والتعليم إلى أنه سيتم تشكيل لجنة من خبراء التربية لدراسة شكل الأسئلة في الثانوية العامة وكيفية إدخال الجزئيات المقالية في الإمتحانات وما توصى به اللجنة سيتم تطبيقه، لأن أعضائها أهل اختصاص وخبرة، موضحة أنه سيتم إعادة ضبط الإمتحانات وشكل الأسئلة مع توفير نماذج استرشاديه للطلاب على موقع الوزارة حتى يطلعوا على شكل الأسئلة في الثانوية العامة.

وشددت الوزارة على أن التقييم الجديد مستمر كما هو ولا صحة لإلغاء التقييم في الثانوي العام، مؤكدة أنه سيتم إعادة تصحيح مسار بعض المحاور في التقييم منها الأسئلة وطريقة أداء الطلاب للإمتحانات خاصة في الصفين الأول والثاني الثانوي العام، لافتة إلى أنه لن يتم إلغاء الإمتحانات الإلكترونية في الصفين الأول والثاني ولكن سيتم إعادة ضبطها من خلال الإدارات والمديريات التعليمية.

وأكدت الوزارة، أنه سيتم إعلان كافة التفاصيل الخاصة بالتقييم سواء للصفين الأول والثاني الثانوي أو الثانوية العامة قبل بدء العام الدراسي الجديد حتى يكون الطالب وولى أمره على علم ودراية كاملة بشكل التقييم والأسئلة والإمتحانات لتحقيق عام دراسي مستقر منضبط من خلال تعريف الطلاب بكل تفاصيل اختباراتهم.

❖ **منظومة التابلت**

أشار الدكتور رضا حجازي، إلى أن الوزارة ستعيد توظيف التابلت في المدارس الثانوية، وسيستمر في التعليم، ولا صحة لإلغائه، على أن يتم استخدام التابلت في اختبارات قصيرة علمية بدون درجات ليعزز من مستوى الطالب التعليمي والمعرفي، موضحة أن ما تم الإستثمار فيه منذ سنوات من أدوات تعلم مستمرة ولن يتم إلغائه، ولكن قد تعدل طريقة استخدامه، مثل تعديل المناهج، وتخفيف المناهج، وإعادة توظيف التابلت.

ولفتت الوزارة إلى أن التعلم في المرحلة الثانوية مستمر من خلال المنصات الرقمية سواء بنك المعرفة أو القنوات التعليمية ولا صحة لعودة الكتب الورقية لأنه لم يتم طباعتها من الأساس، موضحة أن التقييم الجديد يهدف إلى أن يصبح الطالب شريك في الحصول على المعلومات من خلال البحث والتصفح للمصادر المختلفة للتعلم ومن ثم التابلت يساعد الطالب على اكتساب أكبر قدر من المعرفة المرتبطة بالمناهج الدراسية في المرحلة الثانوية. (اليوم السابع ،٢٠٢٢، التعليم: امتحانات الثانوية العامة ستكون مقاليه واختيار من متعدد.. ٧٠٪ اختياري و٣٠ مقاليه).

المحور الثاني: وقائع الدراسة الإثنوجرافية

١- منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة على المنهج الإثنوجرافي كونه أكثر المناهج ملائمة للدراسة الحالية – للوقوف على الفلسفة الحاكمة لنظام الثانوية العامة الجديد في مصر. وهو نموذج من نماذج البحوث الكيفية يتضمن جمعًا مكثفًا للبيانات، أي جمع البيانات عن العديد من المتغيرات على فترة ممتدة من الزمن وفى وضع طبيعي"(أبو علام، ٢٠١٣، ٢٩٢-٢٩٣).

كما يمكن استخدامه كأداة لفهم أساليب مجتمع أو جماعة ما وطرقه في الحياة اليومية من خلال معرفة أفكار أعضائه ومعتقداتهم وقيمهم وسلوكياتهم، ويتم ذلك عن طريق الملاحظة بالمشاركة في الوضع الطبيعي الحياتي من طرف الباحث (محمد, ٢٠٠٥, ٣٣)

٢ . مجتمع وعينة الدراسة

من المعلوم في مثل هذا النوع من البحوث الكيفية الإثنوجرافية أن حجم العينة يكون قليلاً، فكثيراً ما يكون فرداً أو فصلاً، أو مدرسة واحدة، ولذلك فإن النتائج كثيراً ما تكون خاصة بالعينة فقط (أبوعلام ،٢٠٠٧، ٢٩٥)، واعتمدت الباحثة في اختيار العينة على "المعاينة الغرضية بحيث تم اختيار حالات تتميز بثرائهم المعرفي ولديهم معلومات أو معارف خاصة تجعل منهم أفرادًا مهمين على الوجه الخصوص في الحصول على وجهة نظرهم في المشكلات التي تواجههم" (أبو علام, ٢٠١٣, ٣٠٠). وبذلك وقع الإختيار على فئات محددة ذات صلة بمنظومة التطوير: خبراء التربية، المعلمين، الطلاب وأولياء أمورهم.

٣. أداة الدراسة

- يتطلب البحث الميداني الإثنوجرافي أدوات معينة لجمع البيانات، واعتمدت الدراسة الحالية منها على إجراء المقابلة العميقة مع عينة الدراسة

- **المقابلة العميقة** ، يستخدم البحث الإثنوجرافي أثناء الدراسة الميدانية المقابلة العميقة، وتتمثل في استمارة مكونة من مجموعة من الأسئلة موضوعة بدقة حول موضوع معين، وتعد المقابلة العميقة أداة مهمة للحصول على المعلومات من مصادرها البشرية، كما أنها تمكن الباحث من الحصول على معلومات مهمة تفوق أهميتها ما يمكن أن يحصل عليه بواسطة استخدام أدوات أخرى (دهان، ٢٠١٧، ٣٦)، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء مقابلات عميقه مع بعض خبراء التربية ، والمعلمين والطلاب وأولياء أمورهم حول طبيعة نظام الثانوية العامة الجديد ماله وما عليه.
- **الخطوات الإجرائية لتطبيق المقابلة**

: **الخطوة الأولى**: تم إعداد دليل للمقابلة على النحو الآتي

- ✓ تم تحديد تساؤلات الدراسة بشكل علمي.
- ✓ تحويل كل تساؤل من تساؤلات الدراسة إلى عدة أهداف .
- ✓ صياغة أهداف الدراسة على هيئة تساؤلات .
- ✓ تصميم دليل المقابلة بحيث تم صياغة الأسئلة بأسلوب واضح وترتيبها مع مراعات تسلسلها وترابطها .

الخطوة الثانية: إجراء المقابلة وتسجيلها. واشتملت المقابلة الموجهة لفئات التحليل في صورتها النهائية*.

الخطوة الثالثة: استخدام نتائج المقابلات العميقة بوصفها وسيلة للإستفادة من البيانات في وضع تصور مقترح لتفعيل تلك الأنظمة الجديدة (استخدام التابلت، ونظام البوكليت والبابل شيت كأنظمة للتقويم والإمتحانات) لتطوير نظام الثانوية العامة.

- **واشتملت المقابلة الموجهة لأفراد العينة في صورتها النهائية *على التساؤلات التالية :**

أولاً: ما رؤيتكم لإيجابيات نظام الثانوية العامة الجديد؟

- على مستوى خبراء التربية.
- على مستوى المعلمين.
- على مستوى الطلاب وأولياء الأمور.

ثانياً: ما رؤيتكم لسلبيات نظام الثانوية العامة الجديد؟

ثالثاً: ما معوقات تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد بكفاء وفاعلية؟

رابعاً: ما أبرز الإجراءات التي يمكن من خلالها تطوير نظام الثانوية العامة وفق الأليات الجديدة للتطوير؟

٤. صعوبات الدراسة الميدانية

نظراً لعدم اعتياد أفراد العينة المنهج الإثنوجرافي فقد أضاف ذلك جهداً على الباحثة لمقاومة الأفكار السلبية لدى أفراد العينة حول هذه المقابلات – لاسيما حول مثل هذا الموضوع الشائك – وذلك حتى لا

(*) انظر ملحق رقم (١) استمارة المقابلة

يشعر أفراد العينة أنه محل اختبار فيلجأ إلى الإجابات المصطنعة ، بالإضافة إلى صعوبة التسجيل أثناء المقابلات ، كذلك خوف الكثير من أفراد العينة من البوح بكينونات أنفسهم حول موضوع حيوي وشائك وهو نظام الثانوية العامة الجديد وتخبط السياسة التعليمية بشأن عمليات الإصلاح والتطوير؛ وذلك خشية مواجهة المخاطر أو التعرض للمساءلة من قبل المسئولين عن تطوير التعليم والمتمثل في شخص وسلطة وزير التربية والتعليم .

٥. أسلوب تحليل البيانات

اعتمدت الباحثة على أسلوب التحليل الكيفي لأداة الدراسة، وهو ما يساعد في تقديم دلالات أكثر عمقاً حول النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ويبدأ تحليل البيانات في البحث الكيفي أثناء جمعها، وهناك تحليل شامل في نهاية جمع البيانات، لذا يستغرق تحليل البيانات النوعية وقتاً وجهداً مقارنة بالبحث الكمي (محمد، ٢٠٢٠، ١٤٢).

٦. عرض وتحليل نتائج الدراسة الإثنوجرافية (رؤية عينة الدراسة لنظام الثانوية العامة الجديد)

تمت قراءة مخرجات المقابلات العميقة مع أفراد العينة، وتم تحليل المادة وفق المستويات التالية:

- ✓ تم استخلاص بعض مميزات وسلبيات النظام الجديد للثانوية العامة.
- ✓ استخدام المواقف والعبارات والتأكيدات وفق ما طرحه أفراد العينة في دعم التصور المقترح لتفعيل نظام الثانوية العامة الجديد.
- وبذلك اعتمدت الباحثة على التحليل الكيفي للبيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات العميقة، وجاءت نتائج تحليلها على النحو التالي:

السؤال الأول: يدور حول " رؤية أفراد العينة لإيجابيات نظام الثانوية العامة الجديد؟ وجاءت استجابات أفراد العينة على هذا السؤال كالتالي:

أولا على مستوى آراء خبراء التربية، أكد معظم أفراد العينة من الخبراء ما يلي:

١. أنه وفق نظام الثانوية العامة الجديد انتهى عصر الحفظ في امتحانات الثانوية العامة، والاعتماد على القدرات العقلية العليا.
٢. مع النظام الجديد للثانوية العامة.. انتهى عصر التفوق الوهمي؛ فقد أثبتت النتائج أن الدروس الخصوصية لم تحقق المرجو منها بعد تعديل نظم الإمتحانات والتقويم وجعلها تعتمد في المقام الأول على مستويات فهم الطلاب وليس مدى قدرتهم على الحفظ.
٣. أن الإمتحانات كانت جديدة وتاريخية، لأنها لم تأت من الكتاب المدرسي فقط، بل كانت تقيس مهارات التفكير العليا ومستوى الفهم والتدقيق والتحليل لدى الطلاب.
٤. أن عامي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حدثت نقلة نوعية في امتحانات الثانوية العامة بحيث جاءت الإمتحانات من خارج الكتاب المقرر، وفى نفس الوقت يقيس مهارات الطلاب الحقيقية ويعتمد على التحليل والتدقيق مع استخدام نظام البابل شيت والتصحيح الإلكتروني واللذان يعتمدان على السرعة والدقة ، وهذا التحول كشف عن قدرات الطلاب الحقيقية ولذلك حصل الطلاب الذين يعتمدون على العقل في التحليل والتدقيق على الدرجات الأعلى ، مع الأخذ في الإعتبار الإعتماد على أسئلة الإختيار من متعدد دون الأسئلة المقالية

ساعد بشكل كبير على معرفة قدرات الطلاب لذلك لم يحصل أحد على نسبة ١٠٠٪، وهذا أدى إلى انخفاض نسبة القبول بالجامعات إلى ١٠٪ عن الأعوام السابقة .

٥. أنه لا توجد مبررات حقيقية تؤكد أن أولياء أمور الطلاب على صواب لأنهم لا يضعون في اعتبارهم سوى الإمتحانات فقط ودخول أبناءهم كليات القمة ، متغافلين عن أن هذه الدرجات لا تعبر عن واقع و مستوى ذكاء أبناءهم ولو تم رصد لحالات الطلاب الذين حصلوا على أعلى الدرجات في الثانوية العامة في السابق داخل كليات القمة لوجدت نسبة كبيرة ترسب في السنوات الأولى للطب والهندسة وغيرها من الكليات العملية ، وهذا مؤشر يؤكد أن هذه الدرجات غير حقيقية لكن درجات هذا العام في نتائج الثانوية العامة تعبر عن الواقع الحقيقي لمستوى الطلاب حيث تضمن للطلاب التفوق في التعليم الجامعي وفى نفس الوقت تخرج متخصصاً متميزاً كما يحدث تنوع في مجالات التعليم الجامعي في مصر، ويساعد بشكل كبير على تنوع التخصصات لإتاحة فرص حقيقية في سوق العمل حيث تفرض البرامج الجديدة لآليات سوق العمل العديد من المتطلبات والمهارات .

٦. أكد بعض أفراد العينة على أن نظام الثانوية العامة الجديد غير من مفاهيم التعليم والتعلم في مصر، مؤكداً أن الإمتحانات ميزت بين المتفوق والضعيف، وأن وزارة التربية والتعليم وفرت بدائل حقيقية للطلاب للتعود على الأنظمة الحديثة عبر الشاشات ومنصات التواصل لتطوير الفهم وعدم الإعتماد على الحفظ فقط وإحداث ثورة حقيقية تجعل الطلاب على مسار التقدم المعرفي، وليس التعلم للحصول على الشهادات.

٧. أكد بعض أفراد العينة أن د. طارق شوقي قاد ثورة حقيقية في تطوير التعليم مستندين إلى تقارير تؤكد أن مصر احتلت المركز (٣٩) عالمياً في جودة التعليم بعد أن كانت تحتل المركز (٤٢) عالمياً في عام ٢٠٢٠ وهو ما ينفى الرواية المزعومة بأن التعليم المصري خارج التصنيف العالمي.

ثانياً: على مستوى المعلمين، اجتمعت الآراء على:

١. أن مميزات النظام الجديد للثانوية العامة القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية وحصول الطالب على المعلومات بشكل صحيح من مصادر موثوقة.
٢. إيقاف إهدار المال العام على أعمال الكنترولات وطباعة الكتب واللجان.
٣. تكوين جيل مبدع من الطلاب يمتلكون مهارات وقدرات عقلية عليا.
٤. تفرغ المعلم لتطوير ذاته والقضاء على فكرة " رعب الثانوية العامة ".
٥. ربط التعليم بالتكنولوجيا والخروج من الحيز الضيق لتطوير التعليم من المحلية إلى العالمية .

ثالثاً: على مستوى الطلاب وأولياء الأمور، أجمعت أفراد العينة على:

١. النظام الجديد الخاص بالثانوية العامة المعروف ب " نظام التابلت " يعد فكرة جيدة للتطبيق العملي التي تعتمد بشكل كبير على الفهم أكثر من الحفظ والتلقين.
٢. إتاحة وزارة التربية والتعليم العديد من المصادر الإلكترونية للحصول على المعارف بدءاً من بنك المعرفة والمنصات التعليمية.
٣. نظام " البابل شيت " يتطلب مهارات وقدرات عقلية عليا.

السؤال الثاني يدور حول " رؤية أفراد العينة لسلبيات نظام الثانوية العامة الجديد؟ وجاءت استجابات أفراد العينة على هذا السؤال كالتالي:

أولا: على مستوى خبراء التربية، جاءت الإستجابات كالتالي:

١. فكرة النظام الجديد للثانوية العامة، فكرة طموحة ولكن.. لا يستطيع أحد انتقاده لأنه يمثل طموح المجتمع؛ إلا أن المشكلة تكمن في التطبيق والتنفيذ، واستنكر البعض عدم إجراء حوار مجتمعي حول هذا المشروع الجديد للثانوية العامة، فهي قضية قومية ومجتمعية في المقام ليست مرتبطة بشخص الوزير.
٢. الجديد في نظام الثانوية العامة هو تعديل لشكل الإمتحانات فقط.. وليس لنظام الثانوية بأكمله.
٣. ويضيف أحد خبراء المناهج، عن فاعلية نظام التابلت في منظومة النظام الجديد للثانوية العامة، متسائلا: هل ستحل مشاكل التعليم باستخدام التابلت؟! هو فقط مجرد وسيلة وأداة في أيدي الطلاب فقط، ولكنة لا يعتبر هو المشكلة، وكان من الأجدى الإعلان عن تغيير المناهج بشكل أفضل بما يتناسب مع نظم الإمتحانات الجديدة " البابل شيت " التي تقوم على تنمية القدرات العقلية العليا لذا كان لابد وأن يقابلها تغيير المناهج بما يتناسب مع الفلسفة الجديدة.
٤. وأضاف البعض قائلاً: كيف سيتم تطبيق نظام التابلت على المدارس في حال انهيار وضعف البنية التحتية المتمثلة في انقطاع التيار الكهربائي وأعمال الصيانة المرتبطة بالأجهزة إذا تعرضت لأحد الأعطال أثناء أداء الطلاب للإمتحانات كيف سيكون الحل؟ وهو ما شهدته امتحانات ٢٠٢٢/٢٠٢١ على الصفين الأول والثاني الثانوي مع سقوط السيستم أثناء أداء الطلاب الإمتحانات وهو ما أشار إلى إخفاقات وزارة التربية والتعليم في فاعلية وكفاءة تطبيق هذا النظام الجديد.
٥. وأضاف البعض أن هناك تحفظ على أن يكون التطوير فوقى ومفاجئ في المرحلة الثانوية، لأنه من الصعب تطبيقه في منتصف مراحل التعليم، لأنه لابد أن يكون لديهم خلفية في التعامل مع جهاز التابلت في المذاكرة والإمتحانات، فهناك استعجال في تطبيق هذا النظام؛ فكان من الأجدى البدء به مع المراحل الأولى للتعليم.
٦. أكد البعض من أفراد العينة على أنه نتيجة الضغوط المتزايدة على الطلاب طوال سنة دراسية كاملة – ولكونها سنة مصيرية يتحدد وفقا لها مستقبلهم – مع عدم استيعاب النظام الجديد والنتائج التي جاءت صادمة لآمال وطموحات الجميع، تزايدت معدلات الإنتحار والأمراض النفسية كالإكتئاب والتوتر والعزلة بين خريجي الثانوية العامة، كما تسبب الخوف في تشتيت انتباه أغلبهم، وعدم الإجابة بشكل كامل ووافى على الأسئلة الخاصة بالإمتحانات.
٧. أضاف البعض الآخر، أن نظام البابل شيت القائم على أسئلة الإختيار من متعدد لها من السلبيات أكثر من الإيجابيات حيث احتمال التخمين، إهمال المهارات القرائية والكتابية للطلاب.
٨. أكد البعض الآخر أن امتحانات الثانوية العامة بنظامها الجديد " البابل شيت "، لم تراع الكثير من الضوابط الفنية من حيث تدرج الأسئلة لمستويات الطالب الضعيف والمتوسط والمتفوق، وبالتالي انعكس مردود ذلك على النتائج والتعليم كلياً، وأضاف قائلاً إنه من غير المعقول أن أسلم الطالب كتباً مدرسية في كافة المواد ثم يكتشف أن كل الإمتحانات خارج المنهج ".
٩. وأضاف آخر، أن نظام الثانوية العامة الجديد يفتقد للعديد من العناصر الهامة التي قد تساعد في تطوير المنظومة التعليمية؛ نظراً لعدم وجود رؤية واضحة للمنظومة، مشيراً أن النظام الجديد مجرد تغير سطحي للنظام القديم من خلال تغير نمط التقييم والإمتحانات للطلاب دون تغيير فعلى للمناهج، أساليب التدريس التقليدية التي اعتاد عليها الطلاب والمدرسون منذ سنوات ".

١٠. تطبيق المنظومة الجديدة كان لها تداعيات عدة في مقدمتها قرار خريجي الإعدادية من عدم الإلتحاق بالثانوية العامة خوفاً من المستقبل غير المعلوم مع هذه المنظومة التي لم تحقق نجاحاً بارزاً – على حد تعبير أحد خبراء تطوير التعليم – وأضاف أن معايير الورقة الإمتحانية تتضمن وضع أسئلة من داخل المنهج الدراسي المقرر على الطلاب ، علاوة على الإعتماد على بعض الأسئلة التي تقيس القدرات العقلية لهم بالطريقة التي تم التدريس بها خلال سنة دراسية كاملة ، على عكس ما تم مع النظام الجديد وتطبيق نظام البابل شيت واستخدام نظام التابلت في التعليم والتقويم ، فالطلاب والمدرسين لم يكونوا على استعداد لتطبيق هذه المنظومة ، مؤكداً أن وزارة التربية والتعليم أغفلت في إعلانها عن نجاح المنظومة الجديدة رأى الخبراء والمتخصصين في مجال تطوير التعليم .

ثانياً: على مستوى المعلمين، أجمعت أفراد العينة على السلبيات التالية:

١. عدم كفاءة الإنترنت في جميع أنحاء مصر بسبب السرعة البطيئة، وأن معظم المعلمين لا يجيدون مهارات استخدام الحاسب الآلي ومستواهم ضعيف في اللغة الإنجليزية، كما أن النظام الجديد لا يعوض المدرسين مادياً بعد القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، وبعض الطلاب يستغلون الفرصة ل " اللهو" على التابلت بحجة التعلم.
٢. النظام الجديد للثانوية العامة، يؤثر على مهارة الخط العربي والكتابة اليدوية لطلاب الثانوية العامة، فضلاً عن أنه لم يتم توضيح دور الأنشطة والمهارات اليدوية في النظام الجديد.
٣. النظام الجديد للثانوية العامة يستنزف الجهد والمال ولا يترتب عليه تعلم الطلاب بشكل حقيقي.
٤. أضاف بعض أفراد العينة من المعلمين، أن التدريب الذي خضعوا له ليس بكافٍ لمواكبة التطوير الذي يحدث في منظومة التعليم قائلاً " العام الماضي شعرنا بأننا مكتوفين الأيدي لا ندرك ماذا نفعل ولا ندرك كيف سيكون شكل الورقة الإمتحانية آخر العام.
٥. وأكد البعض الآخر على أن النظام الجديد للثانوية العامة به " خطأ فادح- على حد تعبيره – يتمثل في تطبيقه بشكل " فوقى " دون حوار مجتمعي حقيقي حول هذا النظام وماهيته وجدواه ومدى تأثيره على مستقبل الطلاب ابتداء ومن ثم مستقبل الوطن ككل، وأشار إلى أن لب القضية هو ضرورة النظر إلى التعليم باعتباره حقاً لا سلعة، وحتى يأخذ المواطن حقه في التعليم لابد أن تتواف عدة معايير ومتى توافرت هذه المعايير نكون بدأنا الطريق الصحيح وإن اشتكى البعض يكون الخطأ في التطبيق وليس في المنهج.
٦. الطلاب في النظام الجديد ليس لديهم فرصة لممارسة أي أنشطة تنمى لديهم المهارات.
٧. فرص نجاح الطلاب في النظام الجديد ضعيفة.
٨. مستقبل الطلاب في النظام الجديد للثانوية العامة مرهون بفرصة واحدة.
٩. غياب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في ظل الإقبال المتزايد على الجامعات الخاصة، ومع تدنى مجاميع الطلاب في النظام الجديد.

ثالثاً: على مستوى الطلاب وأولياء الأمور، جاءت استجابات أفراد العينة على النحو التالي:

١. الدروس الخصوصية مع تطبيق النظام الجديد للثانوية العامة خاصة مع نظام " البابلت شيت " خيبت آمال الكثيرين خلال عامي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وبات من المقبول أن تنفق الأسر آلاف الجنيهات ليحصل الطلاب في النهاية على درجات عليا ثم تصعقهم النتيجة بتدني المجاميع، مع تزايد معدلات الرسوب.

٢. أشار بعض أفراد العينة من الطلاب، أنهم خلال الصفين الأول والثاني الثانوي تعطلت المنصة المخصصة للإمتحانات، وهو ما جعلهم في حالة اضطراب وقلق دائم من وصول إجابتهم وتولد لديهم مخاوف من استمرار النظام على هذا النهج.
٣. كما أشار البعض أن مذاكرة الكتب ليس لها علاقة بما سيأتي في الإمتحانات، كما أن المناهج تحتاج إلى تعديلات جوهرية لتتناسب مع فلسفة النظام الجديد للثانوية العامة ومع تطبيق نظام " البابل شيت " الذي تقيس أسئلته مهارات وقدرات عقلية عليا لم يتعود عليها الطلاب ولم يتدربوا عليها، مما يجعل هناك اختلاف دائم بين المقررات وبين الإختبارات الموضوعية من قبل الوزارة.
٤. أضاف بعض أفراد العينة، أن نظام التعليم الجديد يعمل بصورة عشوائية نظراً لتعدد القرارات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم خلال عام ٢٠٢١ بشأن منظومة التابلت، منوهاً بأن جميع القرارات غير مرضية لهم وآخر هذه القرارات ضم علمي علوم وعلمي رياضة معاً بالإضافة جعل مجموع الصف الثانوي مقياس لدخول الكلية. **(ملحوظة / تم العدول من قبل وزارة التربية والتعليم فيما بعد عن مثل تلك القرارات).**
٥. أكد البعض الآخر أن المعلمين غير مؤهلين للتعامل مع منظومة التابلت، لافتاً إلى أن بعض المعلمين القائمين على تدريسها يطلبون منهم مساعدتهم في استخدام التابلت وليس العكس هو المطلوب.
٦. الطلاب غير مؤهلين للسير مع المنظومة الجديدة المعروفة ب "منظومة التابل" ونظام الإمتحانات المتمثل في نظام " البابل شيت"؛ نظراً لكونهم اعتادوا على الأسئلة المعتمدة على الحفظ والتلقين، منوهاً أن المعلمين غير قادرين على استيعاب أو توقع مثل الأسئلة التي بالورقة الإمتحانية في نهاية العام.

السؤال الثالث يدور حول " رؤية أفراد العينة لمعوقات تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد بفاعلية وكفاءة، أجمعت أفراد العينة على المعوقات التالية:

١. نظام الثانوية العامة الجديد.. لا يناسب وضعنا الحالي وذلك لعدة مبررات أهمها: الطلاب اعتادوا الحفظ والتلقين.. وتطبيقه لابد أن يبدأ من المرحلة الإبتدائية.
٢. انتقد بعض خبراء التعليم، تصريحات وزير التعليم طارق شوقي، حول نظام الثانوية العامة الجديد بالإعتماد على نظام ال open book وإلغاء التصحيح الورقي وأن تكون الثانوية تراكمية، مشيرين إلى أنه لا يمكن تطبيقه بالشكل الذي أراد، مؤكدين أنه طموح ولا يمت للواقع بصلة وأن إمكانات الطلاب والدولة لا تسمح به حالياً.
٣. أضاف البعض الآخر، إننا لا نستطيع التطوير أو التغيير دون تطوير المرحلة ذاتها وتقويمها قبل التفكير في تطوير الإمتحانات، لأن التقويم يعنى الحكم على أهداف التعليم، وبالتالي لابد من تطوير المرحلة ثم يأتي الحكم عليها.
٤. نظام تقويم الثانوية العامة الجديد لا يتناسب مع استراتيجيات التعليم الحالية، وفى ظل مناهج عقيمة ولا تتناسب مع نظام أسئلة " البابل شيت" التي تتطلب قدرات عقلية عليا لا تناسب الطلاب الذين اعتادوا لسنوات طويلة على الحفظ والتلقين ولا تتماشى مع معطيات العصر الحديث.
٥. وصف أحد خبراء التربية، نظام الثانوية العامة الجديد بأنه طموح زائد عن الحد.. وأن إمكانيات الدولة وإمكانيات الطلاب لا تسمح بتطبيقه، مشيراً إلى أنه على الوزارة النظر في مشاكل التعليم الحقيقية مثل زيادة الكثافة في الفصول والسعي لتقليلها، وجذب الطلاب للحضور إلى المدارس، والقضاء على الدروس الخصوصية.

٦. أكد بعض خبراء التطوير، أن النظام الجديد الذي تسعى وزارة التربية والتعليم تطبيقه، نظام يعتمد على أن تكون المعرفة نسبية، وأن التعليم ليست مهمته الحفظ والتلقين إنما مهمته قياس المهارات: النظام الأول وهو المتبع في مصر والذي يقوم على " احفظ – تذكر – سمع"، أما النظام الحديث يقوم على " لاحظ – فكر –عبر " وفى هذا النظام الكتب الدراسية إذا وجدت تكون مجرد أدوات تساعد على التفكير، لافتاً إلى أنه لا يمكن نقل الطالب الذي اعتاد النظام القديم إلى النظام الثاني الحديث لأنه لن يوفق به.

٧. وأضاف البعض الآخر، أن نظام الإمتحانات في مصر قائم على الإجابة النموذجية وهو ما يعتمد عليه الطلاب والمعلمون، وأن أي تطبيق لأي نظام جديد لابد له من إعادة تدريب وتأهيل الطلاب والمعلمين بشكل جيد، لذلك لابد من تطبيقه على جيل جديد لم تمر عليه الإمتحانات بالإجابة النموذجية من قبل.

- أكد البعض من أفراد العينة إلى أن هذا النظام الجديد يحتاج إلى تغيير ثقافة الشعب المصري من التسارع على الدرجات إلى التسارع على المهارات، حيث أن الطالب الذي اعتاد على الحفظ والتلقين والإجابات النموذجية وشكل محدد لورقة الأسئلة التي يغلب عليها الأسئلة المقالية، لا يمكنه الإمتحان بنظام الكتاب المفتوح وبطريقة إلكترونية ونمط محدد للإمتحان بنظام البابل شيت المعتمد على " أسئلة الإختيار من متعدد MCQ.

السؤال الرابع: ما أبرز الإجراءات التي يمكن من خلالها تطوير نظام الثانوية العامة وفق الأليات الجديدة للتطوير؟ أجمعت أفراد العينة على الإجراءات التالية:

١. إلغاء نظام " البابل شيت " والرجوع للأسئلة المقالية التي تقيس المهارات المختلفة للطلاب.
٢. إعادة التصحيح الورقي وفتح باب التحسين لكل طلاب الثانوية العامة في مادة أو مادتين لتحسين المجاميع المتدنية.
٣. أن يعود نظام الثانوية العامة إلى نظام العامين الدراسيين لتفادى نظام الفرصة الواحدة.
٤. أن يكون نظام امتحانات الثانوية العامة نظام الفصلين الدراسيين توفيراً للجهد المبذول من قبل الفاعلين والمنتفعين سواء المعلمين أو الطلاب وأولياء أمورهم.
٥. ضرورة تطوير المناهج الدراسية من خلال ربطها بالواقع، وبحيث تتوافق مع فلسفة وأساسيات النظام الجديد.
٦. تطوير نظام الميكنة الكاملة للإمتحانات من خلال نظام معلوماتي كامل، من خلال بنوك الأسئلة والتصحيح الإلكتروني.
٧. ضرورة رفع كفاءة المعلم المهنية وتطوير قدراته وإلمامه بأساليب التقويم الحديثة.
٨. وضع استراتيجية لتطوير التعليم، يتم تطبيقها بشكل تدريجي على مراحل تعليمية مختلفة.
٩. تطوير امتحانات الثانوية العامة بحيث تقيس المستويات العليا في التفكير، والجوانب الوجدانية والمهارية العملية للطلاب.
١٠. تطبيق نظم تقويم تتلافى التخمين، والإعتماد على التقويم الشامل، وليس على قياس جوانب محددة لمهارات وقدرات الطلاب.

المحور الثالث: نتائج الدراسة والمقترحات التربوية لتفعيل نظام الثانوية العامة الجديد

أولاً: نتائج الإطار النظري، باستقراء السياسات والتشريعات الخاصة بتطوير نظام الثانوية العامة يتضح ما يلي:

١. أن نظام الثانوية العامة الجديد يختلف اختلافاً جوهرياً عن الأنظمة السابقة.
٢. تشمل برامج الإصلاح عدة مكونات للنظام التعليمي في الثانوية العامة بنظامها الجديد منها: النمو المهني المستمر للمعلم، الموارد الإلكترونية، استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم، وكذلك نظم التقويم والإمتحانات.
٣. تحول التعليم إلى التعليم المتمركز حول الطالب.
٤. التحول من التعليم التقليدي القائم على الحفظ والتلقين إلى التعلم القائم على تنمية مهارات التفكير العليا، وتنمية مهارات الحياة.
٥. التحول إلى التعليم الإلكتروني من خلال نظام " التابلت ".
٦. التحول في التقييم إلى النظام التراكمي.
٧. تحول دور المعلم في ظل استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية من كونه ملقن إلى موجه وميسر للطالب للبحث عن المعلومات.
٨. في ظل تطوير نظام الثانوية العامة تصبح الحاجة ضرورية إلى التنمية المهنية للمعلمين والتي تتطلب معها معلم على قدر من المهارة في استخدام التكنولوجيا وتوظيفها في التدريس والإمتحانات والتقويم.

تلك التغييرات التي لحقت بنظام الثانوية العامة في السنوات القليلة الماضية تتطلب معها ثقافة مدرسية تتسم بالإيجابية وقبول التغيير والمبادرة وعدم اليأس والإحباط. في المقابل على السادة المسئولين التريث في إصدار القرارات مع أخذ الموعظة مما حدث نتيجة القرارات العشوائية التي كان ضحيتها الأول والأخير هو الطالب، وأن يتكاتف الجميع من أجل بناء تعليم جيد ينتج أجيالاً يعتمد عليها. ولكن للأسف منذ تطبيق أنظمة التعليم الجديدة الخاصة بتطوير الثانوية العامة بدءاً بنظام البوكليت وتبنى نظام " التابلت " كأحد آليات التدريس والتقويم في ذات الوقت وانتهاءً بنظام البابل شيت، قد أصاب بعض الطلاب وأولياء الأمور الإحباط واليأس في إمكانية التحاق أبنائهم في الكليات التي يرغبونها، نظراً لأنهم لم يتعودوا على مثل تلك الأنظمة في التقويم والإمتحانات في الوقت الذي لم تتغير فيه المناهج بما يتلاءم مع تلك التغييرات الجوهرية.

بعد كل هذه الملابسات التي تحيط بنظام الثانوية العامة الجديد أصبح من الضروري تبنى مشروع وطني جاد للنهوض بالعملية التعليمية بشتى مراحلها ومجالاتها لتلافى السلبيات التي يئن منها الطلاب وأولياء الأمور معاً وينهى الرعب الذي تعيشه الأسر المصرية خوفاً على مستقبل أبناءهم، خاصة في ظل انعدام التخطيط، وعدم إستقرار السياسة التعليمية ويرتبط ذلك بالقرارات الوزارية المتتالية فصار التغير الحادث في السياسة التعليمية مرتبط بشخص الوزير لا المؤسسة التعليمية.

ثانياً: نتائج الدراسة الإثنوجرافية

١. تنوعت رؤى أفراد العينة حول السؤال الأول المتعلق بإيجابيات نظام الثانوية العامة الجديد ، فكانت رؤية خبراء التربية حول تلك الإيجابيات تنم عن وعى وخبرة بأساسيات التطوير والفلسفة الحاكمة لتلك السياسات والتشريعات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم بحق تطوير التعليم – لاسيما نظام الثانوية العامة – في حين ينظر المعلمين إلى تلك الإيجابيات نظرة ضيقة لعدم إيمانهم بمنطق التغيير لأنه ليس في صالحهم بأي حال من الأحوال – على حسب رأى أفراد العينة من المعلمين ، أما عن الطلاب وأولياء الأمور فقد ذكروا إيجابيات هذا النظام على استحياء نظراً لصلتهم الوثيقة والمباشرة لتداعيات هذا التطوير عليهم وعلى تشكيل مستقبلهم .

٢. اتفاق رؤى أفراد العينة حول سلبيات النظام الجديد للثانوية العامة – كل حسب خبرته ومدى وعيه بطبيعة هذا النظام الجديد والفلسفة الكامنة وراء هذا التطوير – لكن أجمعت أفراد العينة على أن النظام الجديد هو بمثابة تغيير سطحي لا يتطرق لأي بعد من أبعاد المنظومة التعليمية سوى نظم الإمتحانات والتقويم. أيضا اتفقت على أن فوقية القرارات دون حوار مجتمعي حول قضية قومية ومجتمعية في المقام الأول وهي الثانوية العامة من سلبيات هذا النظام، كما جاء التطوير من قمة الهرم التعليمي وكان من المفترض يبدأ من المراحل الأولى للتعليم.

٣. اتفاق رؤى أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون فعالية النظام الجديد للثانوية العامة، فكانت أغلب تلك الرؤى تدور حول مقاومة المجتمع لفكرة التغيير والتطوير خاصة إذا كان الأمر متعلق بمصير ومستقبل الطلاب وتحقيق آمالهم وطموحاتهم، كذلك عدم توافر البنية التحتية اللازمة لإستيعاب إدخال منظومة "التابلت "في العملية التعليمية، عدم امتلاك المعلمين للمهارات والقدرات التي تمكنهم من استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية ، أيضا نظم الإمتحانات والتقويم ظلت تقليدية لسنوات طويلة قائمة على الحفظ والتلقين وفجأة يأتي نمط جديد يتطلب تنمية مهارات عقلية عليا لم يتعود عليها الطلاب أو يتدربوا عليها .

٤. تطبيق أنماط لنظم الإمتحانات تقيس جوانب محددة للطلاب بدءاً بالبوكليت ثم البابل شيت. لذا كانت نسبة المعارضين لهذا النظام الجديد تفوق المؤيدين له لمبررات عدة تناولتها الدراسة الحالية في المحور الخاص بنظام الثانوية العامة الجديد بين البوكليت والبابل شيت.

ثالثاً: نحو تصور مقترح لتفعيل نظام الثانوية العامة الجديد ليحظى بقبول مجتمعي عام

ببلوغ الدراسة هذا الحد من التحليل لفلسفة النظام الجديد للثانوية العامة يصبح من الضروري تقديم مجموعة من الإجراءات العملية، تُعد بمثابة علامات هادية على طريق تطوير نظام الثانوية العامة، ويمكن استعراض محاور التصور المقترح على النحو الآتي:

١. فلسفة التصور المقترح وأهدافه

ينطلق التصور المقترح من ركيزة أساسية تستند إلى: أن نظام الثانوية العامة الجديد ليحظى بقبول مجتمعي عام، وليحقق الأهداف المرجوة منه – يتطلب إحداث إصلاحات وتغييرات جذرية في مختلف العناصر الفاعلة في منظومة الثانوية العامة، من خلال تبنى الرؤى الفلسفية التالية:

- تنمية ثقافة التغيير بين أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة.

- نشر ثقافة التغيير والإيمان به في تحقيق مستقبل أفضل بين الطلاب وأولياء الأمور بديلاً عن الرفض التام لكل ما هو جديد.
- النظر إلى الثانوية العامة على أنها قضية قومية مجتمعية، تتطلب معها حوار مجتمعي شامل لتحقيق تقابل الرؤى وإمكانية التطبيق وفعاليته على أرض الواقع.
- الأخذ بعين الإعتبارعند طرح أي تغيير أو تطوير بشأن منظومة التعليم الثانوي العام – التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك التطوير، حتى لا يحدث الخلل بين النظرية والتطبيق.
- ضرورة النظر إلى الثانوية العامة على أنها منظومة متكاملة لا يمكن تغيير أحد جوانبها دون تغيير وتطوير الجوانب الأخرى، فلا يمكن أن يطرأ أي تغيير على نظم الإمتحانات والتقويم دون إحداث تغييرات جوهرية للمناهج بما يتناسب مع تلك الآليات الجديدة للإمتحانات " نظام البابل شيت " التي لم يعتاد عليها الطلاب أو تدربوا عليها.

أما عن أهداف التصور المقترح تتمثل في:

- ✓ تطوير منظومة الثانوية العامة من خلال إدخال تعديلات جوهرية تربوية تمس كافة عناصر المنظومة ومكوناتها وليس الإقتصار على بعد واحد منها وهو نظم " الإمتحانات ".
- ✓ بناء منظومة متكاملة من الأهداف التربوية لنظام الثانوية العامة الجديد بحيث تكون موجهة لكافة جوانب عمليات التطوير.
- ✓ توفير المناخ العلمي المناسب لتطوير نظام الثانوية العامة، وبناء قدرات أعضاء العاملين بالحقل التعليمي، وإكسابهم القدرة على المشاركة في عمليات التطوير.
- ✓ نشر وتبنى ثقافة التغيير، لتصبح ثقافة مجتمعية بين أفراد المجتمع – لاسيما العاملين بالحقل التعليمي فهم بمثابة معول هدم وبناء لمنظومة الثانوية العامة الجديدة.
- ✓ إيجاد مناخ داعم للمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار التعليمي.

٢. **منطلقات التصور المقترح ومرتكزاته،** يرتكز التصور المقترح على عدة منطلقات، أبرزها:

- أن وزارة التربية والتعليم أولت اهتماما متزايداً بإدخال التجديدات التربوية على منظومة التعليم عامة، والتعليم الثانوي العام بوجه خاص.
- أهمية تطوير نظام الثانوية العامة ليتواكب مع مستحدثات العصر ومتغيراته، خاصة انتشار التكنولوجيا كعامل جوهري لتغيير المجتمعات.
- تُعد مرحلة الثانوية العامة في حاجة ماسة إلى تجديد شامل ومتكامل الرؤى والتوجهات، حتى يصبح نظاماً قادراً على التفاعل مع العصر بمتغيراته المعرفية والتكنولوجية السريعة.
- مواكبة التوجهات الإستراتيجية لتطوير التعليم الثانوي العام مع ما جاء في الخطط الإستراتيجية المتتالية لوزارة التربية والتعليم وبما يحقق فلسفة وأهداف التطوير حيث الوصول إلى جودة أداء المخرج التعليمي.
- ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الإثنوجرافية لآراء بعض خبراء التربية، ومن لهم صلة مباشرة بمنظومة التعليم الثانوي العام معلمين، طلاب وأولياء الأمور، وما تم الكشف عنه من إيجابيات وسلبيات المنظومة الجديدة للثانوية العامة.
- التحديات والمعوقات التي كشفت عنها الأدبيات التربوية ونتائج الدراسة الحالية في إطارها التحليلي الكيفي، تلك التحديات التي تواجه نظام الثانوية العامة الجديد وتؤثر على فعاليته، وعلى إمكانية تحديث عناصرها كمنظومة تربوية متكاملة.

- يحتاج تطوير نظام الثانوية العامة إلى إيضاح الرؤى والفلسفات الحاكمة لهذا التطوير مع اتساق النظرية وآليات التطبيق وإمكانيته على أرض الواقع، والبعد عن التخبط والعشوائية في اتخاذ قرارات وتشريعات من شأنها أن تنعكس بالسلب على كافة جوانب منظومة التطوير.

أما بالنسبة لمرتكزات التصور المقترح هي كالتالي:

- ايمان العاملين بمنظومة التعليم بأهمية التغيير والتطوير وفعاليته للخروج من أزمة نظام الثانوية العامة التي ظلت لسنوات طويلة محل جدل وخلاف مجتمعي.
- نشر وتبنى ثقافة التغيير، والعمل على تغيير الإتجاهات السلبية تجاه عملية تطوير نظام الثانوية العامة، ومعالجة المشكلات والعوامل التي تتسبب في مقاومة المجتمع بكافة شرائحه للتغيير التربوي.
- اتضاح الرؤى والفلسفات حول تطوير نظام الثانوية العامة حيث أن التحليل يوضح كل القضايا التي تلتبس على المعنيين بالتطوير، فيساعد على فهم خطوات التطوير خطوة خطوة والفلسفة الحاكمة لهذا التطوير وأهم أهدافه.
- مراجعة مؤشرات الإنجاز المرتبطة بعملية تطوير نظام الثانوية العامة بما يساهم في الإرتقاء بمستوى العملية التعليمية ومجابهة التحديات التي تعرقل مسيرة التطوير.
- جعل عملية التطوير لنظام الثانوية العامة عملية شاملة ومتكاملة لجميع جوانب المنظومة التعليمية، بما يحقق جودة التعليم – لاسيما جودة المخرج التعليمي - وتجويد مدخلات التعليم الجامعي.
- نشر الثقافة الداعمة لعمليات التغيير والتطوير، حتى تحقق النتائج المرجوة منها.
- الدعوة إلى حوار مجتمعي شامل حول تطوير نظام الثانوية العامة، حوار تتكامل فيه الرؤى وتتضح الأهداف وتتبلور من خلاله السياسات والتشريعات، ثم تتضح معالم وآليات التطبيق على أرض الواقع.

٣. متطلبات وآليات تنفيذ التصور المقترح

يتطلب تطوير نظام الثانوية العامة وفق السياسات والتشريعات الجديدة توافر مجموعة من المتطلبات، أبرزها:

- صياغة سياسة واضحة ومستقرة للتعليم ككل والتعليم الثانوي العام على وجه الخصوص، بما ينعكس على توفير ميزانية أضعاف الميزانية الحالية.
- إعادة النظر في سياسة التعليم الثانوي العام وأهدافه وبرامجه بما يتناسب مع ما ينشده المجتمع من وراء هذا الإصلاح والتطوير.
- صياغة سياسة واضحة الأهداف والرؤى تخص نظام الثانوية العامة تأخذ في الحسبان تنمية مهارات وكفاءات الطلاب بما يتلاءم وطبيعة الأنظمة المستحدثة.
- توفير المناخ الداعم لديمقراطية القرار التربوي، حيث التوافق بين النخبة التربوية والقرار السياسي بما يحقق التوافق بين الرؤى والأهداف والسياسات المقررة.
- الشمولية بالإصلاح، أي تكون عملية التطوير شاملة لجميع جوانب منظومة التعليم الثانوي العام بما ينعكس على كفاءة الخريج وجودة أداءه، وعدم الأخذ بمنهج الترقيع الجزئي الذي يصلح جانباً ويغفل بقية الجوانب.
- تطوير المناهج لتتناسب مع فلسفة التطوير الجديدة لنظام الثانوية التي تهتم بتنمية المهارات العقلية العليا للطلاب.

- تبنى رؤى مغايرة لعملية التقويم والامتحانات فلا تقتصر على قياس جوانب محددة من معارف الطلاب وإنما تكون متنوعة بين المعرفة والتحليل والربط بين العلاقات والاستنتاج.
- إصدار نقلة نوعية تتحول فيها المناهج إلى نموذج تربوي ينتقل من التعليم إلى التعلم.
- الدعم المجتمعي لعمليات الإصلاح والتطوير التربوي بمنظومة التعليم على وجه العموم والتعليم الثانوي العام على وجه الخصوص.
- إتباع أساليب علمية وموضوعية في تقويم أداء المعلمين، وإتاحة الفرصة لنموهم علمياً ومهنياً، والإهتمام بالمشكلات الخاصة بهم.
- التأكيد على التقييم المستمر للبرامج التدريبية المخصصة لتطوير العاملين وفقاً لاحتياجاتهم التدريبية بصفة مستمرة.
- مشاركة المعلمين في التقييم المستمر لنظام الثانوية العامة الجديد.
- تعزيز مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لدى الطلاب.
- بناء رأس المال البشرى الذي يتمكن من استغلال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بكفاءة.
- تعزيز إيمان المعلمين واقتناعهم بأهمية دمج التابلت في عمليتي التعليم والتعلم أمر ضروري لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الدمج.
- تطوير شبكات الإتصال والمعلومات بالمدارس الثانوية العامة ورفع كفاءتها في حالة استخدام نظام التابلت في العملية التعليمية.
- تقوم القيادات التربوية بعرض الواقع بخطاب تربوي يتمتع بالشفافية والمصداقية لتعزيز ثقة المجتمع فيما يصدر من إصلاح وتطوير لمنظومة التعليم.
- القرارات التربوية تكون بمنأى أي تدخلات من الجهات السياسية الحاكمة.
- تطوير منظومة التقييم والتقويم للطلاب في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل دون التركيز على التقويم التحصيلي فقط.
- تطبيق نظم تقويم تتلافى التخمين، والإعتماد على التقويم الشامل وليس الإختيارات فقط.
- الاهتمام بالاختبارات العلمية لقياس المهارات والإتجاهات لتشخيص الإستعداد لدى طالب الثانوية العامة.
- أن تتواكب نظم الإمتحانات مع الرؤية المستقبلية لجودة وكفاءة مخرجات التعليم.
- ينبغي أن تراعى نظم الإمتحانات قدرات وإمكانيات الطلاب، وتنمى لديهم الإحساس بالأمن والأمان والثقة بالنفس وليس الإحساس بالرهبة والحاجز النفسي.
- دعم استقرار السياسة التعليمية مع عدم تضارب القرارات، وذلك من خلال وضع خطة متكاملة لتطوير العملية التعليمية والنهوض بها في خطوات متسلسلة مع عدم تغييرها مع تغيير الوزير.
- عدم تهميش النظام المؤسسي في صناعة السياسة التعليمية الفوقية سواء من داخل أو خارج مجال التعليم (مركزية السلطة).
- التطوير يبدأ بتغيير شامل من المرحلة الإبتدائية، وليس بشكل مفاجئ في مرحلة الثانوية العامة.
- العودة للخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي ٢٠١٦-٢٠٣٠.

٤. معوقات تنفيذ التصور المقترح

- ✓ مركزية القرار التعليمي وعدم مشاركة قطاعات عريضة ذات صلة بمنظومة التعليم في عملية صنع القرار.
- ✓ عدم استقرار السياسة التعليمية، والتخبط في إصدار التشريعات والقرارات.
- ✓ قلة وعى جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية بثقافة الإصلاح والتطوير التربوي، وفلسفته ومرتكزاته الأساسية.
- ✓ مقاومة المجتمع بجميع فئاته – لاسيما العاملين بالحقل التعليمي – لعمليات التغيير والإصلاح.
- ✓ ضعف ثقة المجتمع في منظومة التعليم ومدى فعاليتها وجدوى عمليات التطوير لعدم مصداقية وشفافية صناعة القرار التعليمي.
- ✓ رفض أولياء الأمور وتخوف الطلاب من نظام الثانوية العامة الجديد.
- ✓ نقص الإمكانات والموارد اللازمة للتعلم الإلكتروني بمدارس التعليم الثانوي العام.
- ✓ ضعف ثقافة التنمية المهنية المستمرة، خاصة تلك التي تتم داخل المدارس لدى المعلمين.
- ✓ عدم وجود رؤية شاملة للنظام الجديد توضح فلسفته والهدف منه ومتطلباته ودور المعلم.
- ✓ ضعف انفتاح المدرسة على المجتمع الخارجي لنشر فلسفة ومزايا النظام الجديد لتطوير الثانوية العامة.

ويمكن التغلب على تلك المعوقات من خلال:

- ➢ دعم مفاهيم اللامركزية في عملية صنع القرار التعليمي.
- ➢ دعم ثقافة التغيير والإصلاح في المجتمع عامة والعاملين بالحقل التعليمي على وجه الخصوص.
- ➢ دعم الحوار المجتمعي الشامل والمتكامل في عملية صنع القرار التعليمي وتنفيذ السياسات والتشريعات.
- ➢ توفير البنية التحتية اللازمة لأي إصلاح أو تطوير تربوي بدءاً من الميزانية المخصصة لذلك.
- ➢ دعم المشاركة المجتمعية من قبل الفاعلين والمنتفعين من منظومة التعليم في صنع القرار التعليمي، واتخاذ القرارات المرتبطة بعمليات الإصلاح والتطوير.
- ➢ إحداث تغييرات جوهرية في جميع جوانب منظومة التعليم الثانوي العام بدءاً من الطالب وإعداد المعلم وتغيير المناهج بما يتوافق مع أنظمة التقويم الحديثة.

مقترحات الدراسة:

تقترح الدراسة عناوين لدراسات وبحوث مكملة لها في المجال من أهمها:

- اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية نحو نظام الثانوية العامة بمصر ومدى تأثيره على مدخلات التعليم الجامعي.
- بدائل تمويل نظام تربوي مقترح لتطوير نظام الثانوية العامة بمصر في ضوء التنافس لترتيب نظم التعليم عالمياً.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- عبد المنعم، نادية محمد& رزق، فتحي (١٩٩٧). تطوير التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوء التطوير ببعض الدول المتقدمة. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية – شعبة بحوث التخطيط التربوي.
- أبو بكر، هناء إبراهيم (٢٠١٧). تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي. مركز تطوير الأداء الجامعي. كلية التربية – جامعة عين شمس، ع (٣٦)، ص ص ٤٠٢-٤٧٥.
- أبوعلام، رجاء (٢٠٠٧). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية. ط (٦). القاهرة: دار النشر للجامعات.
- أبو علام، رجاء (٢٠١٣). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط٧، القاهرة، دار النشر للجامعات.
- أبوعش، ياسمين عادل (٢٠٢٢). متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام في مصر على ضوء الثورة الرقمية. قسم أصول التربية. كلية التربية – جامعة دمياط.
- أحمد، أمل على (٢٠١٩). الاحتياجات التدريبية لمعلمي المدارس الثانوية العامة في ضوء متطلبات النظام التعليمي الجديد في مصر (٢٠١٨/٢٠١٩): دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية - جامعة بنها، مج (٣٠)، ع (١١٩)، ص ص ٤٥٢-٥٣٠، ٤٨٨).
- أخبار اليوم، تحقيقات، س (٥٨)، ع (٢٩٩٨)، ٢٠٠٢/٤/٢٠.
- الأهرام المسائي، س (١٢)، ع (٤١٩٥). ٢٠٠٢/٧/٢٢.
- بدران، شبل (٢٠٠٠). التعليم وبناء الذات الإنسانية الحرة. الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر. تحرير. أمنية رشيد. القاهرة: دار الأمين.
- البرلسى، سليم محمد القطب (٢٠٠٥). المدرسة الثانوية العامة في مصر والتحديات الثقافية للعولمة " دراسة تحليلية نقدية ". رسالة دكتوراه. كلية التربية– جامعة طنطا – فرع كفر الشيخ.
- المتولي، إبراهيم مصطفى (٢٠١٦). استراتيجية مقترحة لتأهيل المدارس الثانوية العامة المصرية المعتمدة محليا للحصول على الإعتماد الدولي في ضوء مؤشرات ومعايير الجودة CITA. دكتوراه. كلية التربية – جامعة دمياط .
- جايل، عفاف محمد (٢٠١٦). رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام في مصر: الواقع والمستقبل المأمول في ضوء التوجهات التنموية المستهدفة. مستقبل التربية العربية. المركز العربي للتعليم والتنمية. القاهرة، مج (٢٣)، ع (١٠٥)، ص ص ٤٠١-٥٤٥.
- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم (القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، المادة (٢٢) القاهرة: المطابع الأميرية.
- جميل، جهاد (٢٠١٩). تباين آراء الخبراء حول نظام التعليم: الأوبن بوك. جريدة الوفد. القاهرة، الطبعة الأولى، ع (٢). ٢٤ فبراير.
- خليل، محمد المري (٢٠١٨). الاتجاه نحو التطبيق التجريبي لنظام البوكليت في امتحانات الثانوية العامة لدى عينة من المعلمين والطلاب وأولياء الأمور ومقترحات لتطويرها. دراسات تربوية ونفسية. كلية التربية – جامعة الزقازيق، ع (٩٨)، ص ص ١-٥٦.

- دهان، مريم (٢٠١٧). المقاربة الاثنوجرافية، تعريفها، مميزات تقنياتها، وعلاقتها بدراسات الجمهور. مجلة تاريخ العلوم. جامعة الجزائر، الجزء الأول، ع (٨)، ص ص ٣١-٤٣.
- رزق، السيد عبد المقصود (٢٠١٨). دور البرمجة اللغوية العصبية في خدمة الجماعة لمواجهة قلق الامتحان بنظام البوكليت: دراسة وصفية تحليلية مطبقة على الطلاب الراسبين دراسيا بالمرحلة الثانوية العامة إدارة الدلنجات التعليمية محافظة البحيرة. مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ح (٢)، ع (٥٩)، ص ص ٤٥٧-٤٩٢.
- سرور، أحمد فتحي (١٩٨٩). تطوير التعليم في مصر: سياسة استراتيجية وخطة تنفيذه: التعليم قبل الجامعي. وزارة التربية والتعليم، ٢١٦-٢١٨.
- سليمان، هناء أبوبكر (٢٠١٧). تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والإمتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي. دراسات في التعليم الجامعي. مركز تطوير الأداء الجامعي – جامعة عين شمس، ع (٣٦)، ص ص ٤٠٢-٤٧٥.
- الصغير، أحمد عبد الله (٢٠٠٢). دراسة تقويمية لنظام التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. ماجستير. كلية التربية – جامعة أسيوط.
- الصغير، أحمد عبد الله (٢٠٠٤). دراسة تقويمية لنظام تكوين المعلم بكليات التربية في مصر في ضوء بعض الإتجاهات العالمية المعاصرة. دكتوراه. كلية التربية – جامعة أسيوط.
- طعيمه، سعيد إبراهيم (١٩٩٠). فلسفة التجديد ونماذجه في التعليم دراسة في التعليم الثانوي المصري. رسالة دكتوراه. كلية التربية – جامعة عين شمس.
- طه، حسن جميل & القطري، محمد إبراهيم (٢٠٠٩). نظام الفصليين الدراسيين في المدارس الثانوية بدولة الكويت: دراسة تقويمية ". المجلة التربوية. كلية التربية – جامعة الكويت، مج (٤)، ع (١٤)، ص ص ٣٥-٥٤.
- عبد الفتاح، عصام عطية (٢٠٢١). التجديد التربوي مدخل لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر من وجهة نظر خبراء التربية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠. مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد، ع (٣٦)، ص ص ١-٧٥.
- عبد الله، خالد عبد الفتاح (٢٠١٧). تطوير منظومة التعليم: الإنعكاسات الإجتماعية والثقافية. مجلة الديمقراطية. مؤسسة الأهرام. القاهرة، مج (١٧)، ع (٦٨)، ص ص ٩٤-٩٨.
- عطية، عصام (٢٠٢١). التجديد التربوي مدخل لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر من وجهة نظر خبراء التربية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠. مجلة كلية التربية – بورسعيد، ع (٣٦)، ص ص ١-٧٥، ٢٩)
- عمران، خالد عبد اللطيف (٢٠١٨). نظام التعليم المصري: الواقع والمأمول في ضوء الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠. المجلة التربوية. كلية التربية – جامعة سوهاج، ع (٥٦)، ص ص ١-٣١.
- غنايم، مهني محمد (٢٠١٧). متطلبات تطبيق نظام البوكليت في امتحان الثانوية العامة في مصر على ضوء إشكاليات الواقع – ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية للجمعية العربية للقياس والتقويم بالتعاون مع كلية الدراسات العليا، جامعة القاهرة، تحت عنوان " البوكليت وتطوير امتحانات الثانوية العامة، ٢٥ فبراير.

- غنيمة، محمد متولي (١٩٩٠). تضارب السياسات التعليمية المحلية والتحديات العربية والعالمية وأثرها على مستقبل القيمة الاقتصادية للتعليم الثانوي العام في العالم العربي مع التركيز على التعليم الثانوي العام المصري. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع (٢)، ص ص
- الفقى، حسن سلامة (٢٠١٠). التاريخ الثقافي للتعليم في مصر. ط (٣). أسيوط: مكتبة الليثي.
- المجالس القومية المتخصصة: الدورة الثامنة ٨١/٨٠، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مج (٦) – التعليم الثانوي والفني.
- مجاهد، فايزة أحمد (٢٠١٩). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر. المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية. أستونيا. المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مج (٢)، ع (٤)، ص ص ١١٩-١٤٠.
- مجلس الوزراء المصري (٢٠١٨). القرار رقم (١١٣) بشأن خطة تطوير التعليم ما قبل الجامعي في مصر. القاهرة: مجلس الوزراء. الأمانة العامة.
- محمد، ثناء هاشم (٢٠٢٠). معوقات البحث النوعي في مجال أصول التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وسبل التغلب عليها. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. كلية التربية – جامعة الفيوم، ج (٢)، يوليو، ص ص ١٢١-١٨٦.
- محمد، مصطفى عبد السميع (٢٠٠٥). البحث الكيفي ملامح وتطبيقات، ورقة عمل مقدمة للندوة والورشة التدريبية الاقليمية حول البحث الكيفي، القاهرة.
- محمد، محمد ماهر (٢٠٢١). تجربة استخدام الكمبيوتر اللوحي التابلت في التعليم الثانوي العام في مصر: دراسة تحليلية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. رابطة التربويين العرب. القاهرة، ع (١٣٠)، ص ص ٣٢١-٣٤٨.
- محمود، حسن مالك (١٩٩١). تطوير التعليم الثانوي العام في مصر نموذج مقترح. المؤتمر العلمي السادس – التعليم الثانوي الحاضر والمستقبل. كلية التربية – جامعة عين شمس. رابطة التربية الحديثة، الجزء الأول، ع (٦).
- مجلس الوزراء المصري (٢٠١٨). القرار رقم (١١٣). بشأن خطة تطوير التعليم ما قبل الجامعي في مصر. القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء. الأمانة العامة.
- المسيري، نجوى حسين (٢٠٠٢). فلسفة التعليم الثانوي وتطوره دراسة مقارنة بين كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية. ماجستير. معهد الدراسات والبحوث التربوية – جامعة القاهرة .
- منسي، محمود عبد الحليم & البنا، عادل السعيد (٢٠١٧). تقويم نظام البوكليت Booklet كأداة للقضاء على سلبيات التسرب والغش في امتحانات الثانوية العامة.. ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية للجمعية العربية للقياس والتقويم بالتعاون مع كلية الدراسات العليا، جامعة القاهرة، تحت عنوان " البوكليت وتطوير امتحانات الثانوية العامة ٢٥فبراير.
- ناصف، محمد يحيى (٢٠١٨). فوائد استخدام التابلت في التعليم. عالم التربية. المؤسسة العربية للإستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية. القاهرة، ج (٣)، ع (٦١)، ص ص ٢١٦-٢٢٢.
- نوار، أحمد زينهم (٢٠١٩). التخطيط لدمج التابلت في مدارس التعليم الثانوي المصري: دراسة استشرافية. المجلة التربوية. كلية التربية – جامعة سوهاج، ح (٦٤)، ص ص ٧٨٩- ٨٧٨.
- وزارة التربية والتعليم (١٩٨١). القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١. القاهرة: المطابع الأميرية.
- وزارة التربية والتعليم (١٩٨٨). القانون (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨. القاهرة: المطابع الأميرية، المادة ٢٦.

- وزارة التربية والتعليم (١٩٨٩). تطوير التعليم في مصر: سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه. التعليم قبل الجامعي. القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم (١٩٩٤). القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤. القاهرة: المطابع الأميرية.
- وزير التعليم، قرار وزاري رقم (١٤٤) بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٥، بشأن نظام امتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة اعتبارا من العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤.
- وزارة التربية والتعليم. قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١).
- وزارة التربية والتعليم: مكتب الوزير " قرار وزاري رقم (٤١٩) بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٢ بشأن تعديل خطة الدراسة في مرحلتي الثانوية العامة (الصفين الثاني والثالث الثانوي العام).
- وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير: قرار وزاري رقم (١٩٠) بتاريخ ٢٠٠١/٩/٥ بشأن إعادة قيد الطلاب بالمدارس الثانوية العامة بسبب الغياب.
- وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب (٢٠٠٢). مبارك والتعليم – النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم، تطبيق مبادئ الجودة.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠- التعليم المشروع القومي لمصر.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٦). دليل الطالب في خطة الدراسة ونظام الامتحان بمرحلة الثانوية العامة. القاهرة: المطبعة العربية الحديثة.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧). نظام التعليم الجديد. القاهرة: المطابع الأميرية.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٨). خطة الدراسة بالصف الأول الثانوي. القاهرة: مطبعة الوزارة.

ثانياً: المراجع العربية باللغة الإنجليزية

- Mujahid, Fayza Ahmed (2019). A future vision for the development of education in Egypt. International Journal of Research in Educational Sciences. Estonia. Future Horizons International Foundation, Vol. (2), p. (4), pp. 119-140.

- (Abdel-Moneim, Nadia Mohamed & Rizk, Fathy (1997). The development of general secondary education in the Arab Republic of Egypt in the light of development in some developed countries. Cairo: The National Center for Educational Research and Development - Educational Planning Research Division.
- Abdel-Fattah, Essam Attia (2021). Educational renewal is an introduction to the development of the high school system in Egypt from the point of view of education experts according to Egypt's vision 2030. Journal of the College of Education - Port Said University, p. (36), pp. 1-75.
- Abdullah, Khaled Abdel-Fattah (2017). Developing the education system: social and cultural repercussions. Democracy Journal. Al-Ahram Foundation. Cairo, Vol. (17), p. (68), pp. 94-98.
- Abu Alam, Raja (2007). Research methods in psychological and educational sciences. I (6). Cairo: Universities Publishing House.

- Abu Allam, Raja (2013). Research Methods in Psychological and Educational Sciences, 7th Edition, Cairo, Universities Publishing House.
- Abu Ash, Yasmine Adel (2002). Requirements for the development of general secondary education in Egypt in the light of the digital revolution. Department of Foundations of Education. Faculty of Education - Damietta University.
- Ahmed, Amal Ali (2019). Training needs of public secondary school teachers in light of the requirements of the new educational system in Egypt (2018/2019): a field study. Journal of the College of Education - Benha University, Vol. (30), p. (119), pp. 452-530.
- Akhbar Al-Youm, Investigations, Q (58), No. (2998), 4/20/2002.
- Al-Ahram Al-Masai, S. (12), No. (4195). 7/22/2002.
- Al-Burlusi, Salim Muhammad Al-Qutb (2005). The General Secondary School in Egypt and the Cultural Challenges of Globalization "A Critical Analytical Study." Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of Education - Tanta University - Kafr El-Sheikh Branch.
- Al-Saghir, Ahmed Abdullah (2002). An evaluation study of the general secondary education system in Egypt in the light of contemporary global trends. Master's. Faculty of Education - Assiut University.
- Al-Saghir, Ahmed Abdullah (2004). An evaluation study of the teacher training system in faculties of education in Egypt in the light of some contemporary global trends. Ph.D. Faculty of Education - Assiut University.
- Arab Republic of Egypt, Ministry of Education (Law No. (139) for the year 1981, Article 22, Cairo: Emiri Press.
- Badran, Shebel (2000). Education and building a free human self. Intellectual and academic freedom in Egypt. Release. Rasheed's wish. Cairo: Dar Al-Amin.
- Dahan, Maryam (2017). The ethnographic approach, its definition, the characteristics of its techniques, and its relationship to public studies. Journal of the History of Science. University of Algiers, Part One, p. (8), pp. 31-43.
- Egyptian Cabinet (2018). Resolution No. (113) regarding the plan to develop pre-university education in Egypt. Cairo: Council of Ministers. General Secretariat.
- Gayel, Afaf Muhammad (2016). A vision for reforming public secondary education in Egypt: reality and the hoped for future in light of the targeted development orientations. The future of Arab education. Arab Center for Education and Development. Cairo, Vol. 23, p. 105, pp. 401-545.
- Ghanayem, Muhanna Muhammad (2017). Requirements for the application of the Bakelite system in the high school exam in Egypt in the light of the problems of reality - a working paper submitted to the second scientific symposium of the Arab Society for Measurement and Evaluation in cooperation with the Faculty of Graduate Studies, Cairo University, under the title "Bakelite and the development of high school exams, February 25.
- Ghanima, Mohamed Metwally (1990). The conflict of local educational policies and Arab and global challenges and their impact on the future economic value of general secondary education in the Arab world, with a focus on Egyptian public secondary education. The Scientific Journal of Economics and Trade, p. (2).

- Khalil, Muhammad Al-Marri (2018). The trend towards the experimental application of the Bakelite system in the high school exams for a sample of teachers, students and parents, and proposals for its development. Educational and psychological studies. College of Education - Zagazig University, p. (98), pp. 1-56.
- Mansi, Mahmoud Abdel Halim & Al-Banna, Adel Al-Saeed (2017). Evaluating the Booklet system as a tool to eliminate the disadvantages of dropping out and cheating in high school exams. A working paper presented to the second scientific symposium of the Arab Association for Measurement and Evaluation in cooperation with the Faculty of Graduate Studies, Cairo University, under the title "Bokelite and the development of high school exams, February 25.
- Minister of Education, Ministerial Resolution No. 144 dated 15/6/1994, regarding the system for the examination of the certificate of completion of the general secondary education, starting from the scholastic year 94/1995.
- Ministry of Education (1981). Law No. 139 of 1981. Cairo: Amiri Press.
- Ministry of Education (1988). Law (233) of 1988. Cairo: Amiri Press, Article 26.
- Ministry of Education (1989). Education development in Egypt: its policy, strategy and implementation plan. Pre-university education. Cairo.
- Ministry of Education (1994). Law No. (2) of 1994. Cairo: Amiri Press.
- Ministry of Education (2014). Strategic Plan for Pre-University Education 2014-2030 - Education, the National Project for Egypt.
- Ministry of Education (2016). Student's guide to the study plan and examination system at the high school stage. Cairo: Modern Arabic Press.
- Ministry of Education (2017). The new education system. Cairo: Princely Press.
- Ministry of Education (2018). Study plan for the first year of secondary school. Cairo: Ministry Press.
- Ministry of Education, Books Sector (2002). Mubarak and Education - the paradigm shift in the national education project, applying the principles of quality.
- Ministry of Education, Minister's Office: Ministerial Resolution No. (190) dated 5/9/2001 regarding the re-enrollment of students in public secondary schools due to absence.
- Ministry of Education. Law No. 160 of 1997 amending some provisions of the Education Law promulgated by Law No. 139 of 1981).
- Ministry of Education: Minister's Office, Ministerial Resolution No. (419) dated 22/7/1998 regarding the amendment of the study plan in the two general secondary stages (the second and third grades of general secondary).
- Mohamed, Mohamed Maher (2021). The experience of using tablets in general secondary education in Egypt: an analytical study. Arab Studies in Education and Psychology. Arab Educators Association. Cairo, p. (130), pp. 321-348.
- Muhammad, Thana'a Hashem (2020). Obstacles to qualitative research in the field of pedagogy from the viewpoint of faculty members in Egyptian universities and ways to overcome them. Fayoum University Journal of Educational and Psychological Sciences. College of Education - Fayoum University, c (2), July, pp. 121-186.

- Nassif, Muhammad Yahya (2018). Benefits of using tablets in education. The world of education. The Arab Foundation for Scientific Consultation and Human Resource Development. Cairo, c. (3), p. (61), pp. 216-222.
- Omran, Khaled Abdel Latif (2018). The Egyptian Education System: Reality and Hope in the Light of the Strategic Plan for Pre-University Education 2014-2030. Educational magazine. Faculty of Education - Sohag University, p. (56), pp. 1-31.
- Sorour, Ahmed Fathy (1989). Education development in Egypt: a strategic policy and its implementation plan: Pre-university education. Ministry of Education, 216-218.
- Specialized National Councils: Eighth Session 80/81, Encyclopedia of Specialized National Councils, Vol. (6) - Secondary and Technical Education.
- Taha, Hassan Jamil & Al-Qatari, Mohamed Ibrahim (2009). The two-semester system in secondary schools in the State of Kuwait: an evaluation study." Educational Journal. College of Education - Kuwait University, Vol. (4), p. 14, pp. 35-54.
- Taima, Saeed Ibrahim (1990). The philosophy of renewal and its models in education, a study in Egyptian secondary education. Unpublished doctoral dissertation. Faculty of Education - Ain Shams University.
- The Ministry of Education. Education Law No. 139 of 1981 amended by Law No. 233 of 1988.
- Al-Fiqi, Hassan Salama (2010). The cultural history of education in Egypt. i (3). Assiut: Al-Laithi Library.
El-Messiri, Najwa Hussein (2002). The philosophy and development of secondary education: A comparative study between Egypt and the United States of America. Master's. Institute of Educational Studies and Research - Cairo University.
-Jamil, Jihad (2019). Differing opinions of experts about the education system: the OpenBook. Al-Wafd newspaper. Cairo, first edition, p. (2). February 24.
-Mohamed, Mustafa Abdel Samee (2005). Qualitative research features and applications, a working paper presented to the symposium and the regional training workshop on qualitative research, Cairo.

ثالثاً" المراجع الأجنبية

Bogdan, R.c., and Biklen, s.k. (٢٠٠٣) Qualitative Research for Education: Anintroduction to theories and methods,4th ed, Boston: Allyn&Bacon.

رابعاً: مواقع الإنترنت

- أماني زايد، ٢٠١٧، التابلت بديلاً عن الكتاب المدرسي الوفد https://alwafd.news/%D8%A35AE%B1/1435969.
- بوابة الأخبار الإلكترونية (٢٠٢٢). أبرز (١٥) معلومة عن مزايا نظام البابل شيت في امتحانات الثانوي العامة.٢٣/٩l http:/akhbarelyom.com/news/new details/3385395/1/15 معلومة – عن – امتحانات – الثانوية – العامة.

- ثابت، حسنى (٢٠٠٨). الثانوية العامة وسياسات القبول بالجامعات في مصر. أخبار مصر، ١٢ يونيو http:// masress.com /engine/42225.4.
- جاويش، محمود & عبد القادر، محمد (٢٠٢١). ماذا تعرف عن تعديل نظام الثانوية العامة الجديد؟ صحيفة المصري اليوم. ١٩ابريل، ٤).

https:// almasry.alyoum. Com / news/ details/ 2314499

- حسين، محمود طه (٢٠١٧). ٢٠ معلومة تلخص النظام الجديد للثانوية العامة: دمج كراسة الإجابة بالأسئلة بنظام البوكليت. والوزير يراهن على الحد من عمليات الغش. وخبراء التعليم " كله يصب في مصلحة الطلاب " /http:/www.alyoum7.com/story.
- حمدي، أمجد (٢٠١٩). نظام التابلت – إصلاح التعليم وفق أجندات البنك الدولي، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، ص ص ١-٢ www. EIPSS- EG.ORG
- شريف، وجيه (٢٠١٧). أهم تفاصيل نظام البوكليت٢٠١٧ في امتحانات الثانوية العامة ٤ يناير . http://5khtawat.com
- شمس الدين، مي (٢٠١٧). امتحانات " البوكليت " للثانوية العامة " : إصلاح في الوقت الضائع ١٩ يناير ٢٠١٧. http:// WWW.madamasr.com/ar/
- صائغ، عبد الرحمن (٢٠١٠). واقع التعليم الثانوي في الوطن العربي وسبل تطويره. المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب (التعليم ما بعد الأساسي " الثانوي تطويره وتنويع مساراته). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان. في الفترة من ٧-٨ مارس. ١) http:// www. moe.gov.om/ portal/ site Builder/ sites/am/ files/ dirassa1.pdf.
- صدى البلد (٢٠٢٢). الدكتور رضا حجازي: نظام التعليم الجديد.. قرارات حاسمة لـ رابعة ابتدائي وامتحانات الثانوية العامة. ٢ سبتمبر٢٠٢٢.https://www.elbalad.news/5423447
- طارق شوقي. ملامح النظام الجديد للثانوية العامة. جريدة الأهرام .٢٠١٧. http://gate.ahram.org.eg/daily/newsprint/620658.aspx.
- الطواب، خالد (٢٠١٩). كل ما تريد معرفته عن تاريخ الثانوية العامة في مصر. البوابة نيوز http://www.albawabanews.com/print.aspx.id=3661435
- عماد، محمود (٢٠١٧). بوكليت الثانوية العامة – النماذج التجريبية لامتحانات الثانوية العامة (نظام البوكليت). أخبار التعليم. /http:// masr140.com.
- عمار، حامد (٢٠١٢). ملاحظات على قانون الثانوية العامة. جريدة الشروق. السبت ٩ يونيو http://www.Shorouknews.com/columns/view.aspx? crate=09062012&id=a7.
- القصاص، أكرم (٢٠١٨). طارق شوقي بين المتربصين والمتفائلين بنظام التعليم الجديد. اليوم السابع، ٣٠ سبتمبر http:// www.youm7.com/story/2018/9/30.
- ما هو البابل شيت ، ريمارك http://blog.remrkomrsoftware.com/what is-bubble-sheet/
- محمد، مصطفى، (٢٠١٧). تعرف على نظام البوكليت المُتبع في امتحانات الثانوية العامة ٢٠١٧، أخبار التعليم 20 http:// www.nile360.com/2580 فبراير.
- محمد سيد (٢٠١٨). التعليم والتابلت، منصة العدالة الاجتماعية https://sjplatform.org/wpcontent/uploads/2018/09/)2019/7/30.

- مؤتمر تطوير التعليم الثانوي. التعليم في مصر – هيكلة التعليم الثانوي في مصر ٢٠٠٨/٥/١٢ // http mevhail. page.tl/3BB. Htm%231604.
- الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢١). المشروع القومي لتطوير التعليم – مشروعات ومبادرات – مشروعات قومية http://www.sis.gov.egy/story/230743/ ? Lang=artالمشروع – القومي – لتطوير التعليم
- التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٧). استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠(الغاية، المحاور الرئيسية، الأهداف، مؤشرات القياس). .(,139-140 www.mop.gov.eg
- اليوم السابع: (٢٠٢٢). التعليم: امتحانات الثانوية العامة مقاليه واختيار من متعدد... ٧سبتمبر٢٠٢٢. https://www.youm7.com/story/2022/9/7التعليم-امتحانات-الثانوية-العامة-مقالية-واختيار-من-متعدد-فيديو/٥٨٩٧٣٠٩.
- حسين، محمود طه (٢٠١٨). فلسفة تطوير الثانوية الجديدة. جريدة اليوم السابع. القاهرة، ١٠ ديسمبر، ٤ http://www.youm7.com/story/2018/12/10